تُحْفَةُ الأَحْبَاب وطرفة الأصْحَاب

(شرح « مُلْحَة الإعراب » للحريريِّ)

تَصْنِيفُ

الشيخ الإمام بحرق الحضرمي

جمال الدين محمد بن عمر الحميري الشافعي

المتوفى ٩٣٠ هـ

تحقيق

محمد عثمان

obeikandl.com

مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة

البريد الالكترونى :

Alsakafa_aldinaya@hotmail.com

هاتف: ٢٠٢٥٩٢٢٦٢٠+

فاكس: ٢٠٢٥٩٣٦٢٧٧ +

فهرست الهيئة المصرية العامة

لدار الكتب والوثائق القومية :

تحفة الاحباب وطرفة الاصحاب بشرح ملحة الاعراب للحريرى

محمد بن محمد بن عمر الخضرمى

تحقيق : محمد بن يوسف القاضى

ط١ القاهرة :مكتبة الثقافة الدينية 2015

عدد الصفحات :٢٤٠

١- اللغة العربية – النحو

ا- العنوان

رقم الايداع :٢٠١٥/٢١٦٥٥

الترقيم الدولي:978-977-341-648-5

obeikandl.com

obeikandl.com

obeikandl.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، نحمدك ربي وأنت أهل الحمد والجود والثناء، ونشكرك وأنت ذو الفضل والمن والعطاء، ونستعينك وأنت مُسْدِي النعماء، ومُسْبِغ الآلاء، ودافع البلاء، ونستغفرك ونتوب إليك وأنت الغفور لكل خَطَّاء، والسِتِّير على كل مَن أساء.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ذو العز والعظمة والكبرياء، رفع شأن الدعاة والعلماء، وأعلى قدرَهم حتى وصلوا ذرى العلياء، وأشهد أن نبينا وسيدنا محمداً عبد الله ورسوله، إمام الحنفاء، وسيد الأصفياء، وأفضل الدعاة، وأشرف الأتقياء، صلى الله عليه وعلى آله الشرفاء، وصحبه النجباء، الذين أشادوا بدعوتهم صروح الحضارة والمجد والبناء، والتابعين ومَن تبعهم بإحسان ما دامت الأرض والسماء، وسلَّم تسليماً كثيراً.

وبعد:

فقد ظهر الإسلام في قلب الجزيرة العربية، ثم ما لبث أن انتشر وشعَّ نوره، فدخل فيه أناس كثيرون من غير العرب، فتأثرت بذلك اللغة العربية، فهبَّ العلماء المسلمون للمحافظة عليها حرصًا منهم على الإسلام ولغته وعلى تعليم إخوانهم المسلمين من غير العرب أمورَ دينهم؛ ولهذا اخترعوا في النصف الثاني من القرن الأول الهجري علمًا يهتم بدراسة ظواهر اللغة، وأهمها الظواهر النحوية، وفي أواخر القرن الثاني بلغوا مكانة عالية في هذا العلم، فبرز العلماء وظهرت المدارس والمؤلفات النحوية.

وقد تصوَّر بعض متعلِّمي النحو وبخاصة مع موت السليقة أن في تعلُّم النحو شيئا من الصعوبة؛ لأن علم النحو يُمثِّل صورة للُّغة العربية بجميع ظواهرها، واللغة العربية غنية وواسعة، ولهذا اجتهد العلماء في تسهيل ونشر علم النحو بالتعليم والتأليف، وكانت لغة التأليف المنتشرة هي النثر، ثم فطنوا إلى إمكانية توظيف الشعر في صياغة منظومات نحوية تُسهم في تيسير تعليم النحو وحفظه؛ لأن الشعر أسهل حفظًا من النثر، فابتدءوا بذلك في نهاية القرن الثاني، ثم توالت جهودهم حتى انتشرت المنظومات في

القرن السادس وما بعده، فبرزت المنظومات الطويلة التي تتسم بجمع أصول وشَتَات علم النحو.

وكانت جهود العلماء في هذا المجال كبيرة وعظيمة، إذ زادت المنظومات التي قدموها لأبناء الأمة الإسلامية حتى نهاية القرن العاشر عن (١٤٠) منظومة، وهذا يدل على النمو العددي الكبير للجهد في النظم النحوي، إضافة إلى النمو النوعي للنظم المتمثل في تنوع المنظومات ما بين منظومة نحوية، ومنظومة صرفية، ومنظومة شاملة للنحو والصرف، إضافة إلى وضع شروحٍ منظومة لبعض المنظومات، واختصار بعضها نظمًا، والمتمثل أيضًا في المستويات المتعددة للمنظومات، إذ لم تقتصر على النظم التعليمي الموجه للمبتدئين، وإنما تجاوزته إلى تقديم منظومات للمتقدمين يُعدُّ بعضها بحوثًا مقدمة للمتخصصين، يضاف إلى هذا اشتغال عدد ضخم من المؤلفين بالمنظومات، وظهور عدد كبير من المؤلفات المنثورة المعتمدة عليها، مما يدل على مدى التأثير الكبير للمنظومات الذي انعكس على إثراء الدرس النحوي، وإسهام النحو المنظوم في إحداث تغيير في تعليم النحو.

لقد أدرك العلماء الأوائل وجود فرق جوهري بين النحو وتعليم النحو، ولذا لجئوا لتسهيل النحو إلى تيسير تعليمه، وذلك بتصنيفهم المنظومات، وتأليفهم المتون المنثورة المختصرة، وإيلائها العناية الفائقة، وذلك بإجادة التعليم فيها ودقة التسهيل على المتعلمين في المحتوى باتسامها بالشمول والاختصار، وفي ترتيب المحتوى ببنائها على نظرية العامل التعليمية المناسبة للفكر، إضافة إلى احتوائها على بعض مناهج التعليم التي نادي بها التربويون المُحْدَثون، كالتنبيه على الأخطاء في الأداء اللغوي، والاهتمام بدراسة اللهجة الفصيحة العامة، واستخدام بعض طرق التدريس فيها، كالطريقة الاستنتاجية والاستقرائية، والاهتمام بالجوانب التربوية للمتعلِّمين، إضافة إلى الحرص على تشجيع الإقبال على المنظومة، وأن تكون حاضرة في ذهن متعلِّمها، وذلك بصياغتها بأسلوب سهل مُحَبَّب إلى النفوس.

وقد اجتمع في المنظومات من أسباب البقاء ما جعلها جزءًا من تاريخ النحو ونمطًا من أنماط التأليف فيه استطاعت به أن تكون ذات مقدرة وقوة على حمل التراث النحوي أجيالا متعاقبة، إلا أن المنظومات لم تكن كلها على مستوى واحد من قوة الرواج وثبات الانتشار، فقد اختلفت في ذلك، وكان من أقواها ازدهارًا وأكثرها رواجًا "ملحة الإعراب" للحريري و"ألفية ابن مالك".

والمنظومات مبنية على الأوزان الشعرية، فلها أحكام الشعر إلا أنه لا يصح مقارنتها من ناحية الجودة والجمال الفني بالشعر؛ لاختلاف الدوافع لكل منهما، ولهذا فجودة المنظومات تكمن في كونها وسيلة تعليمية وفي قيمتها العلمية المتمثلة في تنويعها وزيادتها حركة التأليف.

والمنظومات النحوية قامت بدور كبير في نقل العلم ونشره زمنًا طويلاً؛ نظرًا لما اجتمع فيها من أسباب ووسائل ناجحة مكَّنتها من ذلك، ولذا يحسُن بنا أن نحافظ على هذه الوسيلة ونسعى لتطويرها، كأن نُقدِّم المنظومة للأطفال على هيئة نشيد مُحبَّب إلى نفوسهم نستطيع به أن نوصل المعلومة إليهم بأسلوب مناسب لهم، ونستفيد من الوسائل الحديثة كالأشرطة المسموعة والمرئية، بالإضافة إلى تسخير أجهزة الحاسب الآلي للاستفادة من المنظومات.

وبين أيدينا كتاب "**تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب**" للشيخ العلامة المحدث والإمام اللغوي البارع بحرق الحضرمي، وهو شرح رائع لمنظومة الحريري " **ملحة الإعراب وسنخة الآداب** " وهي منظومة بلغت شهرتها الآفاق، ويتلقفها طلبة العلم في كل زمان ومكان. وَتُعَدُّ هذه المنظومة بحقٍّ أُوْلَى المنظومات النحوية التعليمية، وَيُعَدُّ الحريري أول عالم تمكن من توظيف مقدرته العملية والشعرية في سبيل تسهيل النحو وتعليمه، فقد اتبع فيها طرقًا تعليمية جيدة، ساعدت على تعلمها وحفظها، وفعلاً كانت البداية المضيئة لكثير من العلماء الذين حفظوها وتعلموها في بداية حياتهم العلمية.

ونسأل الله أن يوفقنا لإخراج هذه الدرة الثمينة في أزهى ثوب، وأبهى صورة، ونسأل الله التوفيق.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين وصلَّى الله وسلم على سيّد البلغاء من الناس مُحمّدِ بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

ذو البلاغتين
أَبُو مُحَمَد القَاسِم بن عَلِي الحَرِيرِيِّ

اسمه ونسبه:

الحَرِيْرِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ القَاسِمُ بنُ عَلِيّ بنِ مُحَمَّدٍ العَلاَّمَةُ، البَارِعُ، ذُو البلاغتين، أَبُو مُحَمَّدٍ القَاسِم بن عَلِيّ بنِ مُحَمَّد بن عُثْمَانَ البَصْرِيّ، الحرَامِي[1]، الحَرِيْرِيّ، صَاحِبُ(المقَامَات).

مولده:

وُلِدَ: بقَرْيَة المَشَانِ، مِنْ عمل البَصْرَة.

وَسَمِعَ مِنْ:

أَبِي تَمَام مُحَمَّدِ بنِ الحَسَنِ بنِ مُوْسَى، وَأَبِي القَاسِمِ الفَضْلِ القصَبَانِي، وَتَخَرَّجَ بِهِ فِي الأَدب.

قَالَ ابْنُ افْتخَارٍ: قَدِمَ الحَرِيْرِيُّ بَغْدَاد، وَقرَأَ عَلَى عَلِيّ بنِ فَضَال المُجَاشِعِيّ، وَتَفَقَّهَ عَلَى ابْنِ الصَّبَّاغ، وَأَبِي إِسْحَاقَ الشِّيرَازِي، وَقرَأَ الفَرَائِضَ عَلَى الخَبْرِيّ، ثُمَّ قَدِمَ بَغْدَادَ سَنَةَ خَمْس مائَة، وَحَدَّثَ بِهَا بِجُزْءٍ مِنْ حَدِيْثِهِ وَبِمقَامَاتِهِ، وَقَدْ أَخَذَ عَلَيْهِ فِيْهَا ابْنُ الخَشَّابِ أَوْهَاماً يَسِيْرَة اعْتذر عَنْهَا ابْنُ بَرّي.

قُلْتُ: وَأَملَى بِالبَصْرَةِ مَجَالِسَ، وَعَمِلَ (دُرَّةَ الغَوَّاصِ فِي وَهْمِ الخَوَاصِ)، وَ(المُلْحَةَ) وَشَرَحَهَا، وَ(دِيْوَاناً) فِي الترسُّل، وَغَيْر ذَلِكَ، وَخَضَعَ لنثره وَنظمه البُلغَاءُ.

رَوَى عَنْهُ:

ابْنُهُ؛ أَبُو القَاسِمِ عَبْدُ اللهِ، وَالوَزِيْرُ عَلِيّ بن طِرَاد، وَقِوَامُ الدّين عَلِيُّ بن صَدَقَةَ، وَالحَافِظُ ابْنُ نَاصر، وَأَبُو العَبَّاسِ المَنْدَائِيّ، وَأَبُو بَكْرٍ بنُ النَّقُّوْرِ، وَمُحَمَّدُ بنُ أَسْعَد العِرَاقِي، وَالمُبَارَكُ بن أَحْمَدَ الأَزَجِي، وَعَلِيُّ بنُ المُظَفَّر الظهيرِي، وَأَحْمَد بن النَّاعم، وَمَنُوجَهر بن تُركَانشَاه، وَأَبُو الْكَرم الكَرَابِيسِي، وَأَبُو عَلِيّ بنُ المُتَوَكِّل، وَآخَرُوْنَ.

وَآخِرُ مَنْ رَوَى عَنْهُ بِالإِجَازَةِ:أَبُو طَاهِرٍ الخُشُوْعِيّ الَّذِي أَجَازَ لِشُيُوْخنَا، فَعن الحَرِيْرِيّ قَالَ:كَانَ أَبُو زَيْد السَّرُوجِي شَيْخاً شَحَّاذاً بَلِيْغاً، وَمُكْدِياً فَصِيْحاً، وَرَدَ البَصْرَةَ

---

(١) نسبة إلى محلة بالبصرة، وبنو حرام قبيلة من العرب سكنوا في هذه المحلة، فنسبت إليهم.

عَلَيْنَا، فَوَقَفَ فِي مَسْجِدِ بَنِي حَرَام، فَسَلَّمَ، ثُمَّ سَأَلَ، وَكَانَ الوَالِي حَاضِراً، وَالمَسْجَدُ غَاصٌّ بِالفُضَلاَء، فَأَعْجَبتهُم فَصَاحَتُهُ، وَذَكَرَ أَسْرَ الرُّوْم وَلَدَه كَمَا ذكرنَا فِي(المقَامَة الحرَامِيَة)فَاجتمع عِنْدِي جَمَاعَةٌ، فَحكيتُ أَمرَه، فَحكَى لِيكُلُّ وَاحِدٍ أَنَّهُ شَاهَدَ مِنْهُ فِي مَسْجِدٍ مِثْل مَا شَاهدتُ، وَأَنَّهُ سَمِعَ مِنْهُ مَعْنَفِي فَصل، وَكَانَ يُغَيِّر شكلَه، فَتَعجَّبُوا مِنْ جَرَيَانه فِي مَيدَانه، وَتَصرُّفِهِ فِي تَلُوُّنِهِ، وَإِحسَانه، وَعَلَيْهِ بَنَيْتُ هَذِهِ المقَامَات.

نَقل هَذِهِ القِصَّة التَّاج المَسْعُوْدِيّ، عَنِ ابْنِ النَّقُّوْرِ، عَنْهُ.

قُلْتُ: اشتهرتِ المقَامَاتُ، وَأَعْجَبت وَزِيْرَ المُسْترشد شرفَ الدّين أَنوشِروَان القَاشَانِي، فَأَشَارَ عَلَيْهِ بِإِتمَامهَا، وَهُوَ القَائِلُ فِي الخطبَة:فَأَشَارَ مَنْ إِشَارته حُكْمٌ، وَطَاعته غُنْمٌ.

وَأَمَّا تَسْمِيَتُهُ الرَّاوِي لَهَا بِالحَارِثِ بنِ هَمَّامٍ، فَعَنَى بِهَا نَفْسَه أَخْذاً بِمَا وَرَدَ فِي الحَدِيْثِ: (كُلُّكُمْ حَارِثٌ، وَكُلُّكُم هَمَّامٌ) فَالحَارِثُ:الكَاسب، وَالهمَّام:الكَثِيْرُ الاهتمَامِ، فَقصَدَ الصِّفَة فِيْهِمَا، لاَ العَلَمِيَّة.

وَبنُو حَرَام:بِحَاء مَفْتُوْحَة وَرَاءٍ، وَالمشَان بِالفَتْح:بُليدَة فَوْقَ البَصْرَة مَعْرُوْفَة بِالوخم.

قَالَ ابْنُ خَلِّكَان[1]: وَجَدْت فِي عِدَّة تَوَارِيخَ أَنَّ الحَرِيْرِيَّ صَنَّفَ(المقَامَاتِ)بِإِشَارَة أَنو شروَان، إِلَى أَنْ رَأَيْتُ بِالقَاهِرَةِ نسخَةً بِخَطِّ المصَنّف، وَقَدْ كتب أَنَّهُ صنفهَا لِلوزِيْر جلاَل الدّين أَبِي عَلِيٍّ بنِ صَدَقَةَ وَزِيْرِ المُسْترشِدِ، فَهَذَا أَصَحُّ، لأَنَّه بِخَطِّ المُصَنِّف.

وَفِي "تَارِيخ النُّحَاةِ" لِلْقِفطِيّ: أَنَّ أَبَا زَيْدٍ السَّروجِي اسْمُهُ مُطهَّر بن سلاَّر، وَكَانَ بَصْرِيّاً لغوياً، صَحِبَ الحَرِيْرِيّ، وَتَخَرَّج بِهِ، وَتُوُفِّيَ بَعْد عَامِ أَرْبَعِيْنَ وَخَمْسِ مائَةٍ، سَمِعَ أَبُو الفَتْحِ المَنْدَائِيُّ مِنْهُ (المُلحَة) بِسمَاعه مِنَ الحَرِيْرِيّ.

وَقِيْلَ: إِنَّ الحَرِيْرِيّ عَمِلَ المقَامَات أَرْبَعِيْنَ وَأَتَى بِهَا إِلَى بَغْدَادَ، فَقَالَ بَعْضُ الأَدبَاء:هَذِهِ لِرَجُلٍ مَغْرِبِي مَاتَ بِالبَصْرَةِ، فَادَّعَاهَا الحَرِيْرِيُّ، فَسَأَلَهُ الوَزِيْرُ عَنْ صنَاعته، فَقَالَ:الأَدبُ، فَاقترح عَلَيْهِ إِنشَاءَ رِسَالَةٍ فِي وَاقعَةٍ عَيَّنهَا،فَانْفرد وَقَعَدَ زَمَاناً لَمْ يُفْتَحْ عَلَيْهِ بِمَا يَكتُبُه، فَقَامَ خجلاً.

وَكَانَ يذكر أَنَّهُ مِنْ رَبِيْعَة الفَرَس، وَكَانَ يَعْبَثُ بِلحيته، فَلَمَّا ردَّ إِلَى بَلَده، كَمَّلَهَا خَمْسِيْنَ وَنفَّذهَا، وَاعْتَذَرَ عَنْ عِيِّهِ بِالهَيْبَةِ.

---

(١) في " وفيات الأعيان ": ٤ / ٦٤.

وَقِيْلَ: بَلْ كَرِهَ المُقَامَة بِبَغْدَادَ، فَتَجَاهَلَ، وَقَبَّل صغِيراً بحَلْقَة،وَكَانَ غنِيّاً لَهُ ثَمَانِيَةَ عشرَ أَلفَ نَخلَةٍ.

وفاته

تُوُفِّيَ الحَرِيْرِيّ فِي سَادِس رَجَب، سَنَةَ سِتَّ عَشْرَةَ وَخَمْس مائَة، بِالبَصْرَةِ، وَخلَّف ابْنِيْنَ: نَجم الدّين عَبْد اللهِ، وَقَاضِي البَصْرَةِ ضيَاء الإِسْلاَم عُبيد الله، وَعُمُرُهُ سَبْعُوْنَ سَنَةً.

obeikandl.com

ملحة الإعراب

للعلامة جمال الدين أبي محمد القاسم بن علي الحريري

المقدمة

أقــولُ مِــن بَعــدِ افتِتَــاحِ القــولِ ... بِحمــدِ ذي الطَّــوْلِ شــديدِ الحَــولِ

وبَعــــدَهُ فأفضَــــلُ السّــــلامِ ... علــــى النّبــــيّ سَــــيّدِ الأنَــــامِ

وآلِــــهِ الأطهَــــارِ خيــــرِ آلِ ... فــافهَم كَلامــي واســتَمِعْ مَقَــالي

يَــا سَــائِلي عــن الكَــلامِ المُنــتَظِمْ ... حَــدًّا ونَوعًــا وإلــى كَــمْ يَنقَسِــمْ

اســمَع هُــدِيتَ الرُّشــدَ مَــا أقــولُ ... وافهَمْــهُ فَهــمَ مَــن لــهُ مَعقُــولُ

باب الكلام

حــدُّ الكَــلامِ مــا أفــادَ المُســتَمِعْ ... نحــوُ سَــعَى زَيــدٌ وعَمــروٌ مُ

ونَوعُــــهُ الــــذي عليــــهِ يُبنَــــى ... اســمٌ وفِعــلٌ ثــم حــرفُ مَعنَــى

باب الفعل

والفِعــلُ مَــا يَــدخُلُ قَــدْ والسّــينُ ... عليــــهِ مِثــــلُ بَــــانَ أو يَبِــــينُ

أو لَحِقَتْــــهُ تــــاءُ مَــــن يُحــــدّثُ ... كقــولِهم فــي لَــيسَ لستُ أنفُــثُ

أو كــانَ أمــرًا ذَا اشــتِقَاقٍ نحــوُ قُــلْ ... ومثلُــهُ ادخُــلْ وانبَسِــطْ واشــرَبْ وكُــلْ

باب الحرف

والحــرفُ مــا ليســتْ لــهُ عَلَامَــهْ ... فَقِــسْ علــى قَــولي تَكُــنْ عَلَّامَــهْ

مثالُــــهُ حتّــــى ولا وَثُمَّــــا ... وهــل وبَــل ولَــو ولَــم ولَمَّــا

باب النكرة والمعرفة

والاسم ضربَانِ فضَربٌ نكِرَهْ ... والآخَرُ المعرِفَةُ المُشتَهِرَهْ
فَكلُّ ما رُبَّ عليهِ تَدخُلُ ... فإنهُ مُنَكَّرٌ يَا رَجُلُ
نحوُ غُلامٍ وكتابٍ وطَبَقْ ... كقولِهِم رُبَّ غُلامٍ لي أَبَقْ
ومَا عَدا ذلكَ فَهْوَ مَعرِفَهْ ... لا يَمتَري فيهِ الصّحيحُ المَعرِفَهْ
مِثَالُهُ الدَّارُ وزَيدٌ وأَنَا ... وذَا وتلكَ والذي وذُو الغِنَى
وآلَةُ التَّعريفِ أَلْ فمَن يُرِدْ ... تَعريفَ كَبْدٍ مُبهَمٍ قالَ الكَبِدْ
وقالَ قومٌ إنّها اللامُ فقطْ ... إذْ أَلِفُ الوَصلِ مَتى تُدرَجْ سَقَطْ

باب قسمة الأفعال

وإن أردتَ قِسمَةَ الأفعالِ ... لِينجَلي عنكَ صَدَا الإشكَا
فَهْيَ ثَلاثٌ مَا لهُنَّ رابعُ ... ماضٍ وفِعلُ الأمرِ والمُضارِعُ
فكلُّ ما يَصلُحُ فيهِ أَمسِ ... فإنهُ ماضٍ بغيرِ لَبْسِ
وحُكمُهُ فَتحُ الأخيرِ منهُ ... كَقولِهِم سَارَ وبَانَ عنهُ

باب الأمر

والأمرُ مبنيٌّ على السُّكُونِ ... مِثَالُهُ احذَرْ صَفْقَةَ المَغبُونِ
وإنْ تَلاهُ أَلِفٌ وَلامُ ... فَاكسِرْ وقُلْ لِيَقُمِ الغُلامُ
وإنْ أَمَرتَ مَنْ سَعى ومَن غَدَا ... فأَسقِطِ الحَرفَ الأخيرَ أَبَدَا
تقولُ يا زيدُ اغدُ في يومِ الأحَدْ ... واسعَ إلى الخَيراتِ لُقِّيتَ الرَّشَدْ
وهكذا قَولُكَ في ارمِ مِنْ رَمَى ... فَاحذُ على ذلكَ فيما اسْتُبِهِ
والأمرُ مِنْ خَافَ خَفِ العِقَابَا ... ومِنْ أَجَادَ أَجِدِ الجَوَابَا

وإن يكُـــن أمـــرُكَ للمُؤنَّـــثِ فقُـلْ لهَـا خَـافي رِجَـالَ العَبَـثِ

باب الفعل المضارع

وإن وَجـــدتَ همـــزَةً أو تَـــاءَ أو نُـــونَ جَمـــعٍ مُخْبِـــرٍ أو يَـــاءَ
قـــد أُلحِقَـــتْ أوَّلَ كـــلِّ فِعـــلِ فإنـــهُ المُضـــارِعُ المُســـتَعلي
ولـيسَ فـي الأفعـالِ فِعـلٌ يُعـرَبُ سِـــواهُ والتّمثيـــلُ فيـــهِ يَضـــرِبُ
والأحـــرُفُ الأربَعـــةُ المُتَابَعَـــهْ مُسَـــمَّياتٌ أحـــرُفَ المُضَـــارَعَهْ
وسِـــمطُهَا الحَـــاوي لهَـــا نَأَيْـــتُ فاســـمَعْ وَعِ القَـــولَ كمـــا وَعَـــي
وضَـــمُّها مِـــن أصـــلِهَا الرُّبـــاعي مثـلُ يُجيـبُ مِـن أجـابَ الـدَّاعِي
ومَـــا سِـــواهُ فَهْـــيَ منـــهُ تُفْتَـــتَحْ ولا تُبَـــلْ أخَـــفَّ وَزنًـــا أم رَجَـــحْ
مثَالُـــهُ يـــذهَبُ زيـــدٌ ويَجِـــي ويَســـتَجِيشُ تَـــارَةً ويَلتَجِـــي

باب الإعراب

وإنْ تُـــرِدْ أن تعـــرِفَ الإعرَابَـــا لتَقتفـــي فـــي نُطقِـــكَ الصَّـــوَابا
فإنـــهُ بـــالرفعِ ثـــمّ الجَـــرِّ والنَّصـــبِ والجَـــزمِ جَميعًـــا يَجـــر
فـــالرفعُ والنّصـــبُ بـــلا مُمَـــانعِ قـــد دَخَـــلا فـــي الاســـمِ والمُضَـــارِعِ
والجـــرُّ يَســـتَأثِرُ بالأســـمَاء والجَـــزمُ فـــي الفعـــلِ بِـــلا امتِـــرَاءِ
فـــالرفعُ ضَـــمُّ آخـــرِ الحُـــروفِ والنّصـــبُ بـــالفتحِ بـــلا وُقـــوفِ
والجَـــرُّ بالكســـرةِ للتَّبيـــينِ والجَـــزمُ فـــي السَّـــالِمِ بالتَّســـكينِ

تنوين الاسم المفرد المنصرف (التنوين)

ونَـوِّنِ الاسـمَ الفَريـدَ المُنصَـرِفْ إذا دَرَجـتَ قَـائلاً ولـم تَقِـفْ
وقِـفْ علـى المنصـوبِ منـهُ بـالألفْ كمِثـلِ مـا تَكتُبُـهُ لا يَختَلِـفْ
تَقـولُ عَمـرٌو قـد أضَـافَ زيـدًا وخَالـدٌ صَـادَ الغَـدَاةَ صَـيدًا
وتُسـقِطُ التَّنـوينَ إنْ أضَـفتَهْ أو إنْ يَكـنْ بـاللامِ قَـدْ عَرَّفتَـهْ
مِثَالُـهُ جـاءَ غُـلامُ الـوَالي وأقبَـلَ الغُـلامُ كَـالغَزَالِ

فصل في الأسماء الستة المعتلة المضافة

وسِـتَّةٌ تَرفَعُهَـا بـالواوِ فـي قـولِ كُـلّ عَـالِمٍ ورَاوِي
والنَّصـبُ فيهـا يـا أُخَـيَّ بـالألفْ وجَرُّهَـا بالياءِ فـاعرِفْ واعتَـرِفْ
وَهْـيَ أخُـوكَ وأبُـو عِمرَانَـا وذُو وَفُـوكَ وَحَمُـو عُثمَانَـا
ثـمّ هَنُـوكَ سـادسُ الأسـماءِ فـاحفَظْ مَقـالي حِفْـظَ ذي الـذَّكاءِ

باب حروف العلة

والـواوُ والياءُ جميعًـا والألـفْ هُـنَّ حـروفُ الاعـتِلالِ المُكـتَنِ

إعراب الاسم المنقوص

والياءُ فـي القاضـي وفـي المُستَشـرِي سـاكِنَةٌ فـي رَفعِهَـا والجَـرِّ
وتُفـتَحُ اليـاءُ إذا مـا نُصِـبَا نحـوُ لَقِيـتُ القَاضِـيَ المُهَـذَّبَا
ونَـوِّنِ المُنَكَّـرَ المَنقُوصَـا فـي رفعـهِ وجـرّهِ خُصُوصَـا
تقـولُ هـذا مُشـتَرٍ مُخَـادِعُ وافـزَعْ إلـى حَـامٍ حِمَـاهُ مَـانِعُ
وهكـذا تفعـلُ فـي يَـاءِ الشَّـجِي وكـلُّ يـاءٍ بعـدَ مكسُـورٍ تَجِـي

هـــذا إذا مـــا وَرَدَتْ مُخَفَّفَـــهْ فافهَمْـهُ عنّـي فَهـمَ صَـافي المَعرفـه

إعراب الاسم المقصور

ولـيسَ للإعـرابِ فيمـا قـد قُصِـرْ مِـن الأسـامي أَثَـرٌ إذا ذُكِـرْ
مثالُـهُ يَحيَـى ومُوسـى والعَصَـا أو كَحَيًـا أو كَرَحًـا أو كَحَصَـى
فهـذهِ آخرُهَـا لا يَختلِـفْ علـى تصـاريفِ الكَـلامِ المُؤتَلِـفْ

إعراب المثنى

ورَفْـعُ مـا ثَنَّيتَـهُ بـالألِف كقولِـكَ الزّيـدَانِ كانَـا مَـأْلَفِي
ونصـبُهُ وجـرُّهُ باليـاءِ بغيـرِ إشـكالٍ ولا مِـرَاءِ
تقـولُ زيـدٌ لابِـسٌ بُـردَيْنِ وخالـدٌ مُنطَلِـقُ اليَـدينِ
وتَلحَـقُ النُّـونُ بمـا قـد ثُنِّـي مِـنَ المَفَاريـدِ لِجَبـرِ الـوَهْنِ

إعراب جمع المذكر السالم

وكـلُّ جَمـعٍ صـحَّ فيـهِ وَاحـدُهْ ثـم أَتَـى بعـدَ التَّنَـاهي زَائِـدُهْ
فَرَفعُـهُ بـالواوِ والنـونُ تَبَـعْ نحـوُ شَـجَاني الخَـاطِبُونَ فـي الجُـمَ
ونصـبُهُ وجـرُّهُ باليـاءِ عنـدَ جميـعِ العَـرَبِ العَرْبَـاءِ
تقـولُ حَـيِّ النَّـازِلينَ فـي مِنَـى وسَـلْ عـنِ الزَّيـدِينَ هـل كـانوا هُـنَ
ونُونُـهُ مَفتوحـةٌ إذ تُـذكَرُ والنُّـونُ فـي كـلِّ مُثَنًّـى تُكسَـرُ
وتَسـقُطُ النُّونـانِ فـي الإضَـافَهْ نحـوُ رأيـتُ سـاكِني الرَّصَـافَهْ
وقـد لَقِيـتُ صـاحبَيْ أَخِينَـا فاعلَمْـهُ فـي حـذفِهِمَا يَقينَـا

إعراب جمع المؤنث السالم

وكـــلُّ جمـــعٍ فيـــهِ تـــاءٌ زَائِـــدهْ فَارفَعْـــهُ بالضّـــمّ كرَفـــعِ حَامِـــدَهْ
ونصـــــبُهُ وجَـــــرُّهُ بالكســـــرِ نحـــوُ كَفَيـــتُ المُســـلماتِ شَـــرّي

إعراب جمع التكسير

وكـــلُّ مـــا كُسِّـــرَ فـــي الجُمـــوعِ كالأُســـدِ والأبيـــاتِ والرُّبـــوعِ
فَهْـــوَ نظيـــرُ الفـــردِ فـــي الإعـــرابِ فاســـمَعْ مقَـــالي واتَّبِـــعْ صَـــوَابي

باب حروف الجر

والجـرُّ فـي الاسـم الصـحيحِ المنصَـرِفْ بـأحرفٍ هُـنّ إذا مـا قيـلَ صِـفْ
مِـــن وإلـــى وفـــي وحتـــى وعَلـــى وعَـــن ومنـــذُ كَـــمْ وحَاشَـــا وخَـــلا
والبـــاءُ والكـــافُ إذا مـــا زِيـــدَا واللامُ فاحفَظْهَـــا تكـــنْ رَشـــيدَا
ورُبَّ أيضًـــا ثـــمّ مُـــذْ فيمـــا حَضَـــرْ مِـــن الزّمـــانِ دونَ مـــا منـــهُ غَبَـــرْ
تقـــولُ مـــا رأيتُـــهُ مُـــذْ يَومِنَـــا ورُبَّ عبـــدٍ كـــيّسٍ مـــرَّ بنَـــا
ورُبَّ تـــأتي أبـــدًا مُصَـــدَّرهْ ولا يَليهـــا الاســـمُ إلا نكِـــرَهْ
وتـــارةً تُضـــمَرُ بعـــدَ الـــواوِ كقـــولِهِم ورَاكـــبٍ بَجَـــاوي

حروف القسم

ثـــمّ تَجُـــرُّ الاســـمَ بَـــاءُ القَسَـــمِ وَوَاوُهُ والتّـــاءُ أيضًـــا فـــاعلَمِ
لكـــنْ تَخُـــصُّ التّـــاءَ باســـمِ اللهِ إذا تَعجَّبـــتَ بـــلا اشـــتِبَاهِ

باب الإضافة

وقـــد يُجَـــرُّ الاســـمُ بالإضَـــافَهْ كقـــولِهِم دارُ أبـــي قُحَافَـــهْ

فتـــارةً تـــأتي بمَعنـــى الـــلاَّمِ نحـــوُ أَتَـــى عَبـــدُ أبـــي تَمَّـــامِ
وتـــارةً تـــأتي بمعنَـــى مِـــنْ إذا قلـــتَ مَنَـــا زيـــتٍ فَقِـــسْ ذاكَ وذَا

باب الإضافة التي تجر بمعنى الإضافة

وفـــي المُضَـــافِ مـــا يَجُـــرُّ أبـــدَا مثـــلُ لَـــدُنْ زيـــدٍ وإن شـــئتَ لَـــدَى
ومنـــــهُ سُـــــبحانَ وذُو ومِثـــــلُ ومَـــعْ وعنـــدَ وأُولُـــو وكـــلُّ
ثـــمَّ الجِهَـــاتُ السّـــتُّ فـــوقُ وَوَرَا ويَمنَـــةٌ وعَكسُـــهَا بِـــلا مِـــرَا
وهكـــذا غيـــرُ وبعـــضُ وسِـــوَى فـــي كَلِـــمٍ شَـــتَّى رَوَاهَـــا مَـــن رَوَى

باب كم الخبرية

واجـــرُرْ بكـــمْ مـــا كنـــتَ عنـــهُ مُخبِـــرَا مُعَظِّمًـــا لِقَـــدرِهِ مُكَثِّـــرَا
تقـــولُ كَـــمْ مـــالٍ أفَادَتْـــهُ يَـــدِي وكـــم إمَـــاءٍ مَلَكَـــتْ وأَعبُـــدِ

باب المبتدإ والخبر

وإنْ فَتَحـــتَ النّطـــقَ باســـمٍ مُبتَـــدَا فارْفَعْـــهُ والأخبـــارَ عنـــهُ أبَـــدَا
تقـــولُ مِـــن ذلـــكَ زيـــدٌ عَاقِـــلُ والصّـــلحُ خيـــرٌ والأميـــرُ عَـــادِلُ
ولا يَحُـــولُ حُكمُـــهُ مَتَـــى دَخَـــلْ لكـــنْ علـــى جُملَتِـــهِ وهَـــلْ وبَـــلْ

فصل تقديم الخبر

وقَـــدِّمِ الأخبـــارَ إذ تَســـتَفهِمُ كقـــولِهِم أيـــنَ الكَـــريمُ المُـــنعِمُ
ومثلُـــهُ كيـــفَ المـــريضُ المُـــدْنَفُ وأيّهـــا الغَـــادي متَـــى المُنصَـــرَفُ
وإنْ يكُـــنْ بعـــضُ الظّـــرُوفِ الخَبَـــرَا فَأَوْلِـــهِ النَّصـــبَ ودَعْ عنـــكَ المِـــرَا

تقــولُ زيــدٌ خَلْــفَ عمــرٍو قَعَــدَا والصومُ يومَ السبتِ والسَّيرُ غَــدَا
وإنْ تَقُــلْ أيــنَ الأميــرُ جــالِسُ وفــي فَنَــاءِ الــدّارِ بِشْــرٌ مَــائِسُ
فجَــالسٌ ومَــائِسُ قــدْ رُفِعَــا وقــد أُجِيــزَ الرّفــعُ والنّصــبُ مَــعَ

اشتغال الفعل عن المفعول بضمير

وهكــذا إنْ قُلــتَ زيــدٌ لُمْتُــهُ وخالــدٌ ضــرَبتُهُ وضِــمتُهُ
فــالرّفعُ فيــهِ جَــائزٌ والنّصــبُ كلاهُمَــا دَلَّــتْ عليــهِ الكُتْــبُ

باب الفاعل

وكــلُّ مــا جــاءَ مِــنَ الأســماءِ عَقِيــبَ فعــلٍ سَــالِمِ البِنَــاءِ
فارفَعْــهُ إذْ تُعــرِبُ فَهْــوَ الفاعــلُ نحــوُ جَــرَى المــاءُ وجَــارَ العَــاذِلُ

فصل توحيد الفعل

وَوَحِّــدِ الفعــلَ مَــعَ الجَمَاعَــهْ كقــولِهِم سَــارَ الرّجــالُ السّــاعَهْ
وإنْ تَشَــأْ فَــزِدْ عليــهِ التّــاءَ نحــوُ اشــتَكَتْ عُرَاتُنَــا الشّــتاءَ
وتُلحَــقُ التــاءُ علــى التّحقيــقِ بكــلّ مــا تَأنِيثُــهُ حَقيقــي
كقــولِهِم جــاءَتْ سُــعادُ ضَــاحِكهْ وانطلَقــتْ نَاقَــةُ هنــدٍ رَائِكَــهْ
وتُكسَــرُ التّــاءُ بــلا مَحَالَــهْ فــي مثــلِ قَــدْ أَقبلَــتِ الغَزَالــه

باب ما لم يسم فاعله

واقــضِ قضــاءً لا يُــرَدُّ قائِلُــهْ بــالرّفعِ فيمــا لــم يُسَــمَّ فاعِلُــهْ
مِــن بعــدِ ضَــمِّ أوَّلِ الأفعــالِ كقــولِهم يُكتَــبُ عهــدُ الــوَالي

وإن يكـــن ثـــانِي الثُّلاثـــيِّ أَلِـــفْ فاكسِـــرْهُ حـــينَ تَبتَـــدي ولا تَـــقِ
تقـــولُ بِيـــعَ الثّـــوبُ والغُـــلامُ وكِيـــلَ زَيـــتُ الشّـــامِ والطّعـــامِ

باب المفعول به

والنّصـــبُ للمفعـــولِ حُكـــمٌ وَجَبَـــا كقـــولِهم صَـــادَ الأميـــرُ أرنَبَـــا
وربمـــا أُخِّـــرَ عنـــهُ الفَاعـــلُ نحـــوُ قـــدِ استَوفَى الخَـــرَاجَ العَامِـــلُ
وإنْ تقُـــلْ كلَّـــمَ موســـى يَعلَـــى فقـــدِّمِ الفاعـــلَ فَهْـــوَ أولَـــى

باب ظن وأخواتها

وكُـــلُّ فعـــلٍ مُتَعَـــدَ يَنصِـــبُ مفعولَـــهُ مثـــلُ سَـــقَى ويَشـــرَبُ
لكـــنَّ فعـــلَ الشـــكِّ واليَقـــينِ يَنصِـــبُ مفعـــولينِ فـــي التَّلقـــينِ
تقـــولُ قـــدْ خِلـــتُ الهِـــلالَ لائحَـــا وقـــدْ وجَـــدتُ المُستَشَـــارَ ناصـــحَ
ومـــا أظـــنُّ عـــامِرًا رفيقَـــا ولا أرَى لـــي خالـــدًا صَـــديقَا
وهكـــذا تَصـــنَعُ فـــي عَلِمْـــتُ وفـــي حَسِـــبْتُ ثـــم فـــي زَعَمْـــتُ

باب عمل اسم الفاعل المنون

وإنْ ذَكَـــرْتَ فـــاعلًا مُنوَّنَـــا فَهْـــوَ كمـــا لـــو كـــانَ فِعـــلًا بَيِّنَـــا
فـــارفَعْ بـــهِ فـــي لازمِ الأفعـــالِ وانصِـــبْ إذا عُـــدّي بكـــلّ حَـــالِ
تقـــولُ زيـــدٌ مُســـتوٍ أبـــوهُ بـــالرّفعِ مثـــلُ يســـتَوي أخـــوهُ
وقُـــلْ ســـعيدٌ مُكـــرِمٌ عثمانَـــا بالنصـــبِ مثـــلُ يُكـــرِمُ الضِّـــيفَانَا

باب المصدر

والمَصـــدرُ الأصـــلُ وأىُّ أصـــلِ ... ومنـــهُ يـــا صَـــاحِ اشـــتقاقُ الفعـــلِ
وأوجَبَـــتْ لـــهُ النّحـــاةُ النَّصـــبَا ... كقـــولِهم ضـــربْتُ زيـــدًا ضـــربَا
وقـــدْ أَقـــيمَ الوصـــفُ والآلاتُ ... مَقَامَـــهُ والعـــددُ الإثبَـــاتُ
نحـــوُ ضـــربْتُ العبـــدَ ســـوطًا فَهَـــرَبْ ... واضـــرِبْ أشـــدَّ الضّـــربِ مَـــنْ يَغْشَـــى الرِّيَـــبْ
واجلِـــدْهُ فـــي الخمـــرِ اربعـــينَ جَلـــدَهْ ... واحبِســـهُ مثـــلَ حـــبسِ زيـــدٍ عبـــدَهْ
وربَّمـــا أُضـــمِرَ فعـــلُ المصـــدرِ ... كقـــولِهم سَـــمعًا وطَوعًـــا فـــاخبُرِ
ومثلُـــهُ سَـــقيًا لـــهُ ورَعيَـــا ... وإن تَشـــأْ جَـــدْعًا لـــهُ وَكيَّـــا
ومنـــهُ قـــد جـــاءَ الأميـــرُ رَكْضَـــا ... واشـــتَمَلَ الصَّـــمَّاءَ إذْ تَوَضَّـــا

باب المفعول له

وإن جَـــرى نُطقُـــكَ بـــالمفعولِ لـــهْ ... فانصِـــبْهُ بالفعـــلِ الـــذي قـــد فَعلَـــهْ
وهْـــوَ لَعَمـــري مصـــدَرٌ فـــي نفسِـــهِ ... لكـــنَّ جـــنسَ الفعـــلِ غيـــرُ جنسِـــهِ
وغالـــبُ الأحـــوالِ أَن تَـــرَاهُ ... جـــوَابَ لِـــمْ فعلْـــتَ مـــا تَهـــوَاهُ
تقـــولُ قـــد زُرتُـــكَ خـــوفَ الشَّـــرِّ ... وغُصْـــتُ فـــي البحـــرِ ابتغـــاءَ الـــدُّ

باب المفعول معه

وإنْ أقمـــتَ الـــواوَ فـــي الكـــلامِ ... مُقـــامَ مـــعْ فانصِـــبْ بـــلا مَـــلامِ
تقـــولُ جـــاءَ البَـــرْدُ والجِبَابَـــا ... واســـتوَتِ الميـــاهُ والأخشـــابَا
ومـــا صَـــنعتَ يـــا فتـــى وسَـــعدا ... فقِـــسْ علـــى هـــذا تُصـــادِفْ رُشـــدَا

باب الحال

والحـــالُ والتّمييـــزُ منصـــوبانِ ... علـى اختـلافِ الوَضـعِ والمَبَـاني
ثـمَّ كِـلَا النّـوعينِ جـاءَ فَضـلَهْ ... مُنكَّـرًا بعـدَ تمـامِ الجُملَـهْ
لكـنْ إذا نظـرتَ فـي اسـمِ الحـالِ ... وجدتَـهُ اشـتقَّ مـنَ الأفعـالِ
ثـمّ تُـرَى عنـدَ اعتبـارِ مَـنْ عَقَـلْ ... جـوابَ كيـفَ فـي سـؤالِ مَـنْ سَـأَلْ
مثالُـهُ جـاءَ الأميـرُ راكبًـا ... وقـامَ قُـسٌّ فـي عُكـاظَ خاطبًـا
ومنـهُ مَـنْ ذا بالفَنَـاءِ قاعـدَا ... وبِعتُـهُ بـدرهمٍ فصـاعدَا

فصل التمييز

وإنْ تُـرِدْ معرفـةَ التّمييـزِ ... لكـي تُعَـدَّ مِـنْ ذوي التّمييـزِ
فَهْـوَ الـذي يُـذكَرُ بعـدَ العَـددِ ... والـوَزنِ والكَيـلِ ومَـذروعِ اليـدِ
ومِـنْ إذا فَكّـرْتَ فيـهِ مُضـمَرَهْ ... مِـنْ قبـلِ أنْ تـذكُرَهُ وتُظهِـرَهْ
تقـولُ عنـدي مَنَـوانِ زُبْـدًا ... وخمسـةٌ وأربعـونَ عبـدًا
وقـدْ تصـدَّقتُ بصـاعٍ خـلًّا ... ومَـا لـهُ غيـرُ جَريـبٍ نَخـلَا
ومنـهُ أيضًـا نِعْـمَ زيـدٌ رجـلَا ... وبِـئسَ عبـدُ الـدّارِ منـهُ بـدَلَا
وحَبَّـذا أرضُ البَقيـعِ أرضَـا ... وصـالحٌ أطهَـرُ منـكَ عِرضَـا
وقـدْ قَـرِرْتَ بالإيـابِ عينَـا ... وطِبْـتَ نفسًـا إذ قضـيتَ الـدَّينَا

باب كم الاستفهامية

وكـمْ إذا جِئْـتَ بهـا مُسـتَفهِمَا ... فانصِـبْ وقُـلْ كـمْ كوكبًـا تَحـوي السَّـمَا

باب الظرف (المفعول فيه)

والظـــرفُ نوعـــانِ فظـــرفُ أزمِنَـــهْ ... يجـري مَـعَ الـدّهرِ وظـرفُ أمْكِنَـهْ
والكـــلُّ منصـــوبٌ علـى إضـمارِ فـي ... فـــاعتبرِ الظّـــرفَ بهـــذا واكتَـــفِ
تقـــولُ صـــامَ خالـــدٌ أيَّامَـــا ... وغَـــابَ شـــهرًا وأقـــامَ عامَـــا
وبـــاتَ زيـــدٌ فـــوقَ ســـطحِ المَســـجدِ ... والفَـــرَسُ الأبلَـــقُ تحـــتَ مَعبَـــدِ
والـــرّيحُ هَبَّـــتْ يَمنَـــةَ المُصـــلّي ... والـــزّرعُ تِلقَـــاءَ الحَيَـــا المُنْهـــلِّ
وقيمـــةُ الفِضَّـــةِ دونَ الـــذَّهبِ ... وثَـــمَّ عمـــرٌو فـــادْنُ منـــهُ واقـــرُبِ
ودارُهُ غربـــيَّ فـــيضِ البَصـــرَهْ ... ونخلُـــهُ شـــرقيَّ نهـــرِ مُـــرَّهْ
وقـــدْ أكلـــتُ قبلَـــهُ وبعـــدَهُ ... وإثـــرَهُ وخلفَـــهُ وعنـــدَهُ
وعنـــدَ فيهـــا النّصـــبُ يَســـتمرُّ ... لكنَّهـــا بِمِـــنْ فقـــطْ تُجَـــرُّ
وأينمـــا صـــادَفتَ فـــي لا تُضـــمَرُ ... فـــارفعْ وقُـــلْ يـــومُ الخمـــيسِ نَيِّـــرُ

باب الاستثناء

وكـــلُّ مـــا اســـتثنَيتَهُ مِـــن مُوجَـــبِ ... تـــمَّ الكـــلامُ عنـــدَهُ فليُنصَـــبِ
تقـــولُ جـــاءَ القـــومُ إلا سَـــعدَا ... وقَامـــت النّســـوةُ إلا دَعـــدَا
وإنْ يكـــنْ فيمـــا سِـــوى الإيجَـــابِ ... فأَوْلِـــهِ الإبـــدالَ فـــي الإعـــرابِ
تقـــولُ مـــا الفَخـــرُ إلا الكَـــرَمُ ... وهـــلْ محـــلُّ الأمـــنِ إلا الحَـــرَمُ
وإن تقُـــــــــلْ لا ربَّ إلا اللهُ ... فَارفَعْـــهُ وارفَـــعْ مـــا جَـــرى مَجـــرَاهُ
وانصِـــبْ إذا مـــا قُـــدّمَ المُســـتثنَى ... تقـــولُ هـــل إلا العِـــراقَ مَغنَـــى
وإن تكـــنْ مُســـتثنيًا بمـــا عـــدَا ... أوْ مـــا خَـــلا أو لـــيسَ فانصِـــبْ أبـــدَا
تقـــولُ جـــاؤا مـــا عَـــدَا محمّـــدَا ... ومـــا خَـــلا عمـــرًا ولـــيسَ أحمَـــدَا

وغيـــرُ إنْ جئـــتَ بهـــا مُســـتَثنيَهْ جَـرَّتْ علـى الإضـافةِ المُسـتوليَهْ
ورَاؤُهَـــا تُحكـــمُ فـــي إعرابِهَـــا مثـلَ اسـمِ إلا حـينَ يُسـتثنَى بهَـا

باب لا التي لنفي الجنس

وانصِـب بـلا فـي النّفـي كـلَّ نكِـرَهْ كقـولِهم لا شـكَّ فيمـا ذَكَـرَهْ
وإنْ بَـــدَا بينَهُمـــا مُعتـــرِضُ فـارفعْ وقُـلْ لا لأبيـكَ مُـبغِضُ
وارفـعْ إذا كـرَّرتَ نفيًـا وانصِـبِ أو غـايرِ الإعـرابَ فيـهِ تُصِـبِ
تقـــولُ لا بيـــعٌ ولا خِـــلالُ فيـــهِ ولا عَيـــبٌ ولا إخـــلالُ
والرّفـعُ فـي الثّـاني وفَـتحُ الأوّلِ قـد جـازَ والعَكـسَ كـذاكَ فافعَـلِ
وإنْ تَشـأْ فافتَحهُمَـا جميعَـا ولا تَخَـفْ ردًّا ولا تَقريعَـا

باب التعجُّب

وتُنصَـبُ الأسـماءُ فـي التَّعجُّـبِ نَصْـبَ المَفاعيـلِ فـلا تَسـتَعجِبِ
تقـولُ مـا أحسَـنَ زيـدًا إذ خَطَـا ومـا أحـدَّ سـيفَهُ حـين سَـطَا
وإنْ تعجَّبـتَ مـنَ الألـوانِ أو عَاهـةٍ تَحـدُثُ فـي الأبـدانِ
فـابنِ لهـا فعـلاً مِـنَ الثُّلاثـي ثـمَّ ائـتِ بـالألوانِ والأحـدَاثِ
تقـولُ مـا أنقَـى بيَـاضَ العَـاجِ ومـا أشـدَّ ظُلمَـةَ الـدَّياجِي

باب الإغراء

والنّصـبُ فـي الإغـراءِ غيـرُ مُلتَـبِسْ وَهْـوَ بفعـلٍ مُضـمَرٍ فـافهَمْ وقِـس
تقـولُ للطّالـبِ خِـلاًّ بَـرًّا دُونـكَ بِشـرًا وعليـكَ عَمْـرًا

باب التحذير

وتَنصِبُ الاسمَ الذي تُكرِّرُهْ ... عن عِوَضِ الفعلِ الذي لا تُظهِرُهْ

مثلَ مَقالِ الخَاطِبِ الأوَّاهِ ... اللهَ اللهَ عبادَ اللهِ

باب إنّ وأخواتها

وسِتَّةٌ تَنتَصِبُ الأسماءُ ... بها كما تَرتَفِعُ الأنباءُ

وَهْيَ إذا رَوَيتَ أو أمليتَا ... إنَّ وأنَّ يا فتَى وليتَا

ثم كأنَّ ثمَّ لكنَّ وعَلْ ... واللُّغةُ المشهورةُ الفُصحَى لَعَلْ

وإنَّ بالكسرةِ أُمُّ الأحرُفِ ... تَأتي مَعَ القولِ وبعدَ الحَلِفِ

واللَّامُ تختَصُّ بمعمُولاتِهَا ... ليَستَبينَ فَضلُها في ذَاتِهَا

مثالُهُ إنَّ الأميرَ عادلُ ... وقد سمعْتُ أنَّ زيدًا راحِلُ

وقيلَ إنَّ خالدًا لَقَادِمُ ... وإنَّ هندًا لأَبُوهَا عَالِمُ

ولا تُقَدِّمْ خَبَرَ الحُروفِ ... إلا مَعَ المجرورِ والظّرُوفِ

كقولِهم إنَّ لِزيدٍ مالَا ... وإنَّ عندَ عامِرٍ جِمَالا

وإنْ تُزِدْ ما بعدَ هذي الأحرُفِ ... فالرّفعُ والنّصبُ أُجيزَا فاعرِفِ

والنّصبُ في لَيتَ لعَلَّ أظهَرُ ... وفي كأنَّ فاستمِعْ ما يُؤثَرُ

باب كان وأخواتها

وعَكسُ إنَّ يا أَخَيَّ في العَمَلْ ... كانَ وما انفَكَّ الفتَى ولم يَزَلْ

وهكذا أصبحَ ثمّ أمسَى ... وظَلَّ ثم بَاتَ ثمّ أضحَى

وصارَ ثم ليسَ ثم ما بَرِحْ ... وما فتِي فافقَهْ بَياني المُتَّضِحْ

وأُختُهـــا مـــا دامَ فاحفَظَنْهَـــا واحـــذَر هُـــديتَ أن تَزيـــغَ عنهَـــا
تقـــولُ قـــد كـــانَ الأميـــرُ راكبًـــا ولـــم يـــزلْ أبـــو علـــيَ عَاتِبًـــا
وأصـــبحَ البَـــردُ شـــديدًا فـــاعلَمِ وبـــاتَ زيـــدٌ ســـاهرًا لـــم يَـــنَمِ
ومَـــن يُـــرِدْ أن يجعـــلَ الأخبـــارَا مُقـــدَّمَاتٍ فليَقُـــلْ مـــا اختَـــارَا
مثالُـــهُ قـــد كـــانَ سَـــمْحًا وائِـــلُ وواقفًـــا بالبـــابِ أضـــحَى السّـــائلُ
وإنْ تَقُـــلْ يـــا قـــومِ قـــد كـــانَ المَطَـــرْ فلســـتَ تحتَـــاجُ لهـــا إلـــى خَبَـــرْ
وهكـــذا يصـــنَعُ كـــلُّ مـــن نَفَـــثْ بهـــا إذا جِـــاءَتْ ومعنَاهَـــا حَـــدَثْ
والبَـــاءُ تخـــتَصُّ بلـــيسَ فـــي الخَبَـــرْ كقـــولِهم لـــيسَ الفتَـــى بـــالمُحتَقَرْ

فصل ما النافية الحجازية

ومـــا التـــي تَنفـــي كلـــيسَ النَّاصِـــبَهْ فـــي قـــولِ سُـــكّانِ الحِجَـــازِ قَاطِبَـــهْ
فقـــولُهُم مـــا عَـــامِرٌ مُوَافِقَـــا كقـــولِهِم لـــيسَ ســـعيدٌ صَـــادِقَا

باب النداء

ونـــادِ مَـــن تـــدعُو بيَـــا أو بِأيَـــا أو همـــزةٍ أو أيْ وإنْ شـــئتَ هَيَـــا
وانصِـــبْ ونـــوّنْ إنْ تُنـــادِي النَّكِـــرَهْ كقـــولِهم يَانَهِمًـــا دَعِ الشَّـــرَهْ
وإنْ يكـــن معرفـــةً مُشـــتَهِرَهْ فـــلا تنوّنْـــهُ وضُـــمَّ آخـــرَهْ
تقـــولُ يـــا ســـعدُ أَيَـــا ســـعيدُ ومثلـــهُ يـــا أيُّهـــا العَميـــدُ
وتَنصِـــبُ المُضـــافَ فـــي النّـــداءِ كقـــولِهم يـــا صَـــاحبَ الـــرّداءِ
وجـــائزٌ عنـــدَ ذَوي الأفهَـــامِ فـــي يَـــا غُـــلامُ قَـــوْلُ يـــا غُلامـــي
وجـــوَّزوا فَتحَـــةَ هـــذي اليَـــاءِ والوَقـــفَ بعـــدَ فَتحِهـــا بالهـــاءِ
والهَـــاءُ فـــي الوقـــفِ علـــى غُلامِيَـــهْ كالهـــاءِ فـــي الوقـــفِ علـــى سُـــلطانِيَهْ

وقـــالَ قـــومٌ فيـــهِ يـــا غلامَـــا كمـــا تَلَـــوْا يـــا حَســـرَتَا علـــى مَـــا
وحَـــذفُ يَـــا يجـــوزُ فـــي النّـــدَاءِ كقـــولِهم ربِّ اســـتجِبْ دُعـــائي
وإنْ تَقُـــلْ يـــا هـــذهِ أو يَـــا ذَا فَحـــذفُ يَـــا مُمتَنِـــعٌ يَـــا هـــذا

باب الترخيم

وإن تشَـــا التّـــرخيمَ فـــي حـــالِ النّـــدَا فاخصُـــصْ بـــهِ المعرفـــةَ المُنفَـــرِدَا
واحـــذِفْ إذا رَخَّمـــتَ آخـــرَ اســـمِهِ ولا تُغيّـــرْ مـــا بقِـــي عـــن رســـمِهِ
تقـــولُ يـــا طَلْـــحَ ويـــا عَـــامِ اســـمَعَا كمـــا تقـــولُ فـــي ســـعَادَ يـــا سُـــعَا
وقـــد أُجيـــزَ الضَّـــمُّ فـــي التـــرخيمِ تَقـــولَ يـــا عـــامُ بضـــمِّ المـــيمِ
وألـــقِ حـــرفينِ بـــلا غُفـــولِ مِـــن وزنِ فَعْـــلانَ ومِـــن مفعـــولِ
تقـــولُ فـــي مـــروانَ يـــا مَـــروَ اجلـــسِ ومثلُـــهُ يـــا مَـــنْصُ فـــافهمْ وقِـــسِ
ولا تُـــرَخّمْ هنـــدَ فـــي النّـــدَاءِ ولا ثُلاثيًّـــا خَـــلا مِـــن هـــاءِ
وإنْ يكـــن آخـــرَهُ هـــاءٌ فقُـــلْ فـــي هبـــةٍ يـــا هِـــبَ مَـــن هـــذا الرجُـــلْ
وقـــولُهُم فـــي صـــاحبٍ يـــا صَـــاحِ شـــذَّ لمعنًـــى فيـــهِ باصـــطِلاحِ

باب التصغير

وإن تُـــرِدْ تصـــغيرَ الاســـمِ المُحتَقَـــرْ إمـــا لتَهَـــاونٍ وإمـــا لصِـــغَرْ
فضُـــمَّ مبـــدَاهُ لهـــذي الحَادِثـــهْ وزِدهُ يـــاءً تبـــديها ثَالِثَـــهْ
تقـــولُ فـــي فَلْـــسٍ فُلَـــيسٌ يـــا فتَـــى وهكـــذا كـــلُّ ثُلاثـــيَ أَتَـــى
وإنْ يكـــن مؤنَّثًـــا أردَفتَـــهُ هـــاءً كمـــا تُلحِـــقُ لـــو وَصـــفتَهُ
فصـــغِّرِ النّـــارَ علـــى نُـــوَيْرَهْ كمـــا تقـــولُ نـــارُهُ مُنيـــرَهْ

وصـــغِّرِ القِـــدْرَ فقُـــلْ قُـــدَيرَهْ كمـــا تقـــولُ قِـــدرُهُ كبيـــرَهْ
وصَـــغِّرِ البـــابَ فقُـــلْ بُوَيْـــبُ والنّـــابُ إن صـــغّرتَهُ نُيَيْـــبُ
لأنَّ بابًـــا جمعُـــهُ أبـــوابُ والنّـــابُ أصـــلُ جمعِـــهِ أنيَـــابُ
وفاعـــلٌ تَصـــغيرُهُ فُوَيعِـــلُ كقـــولِهِم فـــي رَاجِـــلٍ رُوَيْجِـــلُ
وإن تجِـــدْ مِـــن بعـــدِ ثانيـــهِ ألـــفْ فاقلِبْـــهُ يـــاءً أبـــدًا ولا تَقِـــفْ
تقـــولُ كـــمْ غُزَيِّـــلٍ ذَبَحْـــتُ وكـــم دُنَيْنيـــرٍ بـــهِ سَـــمَحْتُ
وقـــل سُـــرَيْحِينٌ لِسِـــرحانٍ كمـــا تقـولُ فـي الجمعِ سَرَاحينُ الحِمَى
ولا تُغيّـــرْ فـــي عُثيمـــانَ الأَلِـــفْ ولا سُـــكيرَانَ الـــذي لا يَنصَـــرِف
وهكـــذا زُعيفِـــرَانُ فـــاعتبِر بـــهِ السُّداسِـــيَّاتِ وافقَـــهْ مـــا ذُكِـــر
واردُدْ إلـــى المحـــذوفِ مـــا كـــانَ حُـــذِفْ مـــن أصـــلِهِ حتـــى يَعـــودَ مُنتَصِـــف
كقـــولِهِم فـــي شَـــفَةٍ شُـــفَيْهَهْ والشّـــاةُ إنْ صـــغَّرتَهَا شُـــوَيْهَهْ

فصل الحروف الزوائد

وألـــقِ فـــي التّصـــغيرِ مـــا يُســـتَثقَلُ زَائـــدُهُ أو مَـــا تَـــرَاهُ يَثقُـــلُ
والأحـــرفُ اللاتـــي تُـــزادُ فـــي الكَلِـــمْ مجموعُهَـــا قولُـــكَ يـــا هَـــوْلُ استَنِمْ
تقـــولُ فـــي مُنْطَلِـــقٍ مُطَيْلِـــقُ فـــافهَمْ وفـــي مُرتـــزِقٍ مُرَيـــزِقُ
وقيـــلَ فـــي ســـفرجلٍ سُـــفَيْرِجُ وفـــي فتًـــى مُســـتخرِجٍ مُخَيْـــرِجُ
وقـــد تُـــزادُ اليَـــاءُ للتّعـــويضِ والجَبـــرِ للمصـــغَّرِ المَهِـــيضِ
كقـــولِهِم إنَّ المُطَيليـــقَ أتَـــى واخبَـا السُّفَيريـــجَ إلـى فصلِ الشّتَا
وشـــذَّ ممـــا أصَّـــلوهُ ذَيَّـــا تصـــغيرُ ذَا ومثلُـــهُ اللَّـــذَيَّا

وقـــولُهُم أيضًـــا أُنَيْسِـــيَانُ شـــذَّ كمـــا شـــذَّ مُغَيْرِبَـــانُ
ولـــيسَ هـــذا بمثـــالٍ يُحـــذَى فـــاتَّبِعِ الأصـــلَ ودَعْ مـــا شـــذَّا

باب النَّسَب

وكـلُّ منسـوبٍ إلـى اسـمٍ فـي العـرَبْ أو بلـــدةٍ تَلحَقُـــهُ يـــاءُ النَّسَـــبْ
فَشَـــدِّدِ اليَـــاءَ بـــلا توقُّـــفِ مِـــنْ كـــلِّ منسُـــوبٍ إليـــهِ فـــاعرِفِ
تقـــولُ قـــد جـــاءَ الفتَـــى البَكـــرِيُّ كمـــا تقـــولُ الحَســـنُ البِصـــرِيُّ
وإنْ يكُـــن فـــي الأصـــلِ هَـــاءٌ فاحـــذِفِ كمثـــلِ مَكّـــيَ وهـــذا حَنَفِـــي
وإنْ يكُـــنْ ممـــا علـــى وَزنِ فتَـــى أو وزنِ دُنيَـــا أو علـــى وزنِ متَـــى
فأبـــدِلِ الحَـــرفَ الأخيـــرَ وَاوَا وعـــاصِ مَـــنْ مَـــارَى ودَعْ مَـــنْ نَـــاوَى
تقـــولُ هـــذا عَلَـــويٌّ مُعْـــرِقُ وكـــلُّ لهـــوٍ دُنيـــويَ مُوبِـــقُ
وانسُـــبْ أخَـــا الحِرفَـــةِ كالبَقَّـــالِ ومَـــنْ يُضـــاهيهِ إلـــى فَعَّـــالِ

باب التوابع

والعَطـــفُ والتّوكيـــدُ أيضًـــا والبَـــدَلْ توابِـــعٌ يُعـــرَبْنَ إعـــرابَ الأُوَلْ
وهكـــذا الوَصـــفُ إذا ضـــاهَى الصِّـــفَهْ مَوصـــوفُهَا مُنَكَّـــرًا أو معرِفَـــهْ
تقـــولُ خَـــلِّ المَـــزحَ والمُجُونَـــا وأقبَـــلَ الحُجَّـــاجُ أجمَعونَـــا
وامـــرُرْ بزيـــدٍ رجُـــلٍ ظريـــفِ واعطِـــفْ علـــى ســـائِلِكَ الضّـــعيفِ
والعطـــفُ قـــدْ يـــدخُلُ فـــي الأفعـــالِ كقـــولِهِم ثِـــبْ واســـمُ للمَعَـــالي

باب حروف العطف

وأحـــرُفُ العطـــفِ جميعًـــا عَشَـــرَهْ محصـــورَةٌ مـــأثُورَةٌ مُسَـــطَّرَهْ

الـــواوُ والفـــاءُ وثـــمَّ للمَهَـــلْ ولا وحتّـــى ثـــمَّ أوْ وأَمْ وبَـــلْ
وبعـــدَهَا لكِـــنْ وإمّـــا إنْ كُسِـــرْ وجـاءَ فـي التّخييرِ فـاحفَظْ مـا ذُكِـرْ

باب ما لا ينصرف

هـذا وفـي الأسـماءِ مـا لا يَنصَـرِفْ فَجَـرُّهُ كنَصـبِهِ لا يَختَلِـفْ
ولـيسَ للتّنـوينِ فيـهِ مَـدخَلُ لِشِـبْهِهِ الفِعـلَ الـذي يُسـتَثقَلُ
مثالُـهُ أفعَـلُ فـي الصّـفاتِ كقـولِهِم أحمـرُ فـي الشّـيَاتِ
أو جـاءَ فـي الـوزنِ مثَـالَ سَـكْرَى أو وزنِ دُنيـا أو مِثـالَ ذِكـرَى
أو وزنِ فَعـلانَ الـذي مُؤنَّثُـهْ فَعْلَـى كسَـكرَانَ فخُـذْ مـا أَنفُثُـهْ
أو وزنِ فَعـلاءَ وأفعِـلاءَ كمثـلِ حسـنَاءَ وأنبيـاءَ
أو وزنِ مَثنَـى وثُـلاثَ فـي العَـدَدْ إذ مـا رَأى صَـرْفَهُمَا قَـطُّ أَحـدْ
وكـلُّ جمـعٍ بعـدَ ثانيـهِ أَلِـفْ وَهْـوَ خُمَاسـيٌّ فلـيسَ يَنصَـرِفْ
وهكـذا إنْ زادَ فـي المِثَـالِ نحـوُ دنَـانيرَ بـلا إشـكَالِ
فهـذهِ الأوزانُ ليسـتْ تَنصـرِفْ فـي مـوطنٍ يَعـرِفُ هـذا المُعتَـرِفْ
وكـلُّ مـا تأنيثُـهُ بـلا أَلِـفْ فَهْـوَ إذا عُـرِّفَ غيـرُ مُنصَـرِفْ
تقـولُ هـذا طلحَـةُ الجَـوَادُ وهـلْ أتَـتْ زينـبُ أَمْ سـعادُ
وإن يكـنْ مُخفَّفًـا كَدَعـدِ فاصـرِفْهُ إنْ شـئتَ كصَـرفِ سَـعدِ
وأجـرِ مـا جـاءَ بـوزنِ الفِعـلِ مُجـرَاهُ فـي الحكـمِ بغيـرِ فَصـلِ
فقـولُهُم أحمـدُ مثـلُ أذهَـبُ كقـولِهِم تَغلِـبُ مثـلُ تَضـرِبُ
وإن عَـدَلْتَ فـاعلاً إلـى فُعَـلْ لـم ينصـرِفْ مُعَرَّفًـا مثـلُ زُحَـلْ
والأعجمـيُّ مثـلُ مِيكَـائيلا كـذاكَ فـي الحُكـمِ وإسـمَاعيلا

وهكـــذا الاســـمانِ حـــينَ رُكِّبَـــا تركيـــبَ مَـــزجٍ نحـــوُ مَعـــدِ يْكَرِبَـــا
ومنـــهُ مـــا جـــاءَ علـــى فَعلانَـــا علـــى اخـــتلافِ فَائِـــهِ أحيانَـــا
تقـــولُ مـــروانُ أتَـــى كِرمَانَـــا ورحمـــةُ الله علـــى عُثمانَـــا
فهـــذهِ إنْ عُرِّفَـــتْ لـــم تَنصَـــرِفْ ومـــا أتَـــى مُنَكَّـــرًا منهَـــا صُـــرِفْ
وإنْ عَرَاهَـــا ألـــفٌ ولامُ فمـــا علـــى صَـــارِفِهَا مَـــلام
وهكـــذا تُصـــرفُ فـــي الإضَـــافَهْ نحـــوُ سَـــخَى بأطيـــبِ الضِـــيَافَهْ
ولـــيسَ مصـــروفًا مِـــنَ البِقَـــاعِ إلا بِقَـــاعٌ جـــئنَ فـــي السَّـــمَاعِ
مثـــلُ حُنَـــيْنٍ ومِنًـــى وبَـــدْرِ وواســـطٍ ودَابِـــقٍ وحِجْـــرِ
وجـــائزٌ فـــي صَـــنعَةِ الشِّـــعرِ الصَّـــلِفْ أنْ يَصـــرِفَ الشّـــاعرُ مـــا لا يَنصَـــرِفْ

باب العدد

وإنْ نَطقـــتَ بـــالعقودِ فـــي العَـــددْ فـــانظُرْ إلـــى المَعـــدودِ لُقّيـــتَ الرَّشَـــدْ
فأَثبِـــتِ الهَـــاءَ مَـــعَ المُـــذكَّرِ واحـــذِفْ مَـــعَ المؤنَّـــثِ المُشـــتَهِرِ
تقـــولُ لـــي خمســـةُ أثـــوابٍ جُـــدُدْ وازمُـــمْ لهَـــا تسـعًا مِـــنَ النّـــوقِ وقُـــدْ
وإنْ ذكـــرتَ العـــددَ المُركَّبَـــا فَهْـــوَ الـــذي استَوجَبَ أنْ لا يُعرَبَـــا
فـــألحقِ الهَـــاءَ مـــعَ المؤنَّـــثِ بـــآخرِ الثّـــاني ولا تَكتَـــرِثِ
مثالُـــهُ عنـــدي ثـــلاثَ عَشْـــرَهْ جُمَانَـــةً منظُومَـــةً وَدُرَّهْ
وعكسُـــهَا يُعمَـــلُ فـــي التّـــذكيرِ بغيـــرِ إشـــكَالٍ ولا تَـــأخيرِ
وقـــد تَنَـــاهَى القـــولُ فـــي الأســـماءِ علـــى اختصـــارٍ وعلـــى اســـتيفَاءِ

باب نواصب المضارع وجوازمه

وحَـــقَّ أنْ نشـــرَحَ شـــرحًا يُفهِـــمُ مـــا يَنصِـــبُ الفعـــلَ ومـــا قـــد يَجـــزِمُ

فتنصِبُ الفعلَ السّليمَ أنْ ولَنْ ... وكي وكَيْلا ثُمّ حتى وإذَنْ
والنّصبُ في المُعتلِّ كالسّليمِ ... فانصِبهُ تَشفي عِلَّةَ السّقيمِ
واللامُ حينَ تَبتَدي بالكَسرِ ... كمثلِ ما تَكسِرُ لامُ الجرِّ
والفَاءُ إنْ جاءتْ جوَابَ النَّهي ... والأمرِ والعَرْضِ معًا والنَّفي
وفي جَوابِ ليتَ لي وهَلْ فتَى ... وأينَ مَغْدَاكَ وأنَّى ومتَى
والواوُ إنْ جاءتْ بمعنَى الجَمعِ ... في طلبِ المأمورِ أو في المَنعِ
وتَنصِبُ الفِعلَ بأوْ وحتَّى ... وكلُّ ذَا أُدِعَ كُتُبًا شتَّى
تقولُ أبغي يا فتَى أنْ تذهبَا ... ولنْ أزَالَ قائمًا أو تَركَبَا
وجئتُ كي تُولِيَني الكَرَامهْ ... وسِرتُ حتى أَدخُلَ اليَمَامَهْ
واقتَبِسِ العِلمَ لكيمَا تُكْرَمَا ... وعاصِ أسبابَ الهَوَى لِتَسلمَا
ولا تُمارِ جاهلاً فتَتعَبَا ... وما عليكَ عَتبُهُ فَتُعْتَبَا
وهَلْ صديقٌ مُخلِصٌ فأَقْصِدَهْ ... وليتَ لي كَنزَ الغِنَى فَأرفِدَهْ
وزُرْ فَتَلْتَذَّ بأصنَافِ القِرَى ... ولا تُحاضِرْ وتُسِيءَ المَحضَرَا
ومنْ يَقُلْ إني سَأغشَى حَرَمَكْ ... فقُلْ لهُ إني إذًا أحترِمَكْ
وقُلْ لهُ في العَرْضِ يا هذا ألا ... تَنزِلُ عندي فتُصِيبَ مَأْكَلا
فهذهِ نَوَاصِبُ الأفعالِ ... مَثَّلتُهَا فَاحذُ على تِمثَالِي
وإنْ تَكُنْ خَاتِمَةُ الفعلِ ألفْ ... فَهْيَ على سُكُونِهَا لا تَختَلِفْ
تقولُ لنْ يَرضَى أبو السّعودِ ... حتّى يَرَى نَتَائجَ الوُعودِ

فصل في الأمثلة الخمسة

وخمسةٌ تَحذِفُ منهُنَّ الطَّرَفْ ... في نَصبِهَا فألقِهِ ولا تَخَفْ

وَهْـــيَ لَقِيـــتَ الخَيـــرَ تَفعَـــلانِ ... ويَفعـــلانِ فـــاعرِفِ المَبَـــاني
وتفعلـــــونَ ثـــــمّ يَفعلونَـــــا ... وأنـــتِ يـــا أســـمَاءُ تَفعَلينَـــا
فهـــذهِ تُحـــذَفُ منهَـــا النُّـــونُ ... فـــي نَصـــبِهَا ليَظهَـــرَ السّـــكُونُ
تقـــولُ للزَّيْـــدَيْنِ لـــنْ تَنطلِقَـــا ... وفَرقَـــدَا السّـــماءِ لـــنْ يَفترِقَـــا
وجَاهِـــدوا يـــا قَـــومِ حتـــى تَغنَمـــوا ... وقَـــاتِلوا الكُفّـــارَ كَيمَـــا يُســـلِموا
ولـــنْ يَطيـــبَ العَـــيشُ حتـــى تُســـعَدِي ... يـــا هنـــدُ بالوَصـــلِ الـــذي يَشـــفي الصَّـــدِي

فصل الجوازم

ويُجـــزَمُ الفعـــلُ بِلَـــمْ فـــي النّفْـــي ... والـــلامِ فـــي الأمـــرِ ولا فـــي النّهـــي
ومِـــنْ حُـــروفِ الجَـــزمِ أيضًـــا لمَّـــا ... ومَـــنْ يَـــزِدْ فيهـــا يَقُـــلْ أَلَمَّـــا
تقـــولُ لـــم تَســـمَعْ كـــلامَ مَـــنْ عَـــذَلْ ... ولا تُخَاصِـــمْ مَـــنْ إذا قـــالَ فَعَـــلْ
وخَالـــدٌ لمَّـــا يَـــرِدْ مَـــعْ مَـــنْ وَرَدْ ... ومَـــنْ يَـــوَدَّ فَليُوَاصِـــلْ مَـــنْ يَـــوَدْ
وإنْ تَلاهَـــــا ألـــــفٌ ولامُ ... فلـــيسَ غيـــرُ الكســـرِ والسَّـــلامُ
تقـــــولُ لا تَنتَهِـــــرِ المِســـــكِينَا ... ومِثلُـــــهُ لَـــــمْ يَكـــــنِ الَّـــــذِينَا
وإنْ تَـــرَ المُعتـــلَّ فيهـــا رِدْفَـــا ... أو آخِـــرِ الفِعـــلَ فَسِـــمْهُ الحَـــذْفَا
تقـــولُ لا تَـــأسَ ولا تُـــؤذِ وَلا ... تَقُـــلْ بِـــلا عِلـــم ولا تَحْـــسُ الطِّـــلا
وأنـــتَ يـــا زيـــدُ فَـــلا تَـــزدَدْ عَنَـــا ... ولا تَبِـــعْ إلا بِنَقـــدٍ فـــي مِنَـــى

فصل في الأمثلة الخمسة

والجَـزمُ فـي الخَمسَـةِ مثـلُ النَّصْـبِ ... فَـاقنَعْ بِإيجَـازي وقُـلْ لـي حَسـبِي

فصل في الشرط والجزاء

هـذا وإنْ فـي الشّـرطِ والجَـزَاءِ تَجـزِمُ فعلـينِ بِـلا امتِـرَاءِ
وتِلوهَـا أيٌّ ومَـنْ ومَهمَـا وحيثُمَـا أيضًـا ومَـا وإذمَـا
وأيـنَ مـنهُنَّ وأَنَّـى ومَتَـى فـاحفَظْ جميـعَ الأدَوَاتِ يـا فتَـى
وزَادَ قـومٌ مـا فقـالوا إمَّـا وأينَمـا كمَـا تَلَـوْا أيَّامَّـا
تقـولُ إنْ تخـرُجْ تُصَـادِفْ رُشـدَا وأينَمـا تَـذهَبْ تُـلاقِ سَـعدَا
ومَـنْ يَـزُرْ أزُرْهُ باتّفـاقِ وهكـذا تَصـنَعُ فـي البَـوَاقي
فهـذهِ جَـوَازِمُ الأفعَـالِ جَلَوتُهَـا مَنظُومَـةَ اللآلِـي
فَـاحفَظْ وُقِيـتَ السـهوَ مـا أملَيـتُ وقِـسْ علـى المَـذكورِ مـا ألغَيـتُ

باب البناء

ثـمَّ تَعَلَّـمْ أنَّ فـي بعـضِ الكَلِـمْ مـا هُـوَ مبنـيٌّ علـى وَضـعٍ رُسِـمْ
فسَـكَّنوا مَـنْ إذ بَنَوْهَـا وأجَـلْ ومُـذْ ولكـنْ ونعـمْ وكَـمْ وهَـلْ
وضُـمَّ فـي الغَايَـةِ مِـن قَبـلُ ومِـنْ بَعـدُ وأمَّـا بعـدُ فـافهَمْ وَاسـتبِنْ
وحيـثُ ثُـمَّ مُنـذُ ثُـمَّ نحـنُ وقَـطُّ فَاحفَظْهَـا عَـدَاكَ اللَّحـنُ
والفـتحُ فـي أيـنَ وأيَّـانَ وفـي كيـفَ وشَـتَّانَ ورُبَّ فـاعرِفِ
وقـد بَنَـوا مـا رَكَّبـوا مِـنَ العَـدَدْ بِفـتحِ كـلَ منهُمـا حـينَ يُعَـدْ
وأَمـسِ مبنـيٌّ علـى الكسـرِ فـإنْ صُـغِّرَ صـارَ مُعرَبًـا عنـدَ الفَطِـنْ
وجَيْـرِ أيْ حقًّـا وهـؤلاءِ كـأمسِ فـي الكسـرِ وفـي البِنَـاءِ
وقيـلَ فـي الحـربِ نَـزَالِ مثـلَ مَـا قـالوا حَـذَامِ وقَطَـامِ فـي الـدُّمَى

وقد بُنِيْ يَفعَلْنَ في الأفعَالِ ... فما لهُ مُغيّرٌ بحَالِ

تقولُ منهُ النُّوقُ يَسْرَحْنَ وَلَمْ ... يَسْرَحْنَ إلا لِلّحَاقِ بِالنَّعَمْ

فهذهِ أمثلةٌ ممّا بُنِي ... جَائِلَةٌ دَائِرَةٌ في الألسُنِ

وكلُّ مَبنيَ يكونُ آخِرَهُ ... على سَوَاءٍ فَاستَمِعْ ما أذكُرَهُ

وقَدْ تَقَضَّتْ مُلحَةُ الإعرَابِ ... مُودَعَةً بَدَائعَ الإعرابِ

فَانظُرْ إليها نَظَرَ المُستَحسِنِ ... وأحسِنِ الظَّنَّ بها وحَسِّنِ

وإنْ تَجِدْ عَيبًا فَسُدَّ الخَلَلا ... فَجَلَّ مَنْ لا فيهِ عَيبٌ وَعَلا

والحمدُ لله على ما أوْلَى ... فَنِعمَ مَا أوْلَى وَنِعمَ المَولَى

ثُمَّ الصَّلاةُ بعدَ حَمدِ الصَّمَدِ ... على النَّبيِّ المُصطَفَى مُحمَّدِ

ثُمَّ على أصحَابِهِ وعِترَتِهْ ... وتَابِعِي مَقَالِهِ وسُنَّتِهْ

وَآلِهِ الأفَاضِلِ الأخيَارِ ... مَا انسَلَخَ الليلُ مِنَ النَّهَارِ

الإمام بحرق الحضرمي

اسمه ونسبه:

هو الشيخ العلامة المحدث ، الإمام البارع ، اللغوى النحوى الأديب، القاضى: جمال الدين محمد بن عمر بن مبارك بن عبد الله بن علي، الحميري، الحضرمي، الشافعي، أبو عبد الله، الشهير بـ (بحرق الحضرمي).

فقيه، وأديب، وعالم، وصفه الزبيدي بعلامة اليمن.

مولده:

وُلِدَ رحمه الله تعالى فى ليلة النصف من شعبان، سنة تسع وستين وثمان مائة في مدينة سيئون وادي حضرموت.

نشأته وطلبه العلم:

نشأ – رحمه الله تعالى - على أحسن الأوصاف والنعوت بحضرموت، المشهود لها بوفرة العلماء و رسوخهم فى كثير من فنون العلم ، فحفظ القرآن العظيم والجزرية ومعظم الحاوى الصغير والشاطبية ومنظومة البرماوى الأصولية وألفية ابن مالك النحوية. وأخذ عن الفقيه الجليل محمد بن أحمد باجرفيل الفقه.

رحل إلى "الشحر" ، فأخذ عن العلامة الشهير عبد الله بن عبد الرحمن بافضل وقرأ عليه فى الفقه وأصوله.

ثم إلى بندر "عدن" ، فأخذ عن عبد الله بن أحمد بامخرمة الذى لازمه ملازمة تامة حتى تخرج به، وقرأ عليه الفقه وأصوله والعربية ، حتى كان جل انتفاعه به، وقرأ عليه ألفية ابن مالك وجميع سيرة ابن هشام وجملة صالحة من الحاوى الصغير فى الفقه، وسمع عليه جملة من علوم شتى. وأخذ عن الشيخ محمد بن أحمد بافضل، فقرأ عليه أيضا الفقه وأصوله.

ثم ارتحل الى "زبيد" وأخذ عن علمائها. فأخذ علم الحديث عن المحدث الشيخ زين الدين محمد بن عبد اللطيف الشرجى، وعلم الأصول عن الفقيه جمال الدين محمد بن أبى بكر الصائغ، وأخذ عنه التفسير والحديث والنحو، وقرأ عليه "شرح البهجة الوردية" لأبى زرعة. وأخذ أيضًا عن السيد الشريف الحسين بن عبد الرحمن الأهدل. وصحب الشيخ أبا بكر العيدروس، وأخذ عنه، وانتفع به، و عادت عليه بركته.

ثم رحل الى "الحرمين" سنة أربع و تسعين وثمان مائة، و أدى المنسكين العظيمين، واجتمع بالحافظ السخاوى ، وسمع منه ، وأخذ عنه علم الحديث والمصطلح.

مكانته العلمية:

كان – رحمه الله تعالى – ثقة ، صالح حافظ للأحاديث والآثار رجاعًا إلى الحق، محبًا لأهل العلم، محسنًا إلى طلبته، غاية فى الكرم، مؤثرًا .

تولى القضاء بال "شحر" فكان قاضيًا عادلاً تحمد أحكامه. ثم عزل نفسه ، وقصد عدن فحصل له قبول وجاه عن أميرها مرجان العامرى.

ولما توفى الأمير مرجان سنة سبع وعشرين وتسع مائة قصد الهند ، فوفد على سلطانها مظفر شاه أحمد بن محمود بايقرا (الكجراتى) ، فقربه السلطان وأكرمه وعظمه، وقام به وقبله، ووسع عليه والتفت إليه ، وأدناه منه وأخذ عنه، فاشتهر بجاهه . وصنف للسلطان كتاب: "تبصرة الحضرة الشاهية الأحمدية بسيرة الحضرة النبوية الأحمدية" .

قال السخاوي فى "الضوء اللامع" : وصاهر صاحبنا – أى بحرق – حمزة الناشرى على ابنته وأولدها، وتولع بالنظم أيضًا ومدح السلطان – عامر بن عبد الوهاب - حين شرع فى بناء مدارس "زبيد" والنظر فيها، فكان من أولها فيما انشدنيه حين لقيته بمكة وأخذ عنى ، وكان قدومه لها ليلة الصعود، فحج حجة الإسلام وأقام قليلاً، ثم رجع ، كان الله له ..." اهـ كلام السخاوي

قال عنه العيدروس فى "النور السافر": " ما رأيت أحدًا من علماء حضرموت أحسن ولا أوجز عبارة منه، وله نظم حسن، وهو أحد من جمع بين ديباجتى النظم والنثر، فنثره منثور الرياض جاد بها السحائب، ونظمه منظوم العقود زانتها النحور والترائب"،

ثم أورد العيدروس نظمًا للإمام بحرق ثم قال:

" ولقد أجاد فيها كل الإجادة ولله دره ولا يبعد أن براعته فى الشعر لمعنى إرثى من إمامه الشافعى رضى الله عنه " اهـ كلام العيدروس.

و له مقاطيع شعرية حسنة، منها:

أنا فى سلـــــوة على كـــل حال إن أبـــــانى الحبيب أو إن أتـــانى
أغنم الوصـــــول إن دنا فى أمان وإذا ما نـــــأى أعش بالأمـــــانى

وله قصيدة عظيمة سماها : "العروة الوثيقة فى الجمع بين الشريعة و الحقيقة"، أجاد فيها إلى الغاية ، و شرحها شرحًا سماه : " الحديقة الأنيقة".

لقد كان رحمه الله تعالى العالم الذى يمشى تحت علم فتياه العلماء الأعلام وحملة الأقلام، وتخضع لفصاحته وبلاغته صيارفة النثر والنظام، شيخ اللغة والنحو والإعراب، وعمدة الفقهاء فى نصوص الشافعي والأصحاب.

مصنفاته:

صنف رحمه الله تعالى مصنفات عديدة فى الأصول والفروع والحديث والسيرة والعقيدة والنحو وفى أهل الأحوال، وقد تلقاها الناس بالقبول، نذكر منها:

١- حدائق الأنوار ومطالع الأسرار فى سيرة النبى المختار (صلى الله عليه وسلم). (مطبوع)

٢- أرجوزه فى علم الحساب.

٣- أرجوزه فى علم الطب وشرحها شرحًا مفيدًا.

٤- الأسرار النبوية فى إختصار الأذكار النووية. (مطبوع)

٥- البهجة فى تقويم اللهجة.

٦- تبصرة الحضرة الشاهية الأحمدية بسيرة الحضرة النبوية.

٧- ترتيب السلوك إلى ملك الملوك.

٨- تجريد المقاصد عن الأسانيد والشواهد.

٩- تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب فى شرح "ملحة الأعراب" للحريري. (وهو الكتاب الذي بين أيدينا).

١٠- تفسير آية الكرسي

١١- الحديقة الأنيقة فى شرح العروى الوثيقة. (مطبوع)

١٢- الحسام المسلول على منتقصي أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم. (مطبوع)

١٣- حلية البنات والبنين فيما يحتاج إليه من أمر الدين. (مطبوع)

١٤- الحواشى المفيدة على أبيات اليافعي فى العقيدة. و ذكر فى كتابه " ترتيب السلوك" أن له على أبيات الشيخ عبد الله بن أسعد اليافعى ثلاثة شروح: بسيط ووسيط ووجيز.

١٥- ذخيرة الإخوان (المختصر من كتاب الاستغناء بالقرآن). (مخطوط)

١٦- رسائل الشيخ بحرق الحضرمي.

١٧- رسالة فى علم الميقات.

١٨- رسالة فى الفلك.

١٩- رسالة في إثبات رسالة هارون.

٢٠- شرح المقدمة الجزرية.

٢١- شرح على منظومة الشيخ أبى الجبيش الأندلسي فى العروض.

٢٢- شرحان على لامية ابن مالك فى التصريف، مختصر وكبير.

٢٣- العروة الوثيقة في الشريعة والطريقة.

٢٤- عقد الدرر فى الإيمان بالقضاء والقدر. (مخطوط)

٢٥- العقد الثمين فى إبطال القول بالتقبيح والتحسين. (مخطوط)

٢٦- فتح الأقفال وضروب الأمثال شرح أبنية الأفعال لابن مالك في النحو.

٢٧- فتح الرؤوف فى معانى الحروف، أرجوزة، وشرحها.

٢٨- مختصر الخلاصة لابن مالك.

٢٩- مختصر نهاية الناشرى فى علم القراءات.

٣٠- متعه الأسماع بأحكام السماع، (المختصر من كتاب الإمتاع).

٣١- مختصر الترغيب والترهيب، للمنذري. (مخطوط)

٣٢- مختصر شرح لامية العجم، للصفدي. (مخطوط)

٣٣- مختصر المقاصد الحسنة، للسخاوي.

٣٤- مواهب القدوس فى مناقب العيدروس.

٣٥- النبذة المختصرة فى معرفة الخصال المكفرة للذنوب المقدمة والمؤخرة.

٣٦- النبذة المنتخبة من كتاب الأوائل، للعسكري.

وفاته:

قال العيدروس فى "النور السافر": "حكى أنه مات بالسم وسبب ذلك أنه حظى عند السلطان إلى الغاية ، فحسده الوزراء على ذلك، فوقع منه ما أوجب له الشهادة، وناهيك بها من سعادة.

عاش رحمه الله تعالى إحدى وستين سنة وانتقل إلى جوار ربه فى ليلة العشرين من شعبان سنة ثلاثين وتسعمائة (بكجرات) فشيعه خلق كثير ودُفِنَ فى مدينة أحمد أباد، تغمده الله بالرحمة والرضوان وأسكنه فسيح الجنان.

انظر في ترجمته:

الجامع ـ محمد عبدالقادر بامطرف، صفحة ٤/ ٤٠٣ ـ ٤٠٤، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ـ الجمهورية العراقية ١٩٨١م، الأعلام، خير الدين الزركلي ٦/ ٣١٥، دار العلم للملايين.

وصف النسخة الخطية

اعتمدنا في تحقيقنا لهذا الكتاب على نسختين خطيتين محفوظتين في دار الكتب المصرية بأرقام (١٣١٦، و١٨٢٢)، وهما:

النسخة الأولى: وهي الأقرب لزمن المؤلف ، نسخت عام ١١٩٧هـ بخط نسخ حسن، وهي نسخة جيدة تقع في (٥٠) لوحة، وفي الصفحة (٢٤) سطرًا، ومقاس الورق (٣١×٢٠سم).

النسخة الثانية: وهي نسخت عام ١٣١٢هـ بخط علي بن الحاج علي، خطها نسخ معتاد، تقع في (٨٠) لوحة، وفي الصفحة (٢١) سطرًا، ومقاس الورق (٢٤,٥×١٦سم).

عملنا في الكتاب

سار عملنا في الكتاب وفق المنهج التالي:

١- نسخ المخطوط نسخًا علميًا دقيقًا.

٢- مطابقة النص ومراجعته.

٣- ضبط نص المنظومة كاملاً.

٤- ضبط الشواهد الشعرية ضبطًا كاملاً بالشكل، وتخريج بحورها.

٥- تخريج الآيات القرآنية وفق مواضعها من المصحف الشريف.

٦- التعليق على المواضع التي تحتاج زيادة إيضاح، أو بسط مسألة، أو بيان مشكل.

٧- عزو الشواهد الشعرية إلى مصادرها.

٨- ترقيم النص حسب قواعد الترقيم الحديثة.

٩- صنع مقدمة حول المنظومات النحوية، وترجمة وافية للحريري ، وللإمام بحرق الحضرمي.

١٠- عمل فهارس تفصيلية لأبواب الكتاب.

وأخيرًا فهذا هو جهد المقل، والمرجو ممن يطلع على كتابنا فيجد فيه عيبًا أن يبادرنا بالنصيحة، والتصويب، فكل معرض للخطأ، ولا كمال إلا لله سبحانه وتعالى.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.

المحقق

صور النسخ الخطية

صور النسخ الخطية

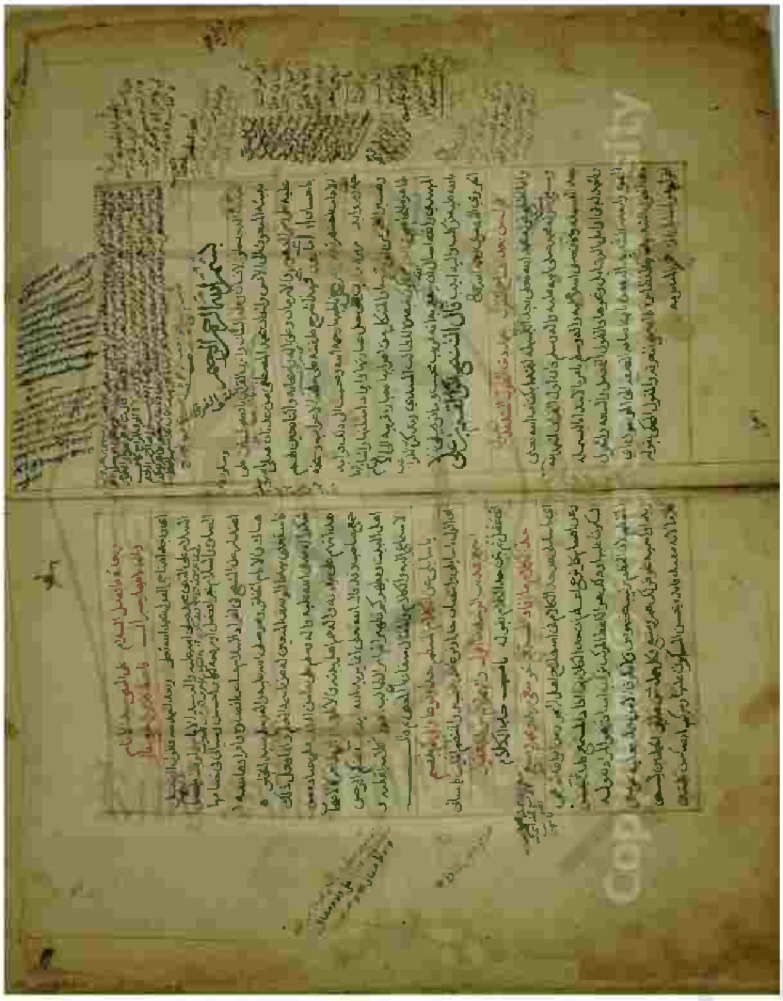

صور النسخ الخطية

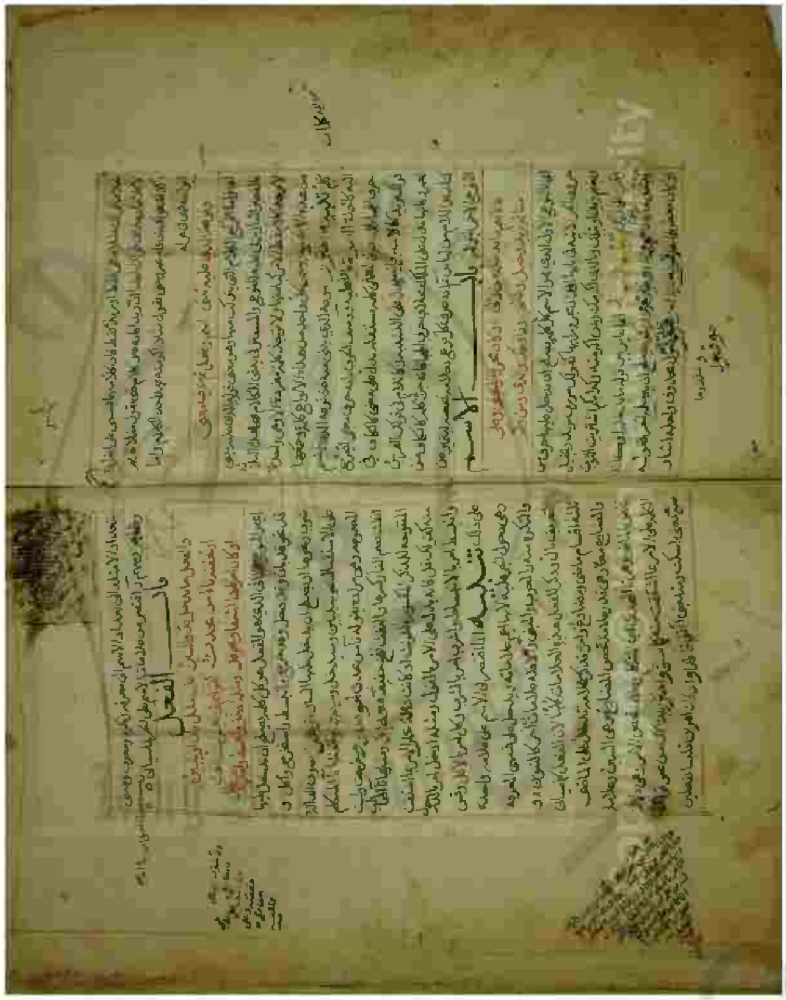

صور النسخ الخطية

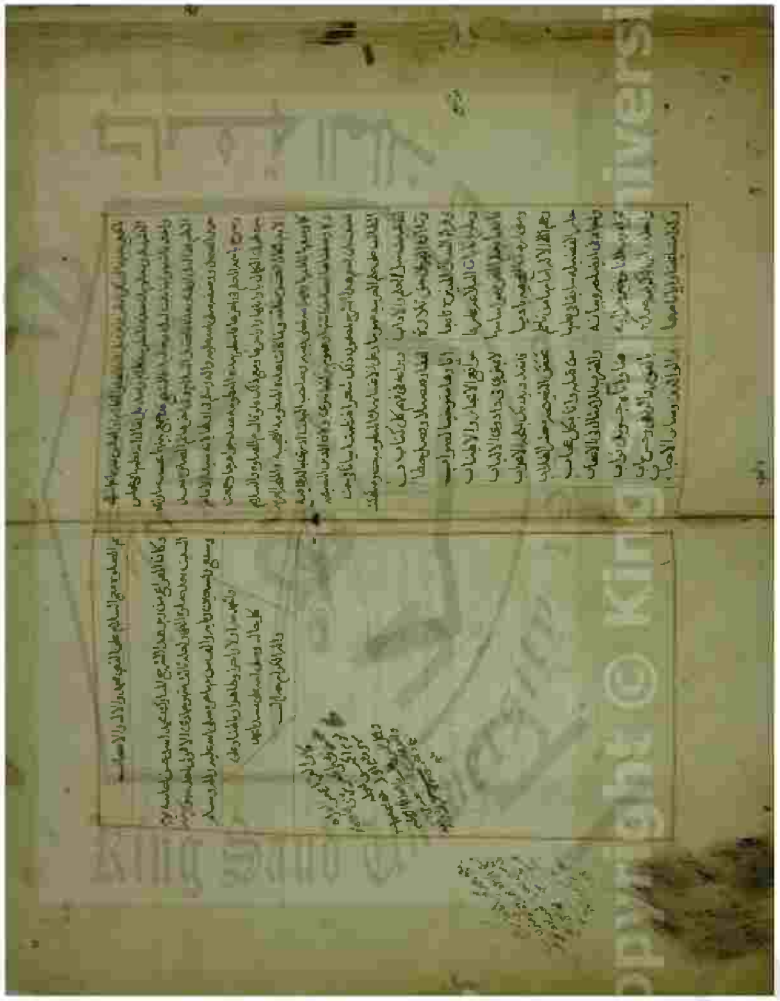

صور النسخ الخطية

صور النسخ الخطية

صور النسخ الخطية

صور النسخ الخطية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق الإنسان وعلّمه البيان، وأنزل القرآن بأفصح لسان، على نبيّه المبعوث إلى الإنس والجان، محمد المصطفى من عدنان، صلى الله عليه وآله وسلم على ممرّ الدهور والأزمان، وآله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان.

أما بعد، فهذا شرح علّقته على مُلحة الإعراب وسنخةِ الآداب، اختصرته من شرح ناظمها رحمه الله تعالى وضممت إلى ذلك فوائدَ جمة وزوائد مهمة، واقتصرت فيه على حلّ عباراتها وإيراد أمثلتها وإشاراتها، وتفسير الغريب من لغاتها، والمشكل من إعرابها، بعبارة قريبة إلى الأفهام، ظاهرة للخاص والعام، ليكون تبصرةً للطالب المبتدي، وتذكرة للراغب المنتهي، واللهَ أسألُ أن ينفع به إنه قريب مجيب، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

قال الشيخ الإمام العلامة جمال الدين أبو محمد القاسم بن علي الحريري البصري:

أقولُ مِن بَعدِ افتِتاحِ القولِ بِحمدِ ذي الطَّوْلِ شديدِ الحَولِ

إنما أفتتح بحمد الله تعالى بعد البسملة اقتداء بكتاب الله العزيز، وسنة نبيه ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم، لأن أوَّلَ القرآن العظيم الحمدُ لله بعد البسملة، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر بالابتداء بعد البسملة بالحمدلة في أوائل الرسائل ونحوها، و"الطَّول" الفضل والسعة، و"الحول" القوة، وإضافة الشديد إليه من باب إضافة الصفة إلى الموصوف أي ذي الحَول الشديد وكذا نظائره كالصحيح المعرفة، والمَقُول المحكيُّ بقوله "أقول" هو يا سائلي إلى آخر المنظومة:

وبَعدَهُ فأفضَلُ السّلامِ على النّبيّ سَيّدِ الأنَامِ

وآلِهِ الأطهَارِ خيرِ آلِ فافهَم كَلامي واستَمِعْ مَقَالي

أي بعد افتتاح القول بحمد الله تعالى فأقول "أفضل السلام على النبي" محمد "سيد الأنام" صلى الله عليه وسلم، ولو قال الشيخ وأفضل الصلاة والسلام برفع أفضل أو جره لكان أحسنَ وسيأتي في ختمها الاعتذار عن الشيخ في إفراد اسلام هنا عن الصلاة وإفرادِها عنه هناك، و"الأنام" الخلق وهو صلى الله عليه وآله وسلم سيّد الخلق فاستغنى بهذا الوصف المتعين له عن اسمه العلم، وإنما فعل ذلك شكرًا له صلى الله عليه وسلم على ما منَّ الله به على عباده من هدايتهم على يديه، "وآله" هم أهل بيته، و"الأطهار" جمع طاهر كالأصحاب جمع صاحب وقد قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب:٣٣]. ثم أمر الطالب بحفظ كلامه بقلبه والاستماع إليه، والكلام والمقال متقاربا المعنى فقال:

يَا سَائِلِي عَنِ الكَلامِ المُنتَظِمْ حَدًّا[1] ونَوعًا وإلى كَمْ يَنقَسِمْ

أي أقول يا سائلي، وانتصاب "حدًّا ونوعًا" على التمييز، و"المنتظم" المركب كما سيأتي:

اسمَع هُدِيتَ الرُّشدَ مَا أقولُ وافهَمْهُ فَهمَ مَن لهُ مَعقُولُ

أي عقلٌ، ثم بيَّن حد الكلام بقوله:

---

(١) **الحدُّ هو:** الجامع المانع؛ لأنَّه مُركَّب من جنسٍ وفصل؛ فهو بالجنس يَعُمُّ ويجمع، وبالفصل يخصُّ ويَمْنع. وهو في اللّغة: المنع.

بَابُ الكَلَامِ [١]

حَـدُّ الْكَـلَامِ مَـا أَفَـادَ الْمُسْـتَمِعْ نَحْـوُ: سَـعَى زَيْـدٌ وَعَمْـرٌو مُتَّبِـعْ

أي يا سائلي عن حد الكلام في اصطلاح أهل النحو وعن أنواعه كم هي، وعن أقسام كل نوع، اعلم أن حد الكلام: ما أفاد المستمع فائدة يَحسُنُ السكوت عليها وذلك هو اللفظ المركب المفيد [٢]، وهو المراد بقوله: "المنتظم" كما سيأتي لأن النظم تركيب مخصوص ولا يكون إلا من جملة فعلية نحو: سعى زيد، أو اسمية نحو: عمرو متبع، فكل جملة من هاتين الجملتين تسمى كلامًا لأنه مفيد فائدة يحسن السكوت عليها،

---

(١) **الكلمةُ** هي: اللّفظة الدّالّة على معنىً مفردٍ بالوضع عند النّحويّين.

وعند اللّغويّين هي: كلامٌ مستقلّ بنفسه؛ ومن ذلك قولهم إذا أنشدوا بيتًا من قصيدة فيقولون: «من كلمة له»؛ فتصدُق الكلمة على القصيدة، ومن ذلك قوله صلّى الله عليه وسلّم: «**أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَّاعِرٌ؛ كَلِمَةُ لَبِيْدٍ**: [الطويل]

أَلَا كُـلُّ شَـيْءٍ مَـا خَـلَا اللهَ بَاطِـلُ» وَكُـلُّ نَعِـيمٍ لَا مَحَالَـةَ زَائِـلُ

وقيل: هي اللّفظُ الدّالُّ بالوضع على معنىً مفرد.

وقيل: الْجُزْءُ المفرد.

وقيل: اللّفظة الموضوعة بإزاء معنىً، فهي أحد أنواع اسم جِنْسٍ وهو الكلم، لقبوله: أن يصير نوعًا بدخول حرف الهاء عليه.

والكلم: يطلق على المفيد وغيره.

ولا ينعقد الكلام المفيد من فعلين، ولا من حرفين، ولا من فعل وحرف، ولا من اسم وحرف؛ إلّا في باب النِّداء.

(٢) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": لا يحصل التّركيب الّذي ينعقد به الكلام وتحصل منه الفائدة إلاّ من اسمين أُسْنِدَ أحدهما إلى الآخر؛ كإسناد (ذاهب) إلى (زيد) في قولنا: (زيدٌ ذاهب)؛ أو من اسم وفعل مُسند إلى الاسم، كإسناد (فاز) إلى (التّائب) في قولنا: (فاز التّائب).

فـ(زيد ذاهب) وشِبْهه جُملةٌ اسميّة لتصديرها باسم.

و (فاز التّائب) وشبهه جملةٌ فعليّة لتصديرها بفعل.

انظر: شرح الكافية الشّافية ١/١٥٩، و شرح المفصّل ١/٢٠، و شرح ألفيّة ابن معط ١/١٩٢، و أوضح المسالك ١/١١.

ومركب أيضًا من كلمتين بخلاف قولك مثلاً: "سعى" فقط، أو "زيد" فقط، فإن كلاً منهما على انفراده يسمى كلمة لا كلامًا، بخلاف قولك أيضًا: إن زيدًا، فإنه غير كلام حتى تقول مثلاً: قائم، وكذلك قولك: إن قام عمرو، حتى تقول مثلاً: أكرمتُهُ، فهذا حد الكلام، وأما أنواعه فهي التي في قوله [1]:

ونَوعُــــهُ الــــذي عليــــهِ يُبنَــــى اســـمٌ وفِعــلٌ ثــم حــرفُ مَعنَــى

أي وأما أنواع الكلام التي يتركب منها وهو معنى قوله: "الذي عليه يبنى" فالضمير البارز في عليه للنوع، والمستتر في "يبنى" للكلام، فهذه الثلاثة لا يوجد كلام قطّ إلا مركبًا منها ولا توجد كلمة مفردة إلا وهي من هذه الأنواع، ويسمى كل واحد من هذه الأنواع كلمة وجمعها كلم.

تنبيه: احترَزَ بنوعه الذي يبنى منه عن نوعه الذي ينقسم إليه كالجملة الاسمية والفعلية، ووصفَ الحرف بأنه حرف معنى ليُخرج حرف الهجاء لأن حرف المعنى كلمة مستقلة تدل على معنى كالكاف في قولك: زيد كالأسد، فإنه يدل على التشبيه، وكاللام في قولك: الفرس لعمرو، فإنها تدل على المِلكِ بخلاف حرف الهجاء فإنه جزءُ كلمةٍ كالكاف من كتاب، واللام من لباس، ثم إنه عرَّف كل نوع بعلامة تخصه وتميزه عن النوع الآخر بقوله:

---

(١) **أَنْواع الكلم ثلاثة؛** وهي: الاسم، والفعل، والحرف.

لا يمكن أن تكون أربعةً؛ لوصول النّفوس إلى أغراضها من العبارة بها؛ فوجب الاستغناء عن القسم الرّابع؛ وكذلك لا يمكن كونُها كلمتين؛ لاحتياجهم إلى القسم الثّالث.

فالاسم بمنزلة الذّات؛ لأنّه لا يكون كلامًا إلّا بوجوده؛ فلذلك تقدّم وَضْعًا، ومنه قولُ الشّاعر: [الخفيف]

جَعَلَتْنِــي كَــالْحَرْفِ جَــاءَ لِمَعْنــىً غَلَطًــا مِــنْ ضَــلَالِهَا وَشَــقَاهَا
وَأَنَــا الاسْــمُ لَا يُتَمَّــمُ شَــيءٌ بِسِــوَى وَضْــعِهِ وَلَا يَتَنَــاهى

وهو يُخبر به وعنه.

والفعل بمنزلة الحَدَث فهو مفتقرٌ إلى الإسناد إلى الاسم؛ لأنّه يخبر به لا عنه.

والحرف واسطة بين الذّات والحدث؛ والمراد به معنىً في غيره لا في ذاته؛ فهو لا يخبر به ولا عنه؛ فلذلك تأخّر وَلَزِمَ توسُّط الفعل. [انظر: اللمحة شرح الملحة ٦٦/١]

باب معرفة الاسمِ [١]

فَالاسْـمُ مَـا يَدْخُلُـهُ مِـنْ وَإِلَـى أَوْ كَـانَ مَجْـرُورًا بِحَتَّـى وَعَلَـى
مِثَالُـهُ: زَيْـدٌ وَخَيْـلٌ وَغَـنَمْ وَذَا وَتِلْـكَ وَالَّـذِيْ وَمَـنْ وَكَـمْ

أي فالنوع الأول الذي هو الاسم هو كل كلمة يصلُحُ أن يدخل عليه حرف من حروف الجر الآتية في بابها، أو كان مجرورًا بها كقولك: مررتُ بخيل، وبزيد، وبغنم، وبتلك، وبالذي أكرمَك، وبمن أكرمتُهُ، وكذا قولك: بكم اشتريت الثوب، وقس على ذلك.

تنبيه: إنما غاير بين قوله: "ما يدخله" "أو كان" ليشمل ما إذا كان مجرورًا أو غير مجرور ولكن يصلح أن يدخله الجر فقوله: "أو كان" معطوف على قوله: "ما يدخله" وهو صلةُ موصولٍ محذوف. ولعله أشار بتعداد الأمثلة إلى تعداد الاسم إلى معرفة ونكرة ومعرب ومبني وظاهر ومضمر ومبهم واقتصر من علامات الاسم على الجر لما سيأتي:

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": اقتصر الشّيخ رحمه الله تعالى من علامات الاسم على حروف الجرّ؛ لكونها أعمّ علاماته؛ لدخولها على المضمرات، كقولك: (أخذت منه) و(أقبلتُ عليه)؛ وعلى أسماء الإشارة، كقولك: (عجبتُ من هذا الأمر) و(سِرْتُ إلى تلك المدينة)؛ وعلى الموصول، كقولك: (استعنتُ بالّذي لم يَخِبِ المستعينُ به)؛ وعلى أسماء الاستفهام، كقولك: (إلى متى ؟) و(من أين ؟) و(إلى كم ؟) و(على كيف؟).

ومن علائم الاسم: أن يكون مُنوَّنًا، كقولك: (زيدٌ)؛ مجرورًا، كقولك: (قمتُ مِنَ الدّار)؛ مُعَرَّفًا بالألف واللّام، كقولك: (الرَّجل)؛ مُصَغَّرًا، كقولك في رَاجِل: (رُويجل)؛ مُخْبِرًا عنه، كقولك: (اليوم مبارك)؛ مثنّى، كقولك: (الزّيدان)؛ مجموعًا، كقولك: (الزّيدون)؛ مضافًا، ك(غلام زيد)؛ منادًى، كقولك: (يا رجلاً)؛ منعوتًا، كقولك: (زيدٌ الكريمُ).

فالاسم: ما أبان عن مُسَمًّى؛ شخصًا كان أو غير شخصٍ.

وَحَدُّه: كلمةٌ دَلّت على معنىً في نفسها، غير مقترنةٍ بزمن مُحَصَّلٍ.

فَمُحَصَّلٌ: احترازٌ من الصَّبُوح والغَبُوق؛ لوقوع كلّ واحدٍ منهما في وقتٍ لكنَّهُ غير مُحَصَّلٍ.

واشتقاقه عند البصريّين من السُّمُوّ؛ لأنّه عَالٍ على مُسَمَّاهُ، ولأنَّه سمَا على الفعل والحرف لاستغنائِه عنهما؛ وعند الكوفيّين من السِّمَة.

والاعتمادُ على القول الأوَّل؛ لدلالة الجمع والتّصغير على أُصول الأشياء، كقولهم في التّصغير: (سُمَيّ)، وفي الجمع: (أسماء).

بَابُ الْفِعْلِ (١)

والفِعــلُ مَــا يَــدخُلُ قَــدْ والسّــينُ عليــــهِ مِثــــلُ بَــــانَ أو يَبِــــينُ
أو لَحِقَتْــــهُ تــــاءُ مَــــن يُحــــدّثُ كقــولِهم فــي لَــيسَ لستُ أَنفُــثُ
أو كــانَ أمــرًا ذَا اشــتِقَاقٍ نحــوُ قُــلْ ومثلُــهُ ادخُــلْ وانبَسِطْ واشــرَبْ وكُــلْ

أي والنوع الثاني الذي هو الفعل هو كل كلمة يصلح أن تدخل عليها قد نحو: قد بان، وقد دخل، وقد خرج، وانبسط، واستخرج، وأكل، وشرب ونحوها، أو يصلح أن تدخل عليها السين التي بمعنى سوف الدالةُ على الاستقبال نحو: سَيَبين وسيدخل وسيخرج، أو لحقته تاء المتكلم المضمومةُ وهو مراده بقوله: "تاء من يحدّث" نحو: دخلتُ، وخرجتُ، ولستُ أنفُثُ، بضم الفاء وكسرها، والنَّفثُ: نفخ خفيف معه ريق، ومثلها تاء المخاطب المفتوحة للمذكر والمكسورة للمؤنث، أو كانت دالة على الأمر بما اشتُقَّ منه كقولك: قل، فإنه يدل على الأمر بالقول، ومثله ادخل أمر بالدخول، وانبسط أمر بالانبساط، واشرب أمر بالشرب، وكل أمر بالأكل، وقس على ذلك.

تنبيه: إنما اقتصر الناظم في الاسم على علامة واحدة وهي دخول الجر عليه لأنها أهم علاماته وتدخل على قسمي النكرة والمعرفة والمعرب والمبني وإلا فله علامات أخر كالتنوين والتعريف بأل، وذكر للفعل هذه العلامات كلها لأن الفعل كما سيأتي ثلاثة أقسام: ماضٍ ومضارع وأمر، فذكر علامة تدخل على الماضي والمضارع معًا

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": من علائم الفعل: دخول الضّمائر على آخره؛ كتاء المتكلّم، وهي إذا كانت لمتكلّم مبنيّة على الضّمّ، ويستوي فيها المذكّر والمؤنّث؛ فإن كانت لمخاطبٍ فُتِحَتْ مع المذكّر وكُسِرَتْ مع المؤنَّث؛ فإن كان المؤنَّث غائبًا كانت ساكنة، كقولك: (بئست الفاجرة)، وكذلك المشار إليه.

ومنها: دخول ضمير الاثنين وهو الألف، كقولك: (الرجلان قاما)، وكذلك ضمير الجمع، كقولك: (النّاس قاموا).

ومنها: دخول حرف الجزْم على أوّله ونون التّوكيد على آخره، كقولك: (لم يقم زيدٌ) و(لا تُخْدَعنَّ بالباطل) وكقولك: (لم يَضْرِبَنْ).

وهي: قد، وعلامة تختص بالمضارع وهي: السين، وعلامة تختص بالماضي وهي: تاء المحدّث، أي المتكلم، وعلامة تختص بالأمر وهي دلالة الكلمة على الأمر بما اشتُقَّت منه كما سبق، واحترز بذلك من نحو قولك: صه بمعنى اسكت، ومه بمعنى اكفف، فإنهما وإن كانا أمرين فليسا بفعلين لعدم اشتقاقهما مما دلا عليه أي السكوتِ والكف.

obeikandl.com

باب معرفةِ الحَرفِ [١]

والحــرفُ مــا ليســتْ لــهُ عَلَامَــهْ فَقِــسْ علــى قَــولي تكُــنْ عَلَّامَــهْ
مثالُـــــهُ حتّـــــى ولا وَثُمَّـــــا وهــل وبَــل ولَــو ولَــم ولَمَّــا

أي وأما النوع الثالث الذي هو الحرف فتَرْكُ العلامة له علامة، وذلك أن كل كلمة أدخلتَ عليها علامة الاسم فلم تقبلها ثم علامة الفعل فلم تقبل شيئًا منها، دلّ ذلك على أنها حرف، مثاله أنه لا يصلح في حتى أن تقول: من حتى، وإلى حتى، كما تقول: خرجتُ من الدار إلى المسجد، وكذا لا يصلح قولك: قد حتى، وسوف حتى، كما تقول: قد خرج زيد وسيخرج عمرو، ولا تدل على أمر شئ فدل ذلك على أنها حرف وقس على ذلك.

فائدة: الألف في قوله: "وثمّا" للإطلاق وكذا نظائره كَخَفِ العِقابا، وأجد الجوابا، وقوله: "تكن علامه" أي كثيرَ العلم.

تنبيه: لعله أشار بتعداد الأمثلة إلى تعداد معاني الحروف كما سيأتي، وانقسامه إلى عامل كحتى ولا ولما ولم، وغيرِ عامل كثم وهل وبل ولو.

تنبيه آخر: قد وفى الناظم رحمه الله تعالى بما وعد من بيان حد الكلام وأنواعه، وبقي ذكر أقسام كل نوع فأشار إلى أقسام الاسم بقوله:

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": علامة الحرف: سَلْبُه ممّا تقدّم من علائم الأسماء والأفعال؛ فتجريده من العلامة عَلَامَةٌ له.

وَحَدُّهُ: كلمةٌ لا تدلّ على معنىً إلَّا في غيرها.

والعَلَّامَةُ هو: الكثير العلم؛ فالهاء إلحاقها بالمذكّر للمبالغة.

والحرف سُمِّي حَرْفًا لاستغناء الاسم والفعل عنه في انعقاد الجُمل؛ فصار بمنزلة الأخير، وآخر كلِّ شيءٍ حَرْفُهُ؛ فهو مأخوذٌ من الطَّرَف؛ والطَّرَف هو المبتدأ به والمنتهى إليه.

والفرق بين حرف المعنى وحرف الهجاء: أنّ حرف الهجاء جزء من الكلمة، وحرف المعنى كلمةٌ بذاتها.

والحرف ينقسم إلى: مُعْمَلٍ، ومُهْمَل.

فالمُعْمَلُ هو: المختصّ بتأثيرٍ؛ كحرف الجرّ، وحرف الجزم.

والمُهْمَلُ: كحرف الاستفهام، وحرف العطف.

بابُ المعرفةِ والنكرةِ [١]

والاسـم ضـربَانِ فضَـربٌ نكِـرَهْ والآخَـرُ المعرِفَـةُ المُشـتَهِرَهْ
فَكـلُّ مـا رُبَّ عليـهِ تَـدخُلُ فإنـهُ مُنَكَّـرٌ يَـا رَجُـلُ
نحـوُ غُـلامٍ وكتـابٍ وطَبَـقْ كقـولِهِم رُبَّ غُـلامٍ لـي أَبَـقْ

أي الاسم ينقسم إلى قسمين: نكرة ومعرفة، فالنكرة كل اسم لم يوضع لمعيّن له، ومن علاماته أن يصلح أن تدخل عليه رُب، كقولك: رُبّ غلام لي أبق، و: ربَّ كتابٍ قرأته، ورب رجلٍ رأيته ونحو ذلك.

ومَـا عَـدا ذلـكَ فَهْـوَ مَعرِفَـهْ لا يَمتَـري فيـهِ الصّـحيحُ المَعرِفَـهْ
مِثَالُـهُ الـدَّارُ وزَيـدٌ وأَنَـا وذَا وتلـكَ والـذي وذُو الغِنَـى

أي ومـا لـم يصـلح أن تـدخل عليـه رُب فهـو معرفـة لا يرتـاب فيـه ذو المعرفـة الصحيحة، كالدار فإنك لا تقول رُب الدارِ بنيتُها، كما تقول: رُب دار بنيتها، وهكذا سائر ما مَثَّلَ به الناظم. ومعنى: "لا يمتري فيه" لا يشك، والمِرية الشك، وكذا قوله: "بلا امترا".

تنبيه: ما ذكره الناظم من تعريف النكرة والمعرفة هو على سبيل التقريب للمبتدي. قال ابن مالك: إنَّ حدَّهما عَسِرٌ والمختار أن تُعَدَّ المعارفُ ثم يقال وما عدا ذلك نكرة.

تنبيه: إنما مثَّل الناظم بهذه الأمثلة إشارة إلى أن المعرفة ستة أقسام:

أحدها: المعرف بلام التعريف كالدار والرجل.

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": النَّكرة هو الأصل، والمعرفة فرع عليه.

والنَّكرة هو: الاسم الشّائع في جنسه، وهو كلّ اسمٍ يقبل دخول الألِف واللّام عليه، أو يقع موقع ما يقبل الألِف واللّام.

والمعرفة هو: المقول على واحدٍ بعينه.

وأعمُّ النّكرات: شيء.

وثانيها: أسماء الأعلام كزيد وعمرو.

وثالثها: أسماء الضمائر كأنا ونحن للمتكلم، وأنتَ وأنتِ وأنتما وأنتم وأنتنّ للمخاطب، وهو وهي وهما وهم وهنّ للغائب.

ورابعها: أسماء الإشارة كذا وتلك وهذا وهذه وهذين وهاتين وهؤلاء.

وخامسها: الأسماء الموصولة كالذي والتي واللذَين واللتين والذينَ واللاتي، وسميت موصولة لأنها لا يتم معناها إلا بصلة وعائد، ألا ترى أنك تقول: جاء الرجل، وجاء زيد، فيتم الكلام وإذا قلت: جاء الذي لا يتم الكلام حتى تقول أكرمك مثلاً.

وسادسها: الأسماء المضافة إلى أحد المعارف السابقة نحو: جاء صاحب الدار، ومثله: ذو الغنى، أي صاحب الغنى وصاحب زيد، وصاحبي، وصاحب هذا، وصاحب الذي أكرمك، وقس على هذا.

تنبيه آخر: سيأتي أنَّ غيرًا ومِثلاً وسوى ملازمةٌ للإضافة وهي نكراتٌ لا تتعرفُ بالإضافة إلى المعرفة لأنك إذا قلت: مررتُ بمثلك وغيرِك وسواك لم يتعين المثلُ والسوى والغير.

بابُ التعريفِ [١]

وآلـــةُ التَّعريـــفِ أَلْ فمَـــن يُـــرِدْ تَعريـفَ كَبْـدٍ مُـبهَمٍ قـالَ الكَبِـدْ
وقـــالَ قـــومٌ إنّهـــا الـــلامُ فقـــطْ إذْ أَلِـفُ الوَصـلِ مَتـى تُـدرَجْ سَـقَطْ

آلة الشئ ما يُتوصل به إلى تحصيل ذلك الشئ كالقلم فإنه آلة الكتابة، والسلاح آلة الحرب، وإذا أردتَ أن تتوصل إلى تعريف اسم نكرةٍ وهو المراد بقوله: "مبهم" أي شائع في جنسه فأدخل عليه آلة التعريف المذكورة فتقول في رجل وفرس وكبد وهي مبهمات: الرجل والفرس والكبد، فيزول الإبهام، واختلف علماء العربية في أنّ التعريف حصل باللام وحدها أم بها مع ألف الوصل، فذهب الخليل وسيبويه وأتباعهما إلى أنه حصل بهما معًا، وذهب الأخفش وأتباعه وعزاه بدر الدين بن مالك إلى سيبويه إلى أنه باللام فقط، وإنما زيدت عليها ألف الوصل لأنها ساكنةٌ ولا يمكن الافتتاح بساكن ولهذا تسقط عند دَرْجِ الكلام أي وصله.

فائدة: الكبد بفتح الكاف وكسر الباء ويجوز تسكينها مع بقاء فتح الكاف وكسرها أيضًا، فالكبد المعرَّف في النظم مكسور الباء على الأصل، وكبدٍ مسكن الباء فيجوز في كافة الوجهان، و"فقط" بالتخفيف بمعنى فَحَسْبُ، والضمير المستتر في "تدرج" للكلام وإن لم يتقدم له ذكرٌ للعلم به، ويجوز عَوده لألف الوصل كالضمير في "سقط"، وكان اللائق بوضع هذه المنظومة المختصرة أن لا يتعرض الناظم رحمه الله تعالى لاختلاف المذاهب لا سيما مثل الذي لا يضر الجهل به، ثم أشار إلى أقسام الفعل بقوله:

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": ذهب الخليل إلى أنّ الألف واللّام آلة التَّعْريف، وقال: «إنّ (أَل) حَرْفٌ كهل».

وقال غيره: «إنّ (اللّام) آلة التَّعْريف لخلوّ اللّفظ من همزة الوصل عند إدراج الكلام».

وقال: «التّعريف نقيض التّنكير، والتّنكير يدخله التّنوين؛ وهو حرْفٌ واحد؛ فلزم أن يكون التّعريف شيئًا واحدًا؛ لأنّ الشّيء يُحْمَلُ على نقيضه كما يُحمل على نظيره».

بَابُ قِسْمَةِ الأَفْعَالِ (١)

وإن أردتَ قِســـــمَةَ الأفعـــــالِ لِينجَلـــي عنـــكَ صَـــدَا الإشـــكَا
فَهْـــيَ ثَـــلاثٌ مَـــا لهُـــنَّ رابـــعُ مـــاضٍ وفِعـــلُ الأمـــرِ والمُضـــارِعُ

أي وإن أردتَ أن تعرف أقسام الفعل فهي الثلاثة المذكورة في النظم، ولكل قسم منها علامة تميزه، "لينجلي" بها أي يظهر، والصدا: ما يَعلَقُ بالسيف والمرءاة من الكدر، و"الإشكال": ضد الانجلاء، ثم بيَّن ذلك بقوله:

فكـــلُّ مـــا يَصـــلُحُ فيـــهِ أَمـــسِ فإنـــهُ مـــاضٍ بغيـــرِ لَـــبْسِ

أي فالقسم الأول من أقسام الفعل الذي هو الماضي يُعرف بأن تُلحَق به أمسِ كقولك: سار زيد أمس وخرج عمرو أمس.

فائدة: اللبس بفتح اللام الإشكال يقال: لَبَسَ عليه الأمرُ يَلبِسُهُ كَضَربهُ يضربه بمعنى خلَّطَهُ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبِسُونَ﴾ [الأنعام:٩]، ﴿بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [ق:١٥].

تنبيه: قد سبق أن الماضي يُعرف بأن تلحقه تاء المحدّث أي المتكلم نحو: خرجتُ، ودخلتُ، ولستُ أنفتُ، فلو اقتصر الناظم على تعريفه بها لكان أولى لأنها مطَّردة منعكسة، بمعنى أنها تصلح في كل ماضٍ ولا تصلح في غير الماضي، بخلاف أمسِ فإنه علامة لا تطّرد ولا تنعكس إذ لا يصح أن تقول في مثل: إن خرج زيد أكرمته، إن خرج زيد أمس أكرمته، مع أنه صيغة فعلٍ ماض، وكذلك لا يدخل "أمس" على ليس

---

(١) قال ابن الصائع في "اللمحة في شرح الملحة": الفِعْلُ: حَدَثٌ؛ وهو لا يقع إلّا في زمان، ويختلف باختلافه.

والزّمانُ على ثلاثة أقسام: ماضٍ، وحالٍ، ومستقبل.

فكلّ فعل يقع في زمانٍ فهو مختصّ به؛ فالماضي يُعْتَبرُ بأمس، والمضارع يُعْتَبرُ بالآن، وهو بدخول السِّين أو سوف للمستقبَل، وفعل الأمر يُستَدعى به من المأمور أن يُحْدِثَ الفعلَ فلا يقع إلَّا في المستقبَل.

وعسى مع أنهما فعلان ماضيان، فقد وُجِدَ الماضي ولم يصلح معه أمس، وكذا يصح أن تقول في مثل: لم يخرج زيد لم يخرج أمس، مع أنه صيغة مضارع، فقد صلحَ أمسِ مع غير الماضي، والعلة في عدم صلاحية أمس في نحو: إن خرج زيد أنَّ إن الشرطية تقلب معنى الماضي مستقبلاً وإن كان لفظه ماضيًا، والعلة في صلاحية لم يخرج زيد أمس أن لم النافية تقلب معنى المستقبل ماضيًا وإن كان لفظه مضارعًا، وسيأتي في آخر المنظومة أن أمس مبني على الكسر.

obeikandl.com

بابُ الفعلِ الماضي (١)

وحُكمُـــهُ فَـــتحُ الأخيـــرِ منـــهُ كَقـــولِهِم سَـــارَ وبَـــانَ عنـــهُ

أي وحكم الفعل الماضي أنه مفتوح الآخر أي مبني على الفتح سواء كان ثلاثيًا كسار و"بان عنه": أي انفصل، أو رباعيًا كدحرج وأكرم، أو خماسيًا كانطلق وانبسط، أو سداسيًا كاستخرج واستجاب.

تنبيه: ما ذكره الناظم من بناء آخر الماضي على الفتح ليس على إطلاقه، فإنه إذا اتصل به تاءُ الفاعل أو نونُه بُني على السكون، كدخلت وخرجت وانطلقت ودخلنا وخرجنا ودخلن وخرجن، وإذا اتصلت به واو الجمع بُني على الضم كدخلوا وخرجوا وانطلقوا.

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": الماضي يُعْتَبَرُ وقوعُه في زمنٍ مَاضٍ قَرُبَ أو بَعُدَ؛ فإنْ دخل عليه حرفُ شرطٍ نَقَل معناه إلى الاستقبال، كقولك: (إنْ وصلَ زيدٌ أَكْرَمْتُهُ) لِمَا يقتضيه الشَّرْط من وقوع الجزاءِ في المستقبل.

وهو مبنيّ على الفتح، وكان مبنيًّا على حركةٍ لوُقوعه موقع الفعل المضارِع في مواضع:

أحدها: أَنْ يكون خبرًا لمبتدأٍ، كقولك: (زيدٌ قام)، كما تقول: (يقوم).

وأن يقع خبرًا لحرفٍ عاملٍ، كقولك: (ليت عَمْرًا ذَهَبَ) كما تقول: (يذهب).

وأن يقع به الشّرط كما يقع بالمضارِع، كقولك: (إنْ قام زيدٌ قمتُ) كما تقول: (إن تقم أقم).

وَبُني على الفتح طلبًا للخِفّة، ما لم يكن معتلّ اللّام؛ وذلك

إن كان ثلاثيًّا كـ(ضَرَبَ)، أو رُباعيًّا كـ(أَقْبَلَ)، أو خُماسيًّا كـ(انْعَطَفَ)، أو سُداسيًّا كـ(اسْتَخْرَجَ).

بَابُ الأَمْرِ [١]

والأمْـــرُ مبنـــيٌّ علـــى السُّـــكُونِ مِثَالُـــهُ احـــذَرْ صَـــفْقَةَ المَغبُـــونِ

أي والقسم الثاني من أقسام الفعل وهو الأمر، واستغنى الناظم عن تعريفه بعلامةٍ بما سبق من قوله: "أو كان أمرًا ذا اشتقاق" نحو قل، وأحسن علاماته أن يقبل ياء المؤنث كقولك: اركعي واسجدي واعبدي وهو مبني على السكون، كقولك: ادخل، وأكرم زيدًا وانطلق، واستخرج، و"احذر صفقة المغبون"، أي بيعته لأنهم يصفقون بيد البائع على يد المشتري.

تنبيه: ما ذكره من بناء الأمر على السكون مقيد بما إذا لم يَلِهِ ساكن كلام التعريف فإنه يكسر، وبما إذا لم يكن آخره حرف علة فإنه يبنى على حذف آخره، وقد أشار إلى الأول بقوله:

وإنْ تَـــــــلاهُ أَلِـــــــفٌ وَلامُ فَاكسِـــرْ وقُـــلْ لِـــيَقُمِ الغُـــلامُ

أي وإذا تلا فعل الأمر آلةُ التعريف السابقةُ وجب كسر آخره، فتقول: قم الليل وصم النهار، لأن ألف الوصل تسقط في الدرْج، فالتقى حينئذ ساكنان لامُ التعريف الساكنة مع سكون آخر فعل الأمر فلا يمكن النطق إلا بتحريكه.

تنبيه: في تمثيله بقوله: "ليقم الغلام" تسامح لأنه مضارع مجزوم بلام الأمر لا فعل أمر، ثم ما يذكره من كسر آخر فعل الأمر إذا تلاه ألف ولام لا تختص بفعل الأمر ولا بلام التعريف بل هي قاعدة عند التقاء الساكنين مطلقًا نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ﴾ [البينة:١]، وكمِ المال، و﴿قَالَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ﴾ [يوسف:٥١] و: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": أفعال الأمر مَبْنِيّاتُ الأواخر على السّكونِ ما لم يلها حرف ساكنٌ، فإن وليها كُسِرت، كقولك: (اتَّقِ الله).

ويجرى على هذا الحكم كُلُّ كَلمةٍ ساكنةِ الآخِر؛ لامتناع الجمع بين ساكنين؛ فمِن ذلك الفِعْلُ المضارع المجزوم، كقولك: (لِيَقُمِ الغُلَامُ)؛ أو كانت اسمًا، كقولك: (كَمِ المالُ ؟)؛ أو كانت حرف معنىً، كقولك: (رميتُ عنِ القوس).

وفَتْحُ (مِنْ) شاذّ؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾، وقد تُكْسَرُ.

وَالْمَيْسِرِ﴾ [البقرة:٢١٩] وسيأتي في قوله في باب الفاعل: "وتكسر التاء بلا محاله" وكذا قوله في الجزم: "فليس غير الكسر والسلام"، وربما فتحوا آخر الأول نحو: ومِنَ الناس، أو ضمّوه نحو: ﴿أَوِ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلا﴾ [المزمل:٣] وأشار إلى القيد الثاني بقوله:

وإنْ أَمَرتَ مَنْ سَعى ومَن غَدَا فأَسقِطِ الحَرفَ الأخيرَ أبَدَا
تقولُ يا زيدُ اغدُ في يومِ الأحَدْ واسعَ إلى الخَيراتِ لُقِّيتَ الرَّشَدْ
وهكذا قَولُكَ في ارمِ مِنْ رَمَى فَاحذُ على ذلكَ فيما اسْتُبِهِ

أي إذا أمرت من فعل آخر مضارعه ألف كيسعى ويخشى، أو واو كيغدو ويدعو، أو ياء كيرمي ويقضي، فأسقط الحرف الأخير منه وهو حرف العلة مع بقاء الفتحة التي قبل الألف، والضمة التي قبل الواو، والكسرة التي قبل الياء، فتقول: يا يد اغد وادع واسع واخش وارم واقض، وقس على ذلك.

فائدة: قوله: "من سعى" أي من لفظ فعل مثل: سعى، فحرف الجر داخل على اسم مقدر، وكذا "من غدا" و"من رمى" وإنما مثلنا بمضارع هذه الأفعال لأن الأمر مأخوذ منه. و"الرشد" الهدى ويجوز ضم الراء مع سكون الشيم كما سبق في قوله: "اسمع هديت الرشد"، وقوله: "فاحذ" بمعنى قِس وأصله تقدير الطبقات الحِذاء على مقدار واحد، و"استبهم" بفتح التاء والهاء مبني للفاعل أي أشكل.

والأمرُ مِنْ خَافَ خَفِ العِقَابَا ومِنْ أَجَادَ أَجِدِ الجَوَابَا
وإن يكُن أمرُكَ للمُؤنَّثِ فقُلْ لهَا خَافي رِجَالَ العَبَثِ

أي وإذا أمرت من فعل قبل آخر مضارعه حرفُ علة كيخاف ويقول ويبيع، أسقطت حرف العلة أيضًا فتقول: خف وقل وبع وأجد الجواب، وهذا إذا أمرت الواحد المذكر لأنه يلتقي حينئذ ساكنان، وهما آخر فعل الأمر مع سكون حرف العلة قبله فيحذف حرف العلة، فلو أمرت المؤنثة لم تحذف حرف العلة لأن آخر فعل الأمر معها متحركٌ بالكسرة التي قبل ياء المؤنثة، فتقول: خافي وقولي وبيعي وأجيدي الجواب.

فائدة: "العبث" اللعب يقال: عَبِثَ يَعبَثُ كلَعِبَ يَلعَبُ.

تنبيه: إذا اتصل بفعل الأمر نون النسوة حذف له أيضًا حرفُ العلة التي قبل الآخر لالتقاء الساكنين، أعني آخر الفعل مع حرف العلة فتقول: خَفن، وقلن، وبعن، وأجدن الجواب، وإذا اتصل به ألف التثنية أو واو الجمع لم يحذف منه حرف العلة الذي قبل آخره لتحرك آخر الفعل فيهما، فتقول: خافا، وقولا، وبيعا، وأجيدا الجواب،، وكذا خافوا، وقولوا، وبيعوا، وأجيدوا، ومحل هذا على التصريف، إذ ليس مثلُ هذا من علم الإعراب.

obeikandl.com

بابُ فعل المضارعِ [١]

وإن وَجـــدتَ همـــزَةً أو تَـــاءَ أو نُـــونَ جَمـــعٍ مُخْبِـــرٍ أو يَـــاءَ
قـــد أُلحِقَـــتْ أوَّلَ كـــلِّ فِعـــلِ فإنـــهُ المُضـــارِعُ المُســـتَعلي
ولـيسَ فـي الأفعـالِ فِعـلٌ يُعـرَبُ سِـواهُ والتّمثيـلُ فيـهِ يَضـرِبُ

أي والقسم الثالث من أقسام الفعل الذي هو المضارع هو كل فعل زيدَ في أوله على حروف ماضيه أحدُ الحروف الأربعة المذكورة، وهي الهمزة التي للمتكلم الواحد، كقولك: أنا أذهب وأنطلق، والنون التي للجمع المخبِر أي المتكلم، وهي نحو: ندخل ونضرب ونستخرج، والتاء المثناة من فوقُ وهي للمخاطب مطلقًا أي مفردًا أو مثنى أو جمعًا مذكرًا أو مؤنثًا، نحو: أنت تذهب، وأنت تذهبين، وأنتما تذهبان، وأنتم تذهبون، وأنتن تذهبن، وللغائبة أيضًا أو الغائبتين نحو: هي تذهب، والهندان تذهبان. وأما الياء المثناة من تحتُ فتكون للغائب المذكر مفردًا أو مثنى أو جمعًا نحو: هو يذهب، وهما يذهبان، وهم يذهبون، وللغائبات أيضًا نحو: هنَّ يذهبن وأشار بقوله:

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": حروف المضارعة هي: الهمزة، والنّون، والتّاء، والياء.

فإذا اتَّصل أَحَدُهَا بأَوّل فعلٍ ماضٍ سُمّيَ مُضارِعًا وَعَادَ مَعَهَا. مُعْرَباً.

فالهمزة تختصّ بالمتكلّم، ويستوي فيه المذكّر والمؤنّث، كـ(أَنَا أَفْعَلُ).

والنّون إذا كان معه غيره، كـ(نَحْنُ نَفْعَلُ)، أو يكون معظّمًا نَفْسَهُ.

والتّاء للمذكّر الحاضر، كـ(أَنْتَ تَفْعَلُ).

والياء للمذكّر الغائب، كـ(هُوَ يَفْعَلُ).

ونون العظمة تختصّ باسم الله تعالى.

وأمّا قولُ الملوك: (نَحْنُ نَفْعَلُ)؛ قيل: لَمّا كانت تصاريف أقضية الله تعالى تجري على أيدي خَلْقِهِ نُزِّلَتْ أفعالهم منزلة فِعْلِه مجازًا؛ وعلى هذا الحكم يجوز أن يَنطق بالنّون مَن لا يباشِر الأمر بنفسه.

وأمّا قولُ العَالِم: (نَحْنُ نبيّنُ)؛ فهو مُخْبِرٌ عن نفسه وأَهْلِ مقالته.

ولـيسَ فـي الأفعـالِ فِعـلٌ يُعـرَبُ سِـواهُ والتّمثيـلُ فيـهِ يَضـرِبُ

لأنه يدخله الرفع والنصب والجزم، فهو مرفوع ما لم يدخل عليه ناصب فينصبه أو جازم فيجزمه كما سيأتي إن شاء الله في باب نواصب الفعل وباب الجزم. "والتمثال فيه" أي والمثال في للمضارع، "يضرب" بفتح الياء ويصح أن يقرأ بالتاء للمخاطب وبالنون للجمع، وتمثال الشئ صورته كقوله: فاحذ على تمثالي.

تنبيه: أشار بقوله: "المستعلي" إلى أن المضارع لما أشبه الاسم بمشاركته له في الإعراب سما على الماضي والأمر وارتفعت درجته بذلك، لأن المضارعة المشابهة مأخوذة من اقتسام الرضيعين الضَّرعين فكأن المضارع أخو الاسم لكونه معربًا مثلَهُ وسيأتي أنه يبنى إذا اتصلت به نون الإناث نحو: النوق يسرحن، ولم يسرحن.

والأحـرُفُ الأربعـةُ المُتَابَعَـهْ مُسَـمَّياتٌ أحـرُفَ المُضَـارَعَهْ

وسِـمطُهَا الحَـاوي لهَـا نَأَيْـتُ فاسـمَعْ وَعِ القَـولَ كمـا وَعَـي

أي وهذه الأربعة المذكورة تسمى أحرف المضارعة ويجمعها قولك: نأيتُ، فإنه نون وهمزة وياء وتاء.

فائدة: أصل السمط الخيطُ الذي تُنظم فيه الخرزات، فشبَّه الناظم اجتماع الحروف المتفرقة في كلمة واحدة باجتماع الخرزات المنتظمة في خيط واحد. "وع القول" أي احفظه حفظًا كحفظي، فالكاف: نعت مصدر محذوف وما: مصدرية.

تنبيه: يؤخذ من قول الناظم أولاً: "قد ألحقت أول كل فعل" أنها لا تسمى أحرف المضارعة إذا كانت من أصل الفعل، كالهمزة من أكرم والنون من نصر والتاء من توضأ والياء من يئس، فإنها أفعال ماضية لأن الحروف المذكورة في أولها من أصل الفعل لا ملحقة بالفعل.

وضَـمُّها مِـن أصـلِهَا الرُّبـاعي مثـلُ يُجيـبُ مِـن أجـابَ الـدَّاعِي

ومَـا سِـواهُ فَهْـيَ منـهُ تُفْتَـتَحْ ولا تُبَـلْ أخَـفَّ وَزنًـا أم رَجَـحْ

مثَالُـهُ يـذهَبُ زيـدٌ ويَجِـي ويَسـتَجِيشُ تَـارَةً ويَلتَجِـي

أي وضم حروف المضارعة الأربعة السابقة ثابت من أصل الفعل الرباعي أي من الفعل المضارع إذا كان أصله وهو ماضيه رباعيًا، كدحرج، وأكرم، وأجاب، فتقول: أنا أكرمك، ونحن نكرمك، وأنتَ تكرمه، وهو يكرمك، بضم أولها. وكذا في: "أنا أجيب" من الفعل الذي ماضيه أجاب وما أشبه ذلك، وبفتح ما سوى الرباعي سواء خفَّ وزنًا أم رجح أي قلَّت حروفه كالثلاثي أم كثرت كالخماسي والسداسي فتقول في المضارع من ذهب زيد وجاء وانطلق والتجأ واستخرج واستجاش: أنا أذهب ونحن نذهب وأنتَ تذهب وهو يذهب بفتح أولها وكذا في البواقي وما أشبهها.

فائدة: قوله: "وضمها" مبتدأ محذوف الخبر أي ثابت، ويجوز أن يكون فعل أمر والضمير فيه عائد للحروف وفي أصلها للأفعال، وقوله: "من أجاب" أي فعل ماضيه أجاب كما سبق في مِن سعى ومِن غدا، ويجوز رفع "وزنًا" فاعلاً لـ"خف"، ونصبه تمييزًا، وفاعل خف عائد إلى ما الموصولة في قوله: "وما سواه" أي وما سوى الرباعي فمفتوح فلا تبل أخفّ ما سواه وزنًا أم رجحَ، ومعنى "استجاش" بالجيم أي اجتمع في نفسه ومنه سمي الجيش، وأصل "لا تبل" لا تبالي فهو معتل الآخر بالياء فحُذف آخره للجزم بلا الناهية فصار لا تبال بلام في آخره مكسورة، ثم لما كانت هذه الكلمة يكثر استعمالها عُوملت بعد حذف الياء معاملة الصحيح فسُكّنت لامها أيضًا ثم حُذفت الألف التي قبلها لالتقاء الساكنين، أحدهما حرفُ على كما في: لا تخفَ، وإنما فعلوا ذلك طلبًا للتخفيف كما قالوا في لم يكن: لم يك.

تنبيه: لعل الناظم إنما ذكر أقسام الاسم وأقسام الفعل دون أقسام الحرف مع أنه ينقسم أيضًا إلى حروف مهملة أي غير عاملة كهل وبل وقد، وحروف عاملة كحروف الجر وكأنَّ وليت ولعل، وكحروف الجزم نحو: لمْ ولمّا ولا، وحروف النصب نحو: أن ولن وكي، ونحو ذلك على ما سيذكره الناظم في أبوابه لأن الاسم والفعل يدلان على معانيهما في أنفسهما فهما مستقلان، والحرف لا يدل إلا على معنًى في غيره فهو تابع فأخَّره إلى متبوعه في الأبواب الآتية والله أعلم.

بَابُ الإِعْرَابِ (١)

وإنْ تُـــرِدْ أن تعـــرِفَ الإعرَابَـــا لتَقتفـــي فـــي نُطقِـــكَ الصَّـــوَابا

فإنـــهُ بـــالرفعِ ثـــمّ الجَـــرِّ والنَّصـــبِ والجَـــزمِ جَميعًـــا يَجـــر

أي فالإعراب في اصطلاح النحاة تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها، كقولك: زيد يقوم، وإنَّ زيدًا لن يقوم، ولم يقم زيد، ومررتُ بزيد، وقد ذكر أنواعَه ومحله وعلاماته، فأما أنواعه فهي الأربعة المذكورة، وتقتفي: أي تتبع، و"بالرفع" متعلق "بيجري"، وأما محله فأشار إليه بقوله:

فـــالرفعُ والنّصـــبُ بـــلا مُمَـــانعِ قـــد دَخَـــلا فـــي الاســمِ والمُضَـــارِعِ

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": الإعراب في اللّغة: هو البيانُ؛ يُقال: (أَعْرَبَ الرّجلُ عمَّا في نفسه) أي: أَبَانَ عَنْهُ.

وقيل: هو التّحسين، من قوله تعالى: ﴿ عُرُبًا أَتْرَابًا ﴾ [الواقعة:٣٧]؛ لأنّ العَرُوْبَ المُتحسِّنة.

وقيل فيه: التّغييرُ، من قولهم: (عَرِبَتْ مَعِدَةُ الفَصِيْلِ) إذا تَغَيَّرت؛ وأعْرَبْتُها: إذا أَزَلْتُ فَسَادَهَا.

فالمُعْرَبُ: يتغيّر بتغيّر العوامِل الدّاخلة عليه لاختلاف المعاني من حَالٍ إلى حَال؛ وهو أحسنُ في اللّفظ من العاري من الحركات الموجِبَةِ له.

وذلك التّغييرُ يكون لفظًا في السّالم، وتقديرًا في المعتلّ.

وألقَابُه أَرْبَعَةٌ؛ وهي: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَجَرٌّ، وَجَزْمٌ.

والبِنَاءُ ضِدُّ الإعرابِ، وهو مثله في اللّفظ.

وألقابُه أَرْبَعَةٌ؛ وهي: ضَمٌّ، وَفَتْحٌ، وَكَسْرٌ، وَوَقْفٌ.

وَذُكِرَ البِنَاءُ هاهُنا وإنْ لم يكن في بابه؛ للاحتياج إلى ذكره في سائر الأبواب.

والمُعْرَبُ من الكلام كلمتان؛ وهما: الاسم المتمكّنُ، والفعل المضارع.

فالرَّفْعُ هُوَ أَتَمُّ ألقاب الإعراب؛ ولهذا كان إعرابًا لِمَا هو عُمدةٌ في الكلام وهو الفاعل وما حُمِلَ عليه، والنّصب والجرّ لا يُوْجَدَان حتَّى يتقدَّمهما الرّفعُ، كقولك: (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا) و(مَرَرْتُ بِزَيْدٍ).

والنّصبُ عُمْدَةُ المفعولِ وما حُمِل عليه، والجرُّ عُمْدَةُ الإضافة وما جرى مَجْراهَا.

والجـــرُّ يَســـتَأثِرُ بالأســـمَاء والجَـزمُ فـي الفعـلِ بِـلا امتِـرَاءِ

أي فالرفع والنصب بلا ممانع محلُّهما الاسم الظاهر والفعل المضارع كقولك: زيد يقوم، وإن زيدًا لن يقوم، والجرّ يستأثر أي يختص بالأسماء ولا يدخلُ في الأفعال كمررت بزيد، والجزمُ يختص بالفعل المضارع ولا يدخل الأسماءَ نحو: لم يقم، وإنما قيدنا الاسمَ بالضاهر والفعلَ بالمضارع لأن الأسماء المضمرة والأسماء المبهمة مبنية والفعلُ الماضي والأمر مبنيان أيضًا كما سبق، ثم أشاء إلى علامات الإعراب بقوله:

فـالرفعُ ضَـمُّ آخـرِ الحُـروفِ والنّصـبُ بـالفتحِ بـلا وُقـوفِ

والجَـرُّ بالكسـرةِ للتَّبيـينِ والجَـزمُ فـي السَّـالِمِ بالتَّسـكينِ

وذلك ظاهر مما سبق وفُهم من قوله: "آخر الحروف" أن محل الإعراب آخر المعرب، وقوله: "بلا وقوف" إشارةٌ إلى أن الحركات المذكورة إنما تظهر في الدرجِ فإذا وُقِف على الاسم أو الفعل حذفت حركتُهُ وسُكّن، وقوله: "والجر بالكسرة للتبيين" أي لإيضاح معنى الاسمية في المجرور وبيان تمكنه فيها، وقيد الجزم بالفعل السالم ليُخرج المعتل فإن جزمه بحذف آخره نحو: لم يخش، ولم يدع، ولم يرم، وقد ذكر الناظم ذلك في باب الجزم بقوله: "وإن تر المعتل فيها رِدفا"، إلى آخره، وقوله: "والجزم" مبتدأ خبره "بالتسكين" مثله قوله: "والنصب بالفتح" "والجر بالكسرة" أي حاصل، ثم ذكر حكم التوين بقوله:

بابُ تنوينِ الاسمِ الفريدِ المنصرفِ (١)

ونَــوِّنِ الاســمَ الفَريــدَ المُنصَــرِفْ إذا دَرَجــتَ قَــائلاً ولــم تَقِــفْ
وقِــفْ علــى المنصــوبِ منــهُ بــالألفْ كمِثــلِ مــا تكتُبُــهُ لا يَختَلــفْ
تَقــولُ عَمــرٌو قــد أضَــافَ زيــدًا وخَالــدٌ صَــادَ الغَــدَاةَ صَــيدًا
وتُســقِطُ التَّنــوينَ إنْ أضَــفتَهْ أو إنْ يَكــنْ بــاللامِ قَــدْ عَرَّفتَــهْ
مِثَالُــهُ جــاءَ غُــلامُ الــوَالي وأقبَــلَ الغُــلامُ كَــالغَزَالِ

أي أن الإعراب يكون بما سبق من الحركات، ويزاد للاسم في الدرج نونٌ ساكنة تظهر في اللفظ ولا تُثبت في الخط تسمى نون التنوين، وتكون دالةً على تمكّن الاسم المنون في الاسمية، أي أنه لم يشبه الحرف فيُبنى ولا الفعلَ فيمنعَ من الصرف، وذكر الناظم له لذلك شروطًا منها أن يكون اسمًا، فالأفعال لا يدخلها التنوين، ومنها أن يكون ذلك الاسم مفردًا، فالتثنية والجمع المذكر السالم لا يدخلهما التنوين بل تكون نون التثنية والجمع فيهما بدلاً عن التنوين في المفرد، ومنها أن يكون منصرفًا فغير المنصرف كإبراهيم وفاطمة لا ينونان لأنه إنما امتنع من الصرف إلحاقًا له بالفعل، والفعل لا ينون، ومنها أن يكون عاريًا عن الإضافة وعن التعريف باللام أيضًا وهو معنى قوله: "وتسقط

---

(١) قال ابن الصائع في "اللمحة في شرح الملحة": التَّنوين: نُونٌ سَاكِنَةٌ تَثْبُتُ وَصْلاً، وتَسْقُطُ وَقْفًا.

وَهُوَ أَنواعٌ:

تنوينُ تمكين، كـ(زيْدٍ) و(رَجُلٍ).

وتنوينُ تنكير وهو: ما يلزمُ الأسماءَ بعد التَّعريف تَنْكِيرًا، نحو: (مَهْ) و(صَهْ)، فتقول: (مَهٍ) و(صَهٍ)؛ و(سيبويهِ) و(سيْبَوَيْهِ) آخر.

وتنوين مُقَابَلةٍ، كـ(مُسْلِمَاتٍ) و(صَالحاتٍ).

وتنوين عِوَضٍ وهو: ما جيءَ به عِوَضًا عَنْ جُمْلَةٍ مَحْذُوْفةٍ، كـ(يومئذٍ) و(حينئذٍ)؛ فـ(إذٍ) ظرف زَمَانٍ مبنيّ؛ لافتقاره إلى جملةٍ يُضَافُ إليها، فَحُذِفَت الجملة للعلم بها وعُوِّضَ عنها بالتّنوين، وكُسِرَ ذَالُ (إذ) لالتقاء السّاكنين؛ وهما: الذّال والتّنوين.

التنوين إن أضفته" إلى آخره لاستثقال الجمع بين التنوين واللام لأنها زائدة والتنوين أيضًا زائدة، لأن التنوين علامة لانتهاء الاسم ولأن المضاف يصير مع المضاف إليه كالاسم الواحد فيلحَقُ التنوين الاسمَ الثاني وهو المضاف إليه إن لم يعرَّف باللام أيضًا، ثم محل إلحاق التنوين بالاسم أيضًا إنما هو عند الدرج، فأما إذا وُقِفَ عليه فإنه يُسكّن آخره إن كان مرفوعًا أو مجرورًا، ويُبدَلُ من نون تنوينه ألف إن كان منصوبًا كما يُثبت خطًّا، وأمثلة ذلك كله ظاهرة من النظم، والضمير في قوله: "وقِف على المنصوب منه" بالاسم الفريد المنصرف فيَرِدُ عليه النكرةُ المؤنثة كرأيتُ جارية فإنه يوقف عليها بالسكون.

بَابُ الأَسْمَاءِ المُعْتلَّةِ المُضَافَةِ [١]

وسِـــــتَّةٌ تَرفَعُهَـــــا بـــــالواوِ فـــي قـــولِ كُـــلّ عَـــالِمٍ ورَاوِي
والنَّصـــبُ فيهـــا يـــا أَخَـــيَّ بـــالألفْ وجَرُّهَـــا باليـــاءِ فـــاعرِفْ واعتَـــرِفْ
وَهْـــيَ أَخُـــوكَ وأبـــو عِمرَانَـــا وذُو وَفُـــوكَ وَحَمُـــو عُثمَانَـــا
ثـــمّ هَنُـــوكَ ســـادسُ الأســـماءِ فـاحفَظْ مَقـالي حِفْـظَ ذي الـذَّكاءِ

ثم لما ذكر الناظم أن الإعراب يكون بالحركات السابقة أتبع ذلك بذكر أبواب مستثناة أو كالمستثناة من تلك القاعدة، فمن ذلك هذه الأسماء الستة فإذا استُعمِلت مضافة إلى غير ياء النَّفْسِ كان علامةُ الرفع فيها الواوَ، وعلامةُ النصب فيها الألف، وعلامة الجر فها الياء، فتقول: جاء أخوك، وأبو عمران، وذو المال، ورأيتُ فاك، وحما هند، وهنا الناقة، ومررت بأخيك وأبيك، وذي مال ونحو ذلك، فلو لم تضفها أصلاً أعربتَها بالحركات السابقة نحو: جاءني أب وأخ، ورأيت أبًا وأخًا، ومررت بأبٍ وأخٍ، وإن أضفتَها إلى ياء النفس كانت مكسورة الأواخر كغيرها مما يضاف إلى ياء النفس فإنه لا يكون إلا مكسورًا نحو: رأيت أبي وأخي، واشتراط إضافتها إلى غير ياء النفس مأخوذ من تمثيله بإضافتها إلى الكاف في أخوك وفوك وإلى الاسم الظاهر في "أبو عمران وحمو عثمان".

فائدة: الحَمْو: قرابة الزوج فلا يضاف إلا إلى المؤنث لكن إضافته إلى عثمان تدل على أنه قد يطلق على أقارب الزوجة، والهن: الفرج.

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": هذه الأَسماء أَمْكَنُ ممّا يُشَاركُها في الإعراب بالحروف، وأُغرِبَ كلّ منها بالحرف مُضافًا إلى غير ياء المتكلّم؛ لأنَّ مَدْلُوْلَه زائدٌ على مدلول المفرد؛ لأنَّهُ فَرْعٌ عليه، والحرفُ زائدٌ على الحركة كونُهُ فرعًا لها؛ فكان ذلك تعديلاً في النِّسْبَةِ.

فالواو: في هذا الباب علامة الرّفع نِيَابةً عن الضَّمّة، وفي جمع المذكّر السّالم.

والألِفُ: تنوبُ عن الفتحة فتكون علامةَ النّصب في هذه الأَسماء لا غير.

والياءُ: نائبةٌ عن الكسرة فتكونُ علامة الجرّ في هذه الأَسماء، وفي باب التّثنية، وفي جمع الصِّحَّةِ.

بَابُ حُرُوفِ الْعِلَّةِ (١)

والـــواوُ والیـــاءُ جمیعًـــا والألـــفْ هُـــنَّ حـــروفُ الاعـــتِلالِ المُکـــتَنِ

ولما ذكر أن الإعراب في هذه الأسماء الستة قد يكون بالحروف الثلاثة السابقة ذكر استطرادًا أنها تسمى حروف العلة، ولعله إنما ذكرها هنا لأن بعض علماء العربية يزعمُ أن هذه الأسماء معربةٌ بالحركات السابقة ولكن تولدت الواو عن الضمة والألف عن الفتحة والياء عن الكسرة عند الإشباع بدليل إعراب بعض العرب أربعة منها بالحركات وهي التي تُفرد عن الإضافة، وسماها مكتنِفة لأنها لا تكون إلا إلى جانب حرف سابق لها متوسطة أو أخيرة. وكنفُ الشيء: جانبُهُ، ولا تكون مبتدأةً لأنها لا تكون حرف علة إلا إذا كان ما قبل الألف مفتوحًا وما قبل الواو مضمومًا وما قبل الياء مكسورًا، فلو كان ما قبلها ساكنًا كدلو وظبي لم يكن حرف علة.

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": هذه الحروفُ سُمِّيَتْ حُرُوفَ العِلّةِ؛ لسكُونِهَا وعدم الحركاتِ فيها دائمًا.

وسُمِّيَتْ حُرُوْفَ اللّين؛ لَضَعْفِهَا واتّساع مَخَارِجِهَا.

والألِفُ أَكْثَرُهَا اتّساعًا، وإنّما ضَعُفَتْ بالتّغيّير والانتقال، واختصاصها بالمدِّ؛ لمجاورة الهمزة حرف قويّ، فَقَوِيَتْ على المدِّ بذلك؛ فإِنْ لم يَكُنْ ما قبل الواو مَضْمُوْمًا، ولا ما قبل الياء مَكْسُوْرًا، لم يكونا حرفي اعتلالٍ.

بابُ المنقوص [١]

والياءُ في القاضي وفي المُستَشرِي ساكنَةٌ في رَفعِهَا والجَرِّ
وتُفتَحُ الياءُ إذا ما نُصِبَا نحوُ لَقِيتُ القَاضِيَ المُهَذَّبَا

المراد بالمنقوص كلُّ اسم آخره ياءٌ خفيفة قبلها كسرة، فخرج بالخفيفة ياء النسب ونحوها كقرشي، وكرسي، وبكسر ما قبلها نحو: ظبي، فإنه كالصحيح كما سيأتي في قوله: "وكل ياء بعد مكسور" إلخ. وأما المنقوص كالقاضي والمشتري والمستشري والحامي والشجي فإن ياءه تكون ساكنة في حالتي الرفع والجر خاصة لاستثقال الضمة والكسرة عليها، فتقول: جاء القاضي، ومررت بالقاضي وذلك كالمستثنى من الإعراب بالحركات، وسمي منقوصًا لأنه نُقِصَ حركتين من حركات الإعراب أو لحذف آخره عند تنوينه كما سيذكره الناظم.

فائدة: المستشري اسم فاعل من استشرى إذا طلب شراء المتاع أو اشتد غضبه وكأنه من التشبيه بأسد الشَّرى كاستأسد إذا تشبه بالأسد، وأما نثبه فهو جار على القاعدة فتقول: لقيت القاضيَ، فتظهر الفتحة على الياء لخفتها. ثم هذا الحكم إنما هو في المنقوص المعرف باللام كما مثّل الناظم به، ومثله المضاف كجاء قاضي البصرة، ومررت بقاضي البصرة بسكون الياء، ورأيت قاضيَ البصرة بفتحها، وذلك حيث يسقط التنوين كما سبق فإن كان منكرًا فقد أشار إليه بقوله:

ونَوِّنِ المُنَكَّرَ المَنقُوصَا في رفعِهِ وجرِّهِ خُصُوصَا

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": المعتلّ من الأسماء غير المضاف اسمان؛ وهما: المنقوص، والمقصور.

فالمنقوص: كُلُّ اسم آخِره ياءٌ خَفِيْفَةٌ قبلها كَسْرَةٌ، كـ(القَاضِي) و(المقتضي) و(المستقضي).

وهذا يسكن ياؤهفي رفعه وجرّه، ويقدّر على حرف إعرابه في حال رفعه ضَمَّةٌ، وفي حال جرّه كسرةٌ؛ والمانع من ظهور ما قُدِّر فيه: الاستثقال؛ ويظهرُ فيه بحال نصبه الفتحةُ؛ لخفّتها؛ فتقول: (جاءني القَاضِي) و(مررتُ بالقاضِي) و(رأيتُ القَاضيَ)؛ فتَنْقُص من إعرابه حركتان؛ فلذلك سُمِّيَ مَنْقُوصًا.

ويجوز إظهار حركة هذه الياء في حال الجرِّ والرَّفع في ضرورة الشِّعرِ.

تقـــولُ هـــذا مُشـــتَرٍ مُخَـــادِعُ وافـــزَعْ إلـــى حَـــامٍ حِمَـــاهُ مَـــانِعُ

أي إذا كان الاسم المنقوص منكرًا حذفت ياءه وأبقيت ما قبلها مكسورًا ونونته وذلك في رفعه وجره خاصة، فتقول: جاءني قاضٍ، ومررت بقاضٍ، ومثله هذا مشترٍ، وافزع إلى حامٍ، وأصله هذا قاضيٌ بضمتين على الياء في الرسم وهي في اللفظ ضمة وتنوين، كذا مررت بقاضيٍ بكسرتين فحُذفت الياء لكونها متطرفة حرفَ علة مع استثقال ذلك، فبقي التنوين على الحرف الذي قبلها وأبقَوه على كسرته ليدُلَّ على الياء المحذوفة، وأما نصبه فهو كالصحيح فتقول: رأيت قاضيًا، وتقف عليه أيضًا بالألف في حالة النصب كغيره إن كان مُنكرًا، وبسكون الياء إن كان معرّفًا، فإن وقفتَ على غير المنصوب منه سكّنتَ ياءه إن كان معرفًا نحو: جاء القاضي، ومررت بالقاضي، وحذفتَ الياء ثم سكنت ما قبلها أيضًا إن كان منكرًا فقلت: هذا قاضْ ومررت بقاضْ بسكون الضاد، ويجوز مثل ذلك في المعرَّف أيضًا كجاء القاض ومررت بالقاض وذلك قليل.

تنبيه: انتصب خصوصًا على الحال، والمراد بهذا التنوين تنوينُ العِوَضِ عن الياء المحذوفة ولهذا يدخل ما لا ينصرف كجوار وليال فلا يَرِدُ المنكَّر المنصوب، كرأيت قاضيًا، فإن تنوينه تنوينُ تمكينٍ لأنه حينئذ غيرُ منقوصٍ.

وهكـــذا تفعـــلُ فـــي يَـــاءِ الشَّـــجِي وكـــلُّ يـــاءٍ بعـــدَ مكسُـــورٍ تَجِـــي
هـــــذا إذا مـــــا وَرَدَتْ مُخَفَّفَـــــهْ فافهَمْـهُ عنّـي فَهـمَ صَـافي المَعرفـه

أي وهكذا تفعل في تسكين الياء في المعرفة في حالتي الرفع والجر وفتحها في النصب وتنوين المنكّر في رفعه وجرّه خاصة، وإثباتُ ياء المنصوب منه مفتوحة في كل اسم آخره ياء خفيفة مكسور ما قبلها، وهذا ضابط المنقوص كالشجي بخلاف قرشي وكرسي وظبي وجدي كما سبق ذكر ذلك. وقوله: وهكذا تفعل" تقديره: وتفعل مثلَ ذلك، فالكاف: نعتُ مصدر محذوف، وقوله: "هذا" مبتدأ محذوف الخبر أي هذا ثابت "إذا ما وردت" و"ما" زائدة.

بَابُ الاِسْمِ الْمَقْصُورِ (١)

ولـيسَ للإعـرابِ فيمـا قـد قُصِـرْ مِـن الأسـامي أَثَـرٌ إذا ذُكِـرْ
مثالُـهُ يَحيَـى ومُوسـى والعَصَـا أو كَحَيًـا أو كَرَحًـا أو كَحَصَـى
فهـذهِ آخرُهَـا لا يَختلِـفْ على تصاريفِ الكَلامِ المُؤتَلِفْ

المراد بالمقصور ما كان آخره ألفًا مقصورة كموسى وعيسى ويحيى وعصا ورحا وحيا وحصى، وسمي مقصورًا لأنه لا يظهر فيه شئ من حركات الإعراب فكأنه حُبِسَ عنها. والمقصور: المحبوس، وهو أيضًا كالمبني فإنه لا يختلف آخره باختلاف العوامل، فتقول: كلم موسى عيسى، وضربُ بالعصا، فيكون على حالة واحدة في الرفع

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": الاسم المقصور: ما كان آخِرُهُ ألفًا مُفْرَدَةً.

وقيل: ملساء، أي: لا يَتبعُهَا هَمْزَةٌ.

والقصر في اللّغة: الحبس؛ فَسُمِّي مقصورًا من ذلك؛ لأنّه يُقَدَّرُ إعرابه في رفعه ونصبه وجرّه، فتقول: (هذا يحيى)؛ فعلى حرف إعرابه ضمّةٌ مقدّرةٌ، و(رأيتُ يحيى)، فعلى حرف إعرابه فتحةٌ مُقدّرةٌ، و(سلّمتُ على يحيى)، فعلى حرف إعرابه كسرةٌ مُقدَّرةٌ؛ والمانع من ظهور ما قُدِّر فيه: التّعذّر؛ لأنَّ الألِفَ لا تكون مُتَحَرّكةً البتَّةَ.

وفي تسميتهِ مقصورًا ثلاثة أقوال:

أحدُها: أنّه حُبِسَ عن الحركات.

الثّاني: أنّ الحركات حُبِسَتْ عَنْهُ.

الثّالثُ: أنّها حُبِسَتْ فِيْهِ.

والاسم المقصور ينقسمُ قِسْمين:

أحَدُهُما: ما يدخله التّنوين، نحو (حَيًا) و(رَحًى)، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ لا يُغْنِي مَوْلًى عَنْ مَوْلًى شَيْئًا﴾ [الدخان:٤١]؛ فالأوّل مرفوع، والثّاني مجرور.

والثّاني: ما لا يدخله التّنوين؛ وذلك إمَّا أن يكون عَلَمًا غيرَ مُنْصَرِفٍ، كـ(موسى) و(سُعدى)، أو أَنْ يكون مُعَرّفًا باللّام، كـ(الحَيا) و(الرّحَى).

والنصب والجر وهو مراده بتصاريف الكلام. و"المؤتلف": المنتظِمُ أي المركب المفيد، والرحا: معروفة تُذَكَّرُ وتؤنث، والحيا مقصورًا: المطر.

تنبيه: لعله أشار بتعداد الأمثلة إلى تعداد المقصور إلى اسم علم كيحيى وموسى، ومعرّف بأل كالعصا، ومنكَّر أصلُ ألفه واو كرحًا وكحيًا مفردًا كما سبق أو جمعًا كحصى.

تنبيه آخر: عقّب الناظم حروفَ الاعتلال بمعتل الاسم وهو المنقوص والمقصور وليس للعرب اسم آخره واو قبله ضمة، وأما المضارع فيكون معتلاً بالواو والألف والياء أيضًا كيرمي ويخشى ويدعو، وسيأتي في باب إعرابه إن شاء الله تعالى.

تنبيه ثالث: إذا نوّن المقصور في الدَّرْج سقطت ألفه لالتقاء الساكنين، واختلفوا فيها عند الوقف فقيل هي أصلية فثبتت، وقيل بدلٌ من التنوين في الأحوال الثلاثة لأنه تنوين قبله فتحة، والراجح وهو مذهب سيبويه أنها أصلية في رفعه وجره، وبدلٌ عن التنوين في نصبه كالاسم الصحيح.

بَابُ التَّثْنِيَةِ (١)

ورَفْـــعُ مـــا ثَنَّيتَـــهُ بـــالألِفِ كقولِـــكَ الزّيـــدَانِ كانَـــا مَـــألَفِي
ونصـــبُهُ وجـــرُّهُ باليـــاءِ بغيـــرِ إشـــكالٍ ولا مِـــرَاءِ
تقـــولُ زيـــدٌ لابِـــسٌ بُـــردَيْنِ وخالـــدٌ مُنطَلِـــقُ اليَـــدينِ
وتَلحَـــقُ النُّـــونُ بمـــا قـــد ثُنِّـــي مِـــنَ المَفَاريـــدِ لِجَبـــرِ الـــوَهْنِ

أي ورفع المثنى ثابت بالألف، ونصبه ثابت بالياء، وجره كذلك. وهذا الباب أيضًا مستثنى من قاعدة الإعراب بالحركات السابقة، فإذا أردتَ أن تعبّر عن اسمين متفقين في

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": التَّثْنِيَةُ: ضَمُّ الشّيء إلى مِثْلِهِ.

والغرض بها: الاختصارُ، وحُسْنُ التّركيبِ.

والتّثنيةُ على ثلاثةِ أضرُبٍ:

تثنية في اللّفظ والمعنى؛ وعليه أكثرُ الكلام.

وتثنية في اللفظ دون المعنى؛ وذلك على حُكم التّغْلِيبِ؛ وهو قليلٌ، كـ(العُمَرَين) و(القَمَرين)و (الأَبوَين).

وتثنية في المعنى دون اللّفظ؛ وهو لِمَا كان في الجَسَدِ منه شيءٌ واحدٌ، وأُرِيْدَ تثنيتُه وهو مضافٌ إلى مثنّى، فهو يكونُ بلفظ الجمع، مثل: (أعجبني وجُوهُكُمَا) و(سَرَّني طيبةُ قُلُوبِكُمَا)، وكقوله تعالى: ﴿ إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ [التحريم:٤].

ويشترك في التّثنية: المُذكّر والمؤنّث، والمنكّر والمعرَّف، ومَن يَعْقِل ومن لا يَعْقِل.

والألفُ في قولك: (الزّيدان) تدلّ على ثلاثة أشياء:

أَحَدها: أنّها حَرْفُ الإعْرَابِ.

الثّاني: علامة الرّفع.

الثّالث: الدّالُّ على التّثنية.

وحرف إعراب المفرَد يُفْتَحُ قبل دخول الألف أو الياء؛ ولهذا يَثْبُتُ بالاسم المنقوص؛ وذلك لخفّة الفتحة.

اللفظ كزيد وزيد وعمرو وعمرو مثلاً بلفظ واحد أخذتَ أحدَهما وفتحتَ آخره وزدتَ عليه ألفًا في حالة الرفع بدلاً عن الضمة وياء مفتوحًا ما قبلها في حالتي النصب والجر بدلاً عن الفتحة والكسرة وزدتَ أيضًا بعد علامة الإعراب نونًا مكسورة عوضًا عن التنوين الذي كان في الاسم المفرد. "لجبر الوهن" أي الضعف الذي لحقه لفوات التنوين فتقول: جاء الزيدان والعَمران، "والزيدان كانا مألفي" أي محل إلفي ورأيتُ الزيدين والعَمرين، "وزيد لابس بُردين" أي ثوبي صوف ، ومررت بالزيدين، "وخالد منطلق اليدين" أي مطلقُهُما.

obeikandl.com

بابُ الجمع المذكرِ السالمِ [١]

وكـــلُّ جَمـــعٍ صـــحَّ فيـــهِ وَاحـــدُهْ ثـــم أَتَـــى بعـــدَ التَّنَـــاهي زَائِـــدُهْ
فَرَفعُـــهُ بـــالواوِ والنـــونُ تَبَـــعْ نحـوُ شَـجَاني الخَـاطِبُونَ فـي الجُـمَ
ونصـــــبُهُ وجـــــرُّهُ باليـــــاءِ عنـــدَ جميـــعِ العَـــرَبِ العَرْبَـــاءِ
تقـــولُ حَـــيِّ النَّـــازِلينَ فـــي مِنَـــى وسَـلْ عـنِ الزَّيـدِينَ هـل كـانوا هُـنَ

هـذا البـاب أيضًـا مستثنى مـن قاعـدة الإعـراب بالحركـات ويسـمى الجمـع المـذكر السـالم لأن لفـظ الواحـد يَسـلَم بنـاؤه فيه كمسـلم ومؤمن وزيـد وعمـرو في قولـك: جـاء المسلمون والمؤمنون والزيدون والعمرون، وهـو معنى قولـه: "صـح فيه واحـده" بخلاف رجـل وكتـاب في رجـال وكتـب ونحوهمـا فإنه يسـمى الجمـعَ المكسَّـر وسيأتي، وحُكـم جمـع المذكرالسـالم أن رفعه بـالواو المضـموم مـا قبلهـا ونصبه وجره بالياء المكسور مـا قبلها وتلحقه نون مفتوحة عوضًا عن التنوين الـذي كـان في المفـرد، فـالواو والياء علامةُ الإعـراب وهي علامة جمع أيضًـا كمـا نبهنـا على ذلـك في التثنية، وهمـا مراده بـ"زائـدة" الآتي بعد التناهي أي بعد انتهاء حروف الواحد، "والنون تبع" لهما كما سبق في المثنى، تقول: جاء الزيدون ومثله: شجاني الخاطبون، يقـال: شـجاه يشجيه بمعنى أحزنـه وأطربه

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": الجمع هو: ضَمُّ الشّيء إلى أَكثرَ مِنْهُ.

وهو ينقسم إلى جمع صِحَّة، وإلى جمع تكسير.

فجمع الصّحّة: ما سَلِمَ فيه نظمُ الواحد وبناؤه.

وجمع التّكسير: ما تغيّر فيه نظمُ الواحد وبناؤه.

وإعرابه بالحروف على حكم ما تقدّم، ورفعه بالواو مضموماً ما قَبْلَهُ.

فالواو علامة رفعه، وعلامة جمع الصّحّة، وحرف الإعراب؛ وكذلك الياء.

وحكم النّون التّابع الواو والياء حكم نون التّثنية.

وهذا الجمع من شرطه:

أَنْ يكون مذكّرًا، علَمًا، عاقلاً، عاريًا من تاء التّأنيث وألف التّأنيث.

من الأضداد، وكلاهما محتمل لأن الوعظ يكون بالترغيب تارة فيُطرب وبالترهيب أخرى فيُحزن، وتقول: رأيت الزيدين بكسر الدال ومثله: "حي النازلين في منى" أي سَلّم عليهم، ومررتُ بالزيدين، "وسل عن الزيدين" بكسر الدال.

تنبيه: لعله أشار بقوله: "عند جميع العرب العرباء" وهي الملازمةُ البادية لأنه لم تختلف لغة العرب في الجمع بإعرابه هكذا إلا ما شذ، وأما التثنية فإن بني أسدٍ يُعربون المثنى بالألف في جميع أحواله فيقولون: رأيت الزيدان ومررت بالزيدان وعليه حمل بعضهم ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه:٦٣].

تنبيه: قوله: "والنون تبع" مرفوع بالابتداء أي أنها تبع لعلامة الإعراب. ثم قال:

ونُونُـــهُ مَفتوحـــةٌ إذ تُـــذكَرُ والنُّـونُ فـي كـلِّ مُثَنًّـى تُكسَـرُ

وتَســقُطُ النُّونــانِ فــي الإضَــافَهْ نحــوُ رأيــتُ ســاكِنِي الرَّصَــافَهْ

وقــد لَقِيــتُ صــاحبَيْ أَخِينَــا فاعلَمْــهُ فــي حــذفِهِمَا يَقينَــا

أي أن نون الجمع المذكر السالم مفتوحة، ونونَ التثنية مكسورة للفصل بينهما، وتسقط كلّ منهما في الإضافة كما يسقط التنوين لما سبق أنهما بدل عنه في المفرد، فتقول في التثنية: جاء غلاما زيد، ولقيتُ صاحبي أخينا، ومررتُ بغلامي زيد، وفي الجمع: جاء بنو زيد، ولقيتُ صاحبي أخينا، ومررتُ ببني زيد، وساكني الرصافة، ورأيتُ بني زيد، وساكني الرصافة وهي الجانب الشرقي من بغداد، والضمير في "حذفهما" للنونين أي نونِ الجمع ونونِ التثنية، "وبقينا" مصدر منصوب بـ"اعلمه" كقعدت جلوسًا، وقد يحذف هذا البيت في بعض النسخ.

بابُ جمع المؤنثِ السالمِ (١)

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": جمع المؤنّث السّالم بالألف والتّاء؛ والمؤنّث له ثلاث علامات:

أَحَدُها: التّاء الّتي تثبت هاءً في الوقفِ؛ وهي على ضربين:

فَارِقة بين المُذكّر والمؤنّث، كقولك: (مُسْلم) و(مسلمة)؛ وفارِقة بين الجنس ونوعه، كـ(شجر) و(شجرة).

وَغيرِ فارقةٍ، كما في (غَرْفَةٍ) و(جَفْنَةٍ).

الثّانية: الألِف المقصورة، كألف (سُعدى) و(حُبْلَى).

الثّالثة: الألِف الممدودة، كألف (حسناء) و(حمراء).

فَتُجْمَعُ هذه الثّلاثة بالألف والتّاء؛ فهما بمنزلة حرف الإعراب.

ويشترك في هذا الجمع من يعقل من المؤنّث، وما لا يعقل، كقولك: (مسلمات) و(فاطمات) و(سعديات) و(حسناوات) - بإبدال الهمزة واوًا - و(شجرات).

وحُذِفت التّاء من (مسلمةٍ) ولم تُحذف الألف المقصورة ولا الممدودة؛ والكُلُّ علامات التّأنيث؛ لأنَّ التّاء الّتي حُذِفت كالتّاء الّتي بعد الألِف؛ فكرهوا أَنْ يجمعوا بين علامتين كالشّيء الواحد، فحذفوا الأولى؛ لاستغنائهم عنها بالثّانية؛ وليس كذلك العلامتان؛ لأنّهما من غير جنس التّاء.

وحكم إعراب هذا الجمع: ضَمُّ تائِه في الرّفع، وكسرها في الجرّ والنّصب اتباعًا لجمع المذكّر السّالم؛ ومنصوبه محمولٌ على مجروره.

وجميع صِفات المؤنّث تجمع بالألِف والتّاء، إلّا ما كان على وزن (فَعْلاء) الّتي مذكّرها (أَفْعل)، كـ(بَيْضاء) و(حَمْراء)؛ أو على وزن (فَعْلَى) الّتي مذكّرها (فَعْلَان)، كـ(سَكْرَى) و(غَضْبَى)؛ فلا يقال: (بَيْضَاوَاتٍ)، كما لم يَقُلْ في مذكّرها (أَبْيَضُون)، وكذلك لا يُقال: (سَكْرَانُون)؛ لأنّ كلّ ما لم يُجْمع مُذكَّرُه بالواو والنّون فلا يُجمع مُؤنّثه بالألِف والتّاء.

وإنْ كان ممّا ثالِثُه أَلِفٌ بعدها تاء التّأنيث الموقوف عليها بالهاء؛ حُذِفت التّاء، وقلبت إلى أصلها؛ فتقول في جمع (غَزَاةٍ) و(قَنَاةٍ): غَزَوَاتٍ، وقَنَواتٍ؛ لأنّ أصل ألِفها: الواو؛ وتقول في جمع (فَتَاةٍ) و(دَوَاةٍ): فَتَيَاتٍ، ودَوَيَاتٍ؛ لأنَّ أصل ألِفها الياء.

وقد جاء عن العرب جَمْعُ أسماء مُذَكَّرةٍ من أجناس ما لا يعقل؛ وذلك ممّا لا يوجد إلّا سماعًا ولا يُقاس عليه، كقولهم في جمع (حَمَّامٌ) و(مَقَامٌ) و(سُرَادِق) وإيوان: حَمَّامَاتٌ، ومَقَامَاتٌ، وسُرَادِقَاتٌ،

وكـــلُّ جمـــعٍ فيـــهِ تـــاءٌ زَائِـــدهْ فَارفَعْـــهُ بالضّـــمّ كرَفـــعِ حَامِـــدَهْ
ونصـــــبُهُ وجَـــــرُّهُ بالكســـــرِ نحـــوُ كَفَيـــتُ المُســـلماتِ شَـــرّي

أي وكل جمع سالم فيه تاء زائدة للتأنيث كمسلمات وحامدات فرفعه بالضم كمفرده، وكذا جره بالكسر كمفرده وأما نصبه فبالكسر أيضًا حملاً له على جره كما حملوا نصب الجمع المذكر السالم على جره فجعلوهما معًا بالياء، فتقول: جاءت الحامدات والمسلمات بالضم، ومررتُ بالحامدات والمسلمات بالكسر، كما تقول: جاءت الحامدة والمسلمة بالضم، ومررتُ بالحامدة والمسلمة بالكسر، وتقول: رأيتُ الحامدات، وكَفيتُ المسلمات شري بالكسر بدلاً عن الفتحة، ونصبه مستثنًى من قاعدة النصب بالفتحة، والكاف في قوله: "كرفع" نعت مصدر محذوف أي رفعًا كرفع، واحترز بقوله: "كل جمع" عن نحو: ﴿تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ﴾ [التحريم:١] لأنه مفرد لا جمعٌ أصله مَرْضَوَةٌ، وبقوله: "فيه تاء زائده" عن نحو: أبياتٍ وأقواتٍ، فإن التاء فيهما أصلية لوجودها في بيت وقوت، ولا يَرِدُ عليه أيضًا نحو: قضاة ورماة، لأنه ليس بسالم والترجمة للسالم.

تنبيه: بقي مما هو مستثنى من قاعدة الإعراب بالأربع العلامات السابقة ثلاثة أبواب من الأسماء باب ما لا ينصرف فإنه يجر بالفتحة كما سيأتي عكس الجمع المؤنث السالم، ومن الأفعال بابان أحدهما باب الفعل المعتل فإنه يجزم بحذف آخره ويرفع بالسكون مطلقًا ويُنصب بالفتحة إن كان آخره واوًا كيدعو أو ياءً كيرمي، وثانيهما الأمثلة الخمسة وهي: يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين، فإنها تُرفع بثبوت النون وتُنصب وتجزم بحذفها وقد ذكر الناظم ذلك كله في آخر المنظومة.

تنبيه آخر: الحاصل أن الإعراب يكون بما سبق من العلامات الأربع إلا في سبعة أبواب: الأسماء الستة، والتثنية، والجمع المذكر السالم، والجمع المؤنث السالم، وما لا ينصرف، والفعل المعتل، والأمثلة الخمسة، وأما المنقوص والمقصور فالتحقيق أنهما

=

وإِيْوَانَاتٌ؛ وكذلك: (المحرَّم) و(شَعْبان) و(رَمَضَان) و(ذُوْ القعدة) و(ابْنُ عِرْسٍ) و(ابنُ آوَى): مُحَرَّمات، وشَعْبَانَاتٌ، ورَمَضَانَاتٌ، وذواتُ القعدة، وبَنَاتُ عِرْسٍ، وبنات آوَى.

معربان بحركات مقدرة فهما كالمستثنى في الظاهر، وكذا نحو: يخشى ويدعو ويرمي في حالة الرفع، ونحو: يخشى فقط في حالة النصب.

تنبيه آخر: قد عُلم أن الأسماء الستة والتثنية والجمع المذكر السالم نابَت فيهما حروف عن حركات ومثلها الأمثلة الخمسة في حالة الرفع، وأن جمع المؤنث السالم وما لا ينصرف نابت فيهما حركة عن حركة، والفعل المعتل والأمثلة الخمسة ناب فيهما في حالة الجزم حذفُ حرف عن السكون، وكذا في حالة نصب الأمثلة الخمسة نابَ الحذفُ عن الحركة.

تنبيه آخر: قد عُلم أيضًا مما سبق أن الألفَ وقَعتْ علامة للنصب في الأسماء الستة خاصة، وللرفع في التثنية خاصة، والواوَ وقعت علامة للرفع في موضعين: الأسماء الستة والجمع المذكر السالم، والياء وقعت علامة للنصب في موضعين أيضًا: التثنية والجمع المذكر السالم، والكسرة علامة للنصب في الجمع المؤنث السالم خاصة، والفتحة علامة للجر فيما لا ينصرف خاصة، والحذف علامة للجزم في موضعين: الفعل المعتل والأمثلة الخمسة، وللنصب في الأمثلة الخمسة خاصة، فليُحفظ ذلك فإنه معين للطالب.

بَابُ جَمْعِ التَّكْسِيْرِ (١)

وكـــلُّ مـــا كُسِّـــرَ فـــي الجُمـــوعِ كالأُســـدِ والأبيـــاتِ والرُّبـــوعِ
فَهْـوَ نظيـرُ الفـردِ فـي الإعـرابِ فاسـمَعْ مقَـالي واتَّبِـعْ صَـوَابي

أي أن حكم ما لم يسلم فيه بناء الواحد من الجموع وهو الجمع المكسر حكم المفرد في إعرابه بالحركات السابقة سواء تغير بحركات فقط من غير زيادة ولا نقص

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": جمع التّكسير هو: ما تغيّر فيه نظم الواحد وبناؤه؛ لأَنَّ واحدَهُ يُكسَّر فيه كما يُكسر الإناء، ثمّ يُجمع على صيغة أُخرى.

والتّغيير الّذي يقع فيه على ثلاثة أَضْرُبٍ:

أَحَدُهَا: بزيادة؛ كقولك في جمع (ثَوْبٍ): أَثْواب.

الثّاني: بنقصان؛ كقولك في جمع (كتاب) و(إزارٍ): كُتُب، وأُزُر.

الثّالث: أَن يأتي على عَدَدِ حُرُوفهِ مع تغيير الحركة والسّكون؛ كقولك في جمع (رَهْنٍ) و(سَقْفٍ): رُهُن، وسُقُف.

وحكم إعراب هذا الجمع كإعراب واحده؛ في اعتقابِ حركات الإعراب عليه.

والألفاظُ الّتي بها الجمع تنقسم إلى قسمين:

قسمٌ وُضِعَ لأقلّ العدد.

وقسمٌ وُضِعَ للكثرة.

وحدّ القليل ما بين الثّلاثة إلى العشرة، والكثير ما جاوز ذلك.

وأبْنية جمع القِلّة أربعة؛ وهي:

(أَفْعُل): كـ(كَلْبٍ) و(أَكْلُبٍ).

و(أَفْعَال): كـ(جَمَلٍ) و(أَجْمَالٍ).

و(أَفْعِلة): كـ(رِدَاءٍ) و(أَرْدِيَةٍ).

و(فِعْلة): كـ(غُلَامٍ) و(غِلْمَةٍ).

وما سوى هذه الأربعة فهي جموع كَثْرةٍ، ويُسْتَعْمَلُ كُلٌّ منها في موضع الآخر مجازًا.

كالأسد بضم الهمزة وسكون السين في جمع أسد محركًا أم بها مع زيادة كأبيات وربوع في جمع بيت ورَبْع، أم بها مع نقص كالكتب والرسل في جمع كتاب ورسول. والربع: المنزل في الربيع، والمقال: القول، وقد أنصف الناظم رحمه الله تعالى حيث أمر باستماع مقاله كله واتباع الصواب منه فقط. والكاف في قوله: "كالأسد" في موضع نصب على الحال من عائد ما الموصولة وهو الضمير المستتر في "كسر" أي مماثلاً للأسد.

obeikandl.com

بَابُ حُرُوفِ الْجَرِّ

والجـرُّ فـي الاسـم الصـحيحِ المنصَـرِفْ ... بـأحرفٍ هُـنّ إذا مـا قيـلَ صِـفْ

مِـن وإلـى وفـي وحتـى وعَلـى ... وعَـن ومنـذُ كَـمْ وحَاشَـا وخَـلا

والبـاءُ والكـافُ إذا مـا زِيـدَا ... والـلامُ فاحفَظْهَـا تكـنْ رَشـيدَا

ورُبَّ أيضًـا ثـمّ مُـذْ فيمـا حَضَـرْ ... مِـن الزّمـانِ دونَ مـا منـهُ غَبَـرْ

تقـولُ مـا رأيتُـهُ مُـذْ يَومِنَـا ... ورُبَّ عبـدٍ كـيّسٍ مـرَّ بنَـا

قد سبق أن الجر يختص بالأسماء ولهذا قال الناظم: "والجر في الاسم" وقيده بالصحيح ليخرج المعتل وهو المنقوص والمقصور لما سبق أن الجر لا يظهر أثره فيهما، وبالمنصرف ليخرج ما لا ينصرف فإن جرّه يكون بالفتحة كما سيأتي في بابه، ثم الجر يكون إما بإضافة اسم إلى اسم كما سيأتي وإما بحروف تجر ما دخلت عليه وهي كما ذكره الناظم أربعة عشر حرفًا وما في قوله: "هنّ إذا ما" زائدة، وهن من وإلى كقولك: خرجت من الدار إلى المسجد، وفي: كاعتكفت في المسجد، وحتى نحو: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر:٥]، وعلى نحو: ركبت على الفرس، وعن: كسألت عن العلم، ومنذ في حاضر الزمان نحو: ما رأيته منذ اليوم، أو منذ يومنا هذا، وهكذا ماضيه نحو: رأيته منذ يومين، وحاشا وخلا في الاستثناء نحو: جاء القوم حاشا زيد وخلا عمرو، وكذا عدا كما سيأتي في الاستثناء بشرط أن لا تتصل بها ما المصدرية والباء الزائدة كمررت بزيد، وتكون أيضًا للقسَم كما سيذكره الناظم فيما سيأتي قريبًا، والكاف الزائدة أيضًا نحو: زيد كالأسد، وإلى الباء والكاف يعود ضمير التثنية في قوله: "إذا ما زيدا"، وما: زائدة وكذا اللام الزائدة نحو: المال لعمرو، ورب كقولك: رب عبد كيّس مر بنا أي حاذق، ومذ: في الزمان الحاضر فقط نحو: "ما رأيته مذ يومنا" كما مثّل به الناظم ومثله: مذ اليوم دون ما غبر من الزمان، أي مضى وهو بغين معجمة وقد تكون بمعنى بقي ويجوز أن تقرأ بالمهملة، فإذا قلت: ما رأيته مذ يومان أو مذ يوم كذا رفعت ما بعده.

تنبيه: ما ذكره الناظم من أن منذُ يجر بها الزمان الحاضر والماضي، ومذ لا تجر إلا الحاضر منه دون الماضي هو مذهب سيبويه لكن الأرجحَ عند ابن مالك وأتباعه التسوية بينهما، وإذا جرّا الماضي فهما بمعنى مِنْ، أو الحاضر فهما بمعنى في، ويجوز أيضًا رفع الاسم بعدهما على أنه مبتدأ مؤخر وهما الخبر وبالعكس.

تنبيه آخر: تختص حتى والكاف وربّ ومذ ومنذ بجر الاسم الظاهر فلا تقول: حتَّاه وكَهُ ورُبَّهُ ومُنذهُ، وكذا واو القسم وتاؤه بخلاف الباء الموحدة واللام وغيرهما فيجوز بك ولك ومنك وإليك وعليك وفيك وعنك.

obeikandl.com

[بَابُ (رُبَّ)] (١)

ورُبَّ تـــأتي أبـــدًا مُصَـــدَّرهْ ولا يَليهـــا الاســـمُ إلا نكِـــرَهْ

وتـــارةً تُضـــمَرُ بعـــدَ الـــواوِ كقـــولِهِم ورَاكـــبٍ بَجَـــاوي

أي وتختص ربَّ مع مشاركتها لسائر حروف الجر في الجر بأمور، منها أنها لا تقع إلى في صدر الكلام لأن أصل مجرورها مبتدأ ولهذا لا يتم الكلام حتى يخبر عنه كما سبق في: "رب عبد كيس مر بنا" بتقديمها بخلاف غيرها فإنك تقول مثلاً: خرجت من الدار إلى المسجد، فتقع من وإلى في أثناء الكلام، ومنها أنها لا تجر إلا النكرة كما سبق أن كل ما تدخل عليه رب فهو نكرة بخلاف غيرها فإنه يجر المعرفة والنكرة، كخرجت من الدار إلى المسجد مثلاً، ومنها أنه يجوز أن يُجَرَّ بها محذوفةً مضمرةً بعد واو يدل عليها كقول الشاعر (٢): [الطويل]

---

(١) قال ابن الصائع في "اللمحة في شرح الملحة": (رُبَّ): حَرْفُ جرٍّ؛ معناه: التّقليل، ويختصّ بدخوله على الظّاهر، وبالنّكرات دون المعارِف.

و(رُبَّ) تختصّ عن الحروف بوجوهٍ؛ منها:

أنّها لا تقع إلَّا في صدر الكلام.

وبدخولها على النّكرات.

وأنّه لا يجوز الاقتصار على النّكرة الّذي دخلت عليه حتّى تُوصف، كقولك: (رُبَّ عبدٍ ملكتُه).

(٢) قال ابن الصائع في "اللمحة في شرح الملحة": قائله: امرؤ القيس بن حجر الكندي من قصيدته المشهورة.

الشرح: "كموج البحر" في كثافة ظلمته، شبه الليل بموج البحر في شدة هوله، وعظيم ما ينالك من المخافة، "سدوله" السدول: الأستار، واحدها: سدل مثل: ستر وستور، "ليبتلي": ليختبر ويمتحن، "أنواع الهموم" ضروب الهموم.

المعنى: رب ليل شديد الهول أرخى علي ستور ظلامه مع أنواع الهموم والأحزان؛ ليختبرني أأصبر أم أجزع؟ قطعته ولم أبالِ بشيء.

الإعراب: "وليل" الواو واو رب، ليل: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، "كموج" جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليل، وموج

ولَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أرخى سُدُولَه عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي

أي ورب ليل، ومثله: "وراكب بجاوي" أي ورب راكب بَجاوي أي منسوب إلى بجا بفتح الباء الموحدة والجيم وهم قبيلة من العرب إبلُهُم مشهورة بالجُودة يسكنون برَّ سواكِن فيجوز كون البجاوي مجرورًا نعتًا للراكب ومنصوبًا مفعولاً به فهو نعت للمركوب.

=

مضاف، و"البحر" مضاف إليه، "أرخى" فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الليل، "سدوله" مفعول به لأرخى وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، "عليَّ" جار ومجرور متعلق بأرخى، "بأنواع" جار ومجرور متعلق بأرخى، "الهموم" مضاف إليه، "ليبتلي" اللام لام التعليل ويبتلي فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد اللام.

الشاهد: في "وليل" حيث حذفت رب بعد الواو، وبقي عملها وهو مطرد.

انظر: ابن الناظم ص١٥٣ في حروف الجر، وابن هشام ٢/ ١٠٣، وداود، والإصطهناوي، والأشموني ٢/ ٣٠٠، والمكودي ص٨٤، والسيوطي ص٧٣.

obeikandl.com

بابُ حروفِ القَسَمِ (١)

ثــمّ تَجُــرُّ الاســمَ بَــاءُ القَسَــمِ وَوَاوُهُ والتّــاءُ أيضًــا فــاعلَمِ
لكــنْ تَخُــصُّ التّــاءَ باســمِ اللهِ إذا تَعجَّبــتَ بــلا اشــتِبَاهِ

أي ومما يجر الاسم أيضًا حروف القسم الثلاثة المذكورة نحو: بالله ووالله وتالله لأفعلن كذا، والباء الموحدة هي الأصل ولهذا تجر الظاهر والمضمر نحو: بك لأفعلن، والواو والتاء بدل عن الواو، وتختص باسم الله تعالى وحده دون غيره نحو: تالله كما سبق وفيها معنى التعجب ولا يقال تالرحمن وندر قولهم: ترب الكعبة.

تنبيه: واو القسم كواو رب لفظًا والفرق بينهما أن واو القسم يجوز أن تقع بعد حروف العطف نحو: فوالله ووالله ثم والله بخلاف واو رب.

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": حروف القسم:

(الباء): وهي تدخل على الظّاهر والمضمر، وتأتي بعد فعل القسم، كقولك: (أقسمتُ بالله وبِهِ).

والواو بدلٌ منها، وهي تدخل على الظّاهر دون المُضمَر؛ فتقول: (والمصحف)، ولا تأتي بعد الفعل؛ وتوجيه الإبدال كون بعض معاني الباء للإلصاق، ومن معنى الواو العطف، وهو الجمع؛ فلمّا تقارَب معناهما وقع الإبدال فيهما.

وقيل: أشبهت الواو لقُرب المخرَج.

والتّاء هي بدلٌ من الواو، كما أبدلت من الواو في قولهم: (تُراث) و(تخمة) و(تهمة)؛ إذ اشتقاق هذه الكلمات من: (ورث)، ومن (الوخامة)، ومن (الوهم)، فعدلوا إلى الإبدال طلبًا للخفّة.

ولم تدخل التّاء إلّا على اسم الله تعالى، كقوله سبحانه: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء:٥٧] لأنّها بدلٌ من بدل، فلم تدخل إلّا على اسمٍ واحدٍ معظّم.

وهاء التّنبيه فهي عِوَضٌ من الواو، تقول: (ها الله لأفعلنَّ).

فالمُقْسِمُ هُنا قد نبّه السّامِع على تأكيد القسم؛ فهذا الحرف هُنا يقتضي تنبيهًا ومُنَبِّهًا ومُنَبَّهًا عليه.

وتعوّض - أيضًا - همزة الاستفهام، وألف القطع، كقولك: (ألله لتفعلنَّ ؟)، ويجوز ألّا يؤتى بحرف القسم ولا بالعوض منه فينتقل إلى النّصب، فتقول: (اللهَ)؛ فيكون من باب ما سقط فيه الجارّ وتعدّى الفِعْلُ فَنَصَبَ.

ويجوز القطع عن مراعاة الفعل، والحمل على الابتداء نحو: (ألله لأفعلنَّ) فيكون مبتدأً وخبرًا، كأنّك قُلْتَ: (اللهُ قسمي) أو (قسمي اللهُ)، ومنه قولُهم: (لَعَمْرُكَ) - بالضّمّ -.

بَابُ الإِضَافَةِ (١)

وقد يُجَرُّ الاسمُ بالإضَافَهْ كقولِهِم دارُ أبي قُحَافَهْ
فتارةً تأتي بمَعنى اللَّامِ نحوُ أَتَى عَبدُ أبي تَمَّامِ
وتارةً تأتي بمعنَى مِنْ إذا قلتَ مَنَا زيتٍ فَقِسْ ذاكَ وذَا

الإضافة ضم اسم إلى اسم لقصد تعريفه به أو تخصيصه ويسمى الأول مضافًا والثاني مضافًا إليه ويصيران بالإضافة كالاسم الواحد ولا يدخل الأول منهما التنوينُ

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": الإضافة هي: إمالة الشّيء إلى الشّيء ونسبته إليه؛ فالأوّل: مُضاف، والثّاني: مُضافٌ إليه، وينزّلان بالتّركيب الإضافي منزلة الاسم الواحد؛ ولذلك سقط التّنوين من الأوّل؛ لأنّه لا يكون حشوًا لكلمة؛ فالاسم الأوّل مُعْربٌ بما يقتضيه العامل، والثّاني مجرورٌ به دائمًا.

اعلم أَنَّ الإضافة تنقسم إلى قسمين: مَحْضَة، وغَيْر مَحْضَةٍ.

فالمحضة: تقع تارةً بمعنى (اللَّام)، وتسمّى إضافة المِلك، كقولك: (غُلام زيدٍ)، أو الاختصاص كـ(باب الدّار).

وتارةً بمعنى (مِنْ)، وتُسمَّى إضافة الجنس، ويكونُ الأوّل بعض الثّاني، كقولك: (خاتم فِضَّةٍ)؛ وهذا يجوز في إعراب المضاف إليه ثلاثة أوجهٍ:

جرُّه بالإضافة، ونصبه إمَّا على الحال أو على التّمييز وهو الأولى، واتباعه للأوّل إمَّا على الصّفة وإمَّا على البدل؛ مثاله: (خاتم حديدٍ) و(حديدًا) و(حديدٌ).

ومن شرطه أن يكون الأوّل نكرة، والثّاني معرفة؛ فيتعرَّفُ بإضافته إليه، وإن كانا نكرتين فالتّنكير بَاقٍ، كقولك: (طالبُ عِلْمٍ).

وغير المحضة هي: ما يُقَدَّرُ فيها التّنوين، ولا يتعرّف بها المضاف، كإضافة اسم الفاعل إذا أُريد به الحال أو الاستقبال، كقوله تعالى: ﴿ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾ [المائدة:٩٥]، والتّقدير في هذه الإضافة الانفصال والتّنوين؛ وأصلُ هذا الكلام: (هديًا بالغًا الكعبة)، وتقول: (مررت برجلٍ حَسَنِ الوجه) و(حَسَنٍ وجهًا) و(حَسَنٍ وَجْهُهُ).

ويجوز في الإضافة الّتي هي غير محضةٍ إدخال الألف واللَّام على المضافين، كقولك: (مررتُ بالرّجل الحسنِ الوجه)، كقوله تعالى: ﴿ وَالْمُقِيمِي الصَّلاةِ ﴾ [الحج:٣٥].

ولا التعريفُ بأل، وإذا أضفت اسمًا إلى اسم أعربت الأول منهما بما يستحقه من رفع أو نصب أو جر وجررت الثاني أبدًا فتقول: جاء غلامُ زيدٍ، ورأيتُ غلامَ زيدٍ، ومررت بغلامِ زيدٍ، وهكذا دار أبي قحافة وهو والد أبي بكر الصديق، فأبي: مجرور بإضافة دار إليه، والياء: علامة جره، وقحافة: مجرور بـ"أب"، والجارُّ للمضاف إليه عند سيبويه الاسمُ المضافُ كغلام ودار، وعند ابن مالك الحرف المقدر لأن الإضافة تكون تارة بمعنى اللام الدالة على المِلك والاختصاص كما مثلنا به وهو الأكثر، فالتقدير غلام لزيد ودار لأبي قحافة وعبد لأبي تمام وهو شاعر مشهور، وتارة تكون بمعنى من التي لبيان الجنس وذلك إذا أضيف الشئ إلى جنسه كخاتم حديدٍ وثوب حريرٍ ورطل زيتٍ، ألا ترى أنك لو نونت المضاف لقلت: خاتمٌ من حديد ورطلٌ من زيت، ومثله: مَنَا زيتٍ وهو اسم مفرد مقصور كعصا لغةٌ في المَنّ بالتشديد الذي هو رطلان، وقوله: "فقس ذاك" أي عبد أبي تمام، "وذا" أي منا زيت.

بابُ الأسماءِ التي تجرُّ بمعنى الإضافةِ [١]

وفـــي المُضَـــافِ مـــا يَجُـــرُّ أبـــدَا ... مثـلُ لَـدُنْ زيـدٍ وإن شـئتَ لَـدَى
ومنـــــهُ سُـــــبحانَ وذُو ومِثـــــلُ ... ومَـــعْ وعنـــدَ وأُولُـــو وكـــلُّ
ثـــمَّ الجِهَـــاتُ السّـــتُّ فـــوقُ وَوَرَا ... ويَمنَـــةٌ وعَكسُـــهَا بِـــلا مِـــرَا
وهكـــذا غيـــرُ وبعـــضُ وسِـــوَى ... فـــي كَلِـــمٍ شَـــتَّى رَوَاهَـــا مَـــن رَوَى

---

(١) قال ابن الصائع في "اللمحة في شرح الملحة": الأسماء المضافة إضافة معنويّةً؛ لازمة الإضافة، وغير لازمة.

فاللّازمةُ على ضربين: ظروف، وغير ظروف.

فمن الظّروف: (لَدُنْ)، وهو بمنزلة (عند)، وهو مع الظّاهر آخره ألفٌ، ومع المضمَر ينقلب ياءً؛ تقول: (لدى زيد ولديك)؛ فإذا استقبلها الألف واللّام تسقط نُونها، كقولك: (لدى الرّجل)؛ ومن العرب مَن ينصب بها.

وتكون بمعنى (مُنْذُ)؛ تقول: (ما رأيته من لَدُنْ غُدْوَةً).

(مِثْل): تسوية، وقد يَدْخُلُ عليه الكاف تأكيدًا للتّشبيه.

(مَعَ): كلمةٌ تَضُمُّ الشّيء إلى الشّيء، والغالب عليها الظّرفيّةُ، كقولك: (سِرْتُ مَعَ القوم) أي: في جَمْعِهِمْ.

(عِنْد): ظرف مكان، تقول: (كُنْتُ عِنْدَ زَيْدٍ)؛ وقد تكون ظرف زمان، كقولك: (كان هذا عند انتصاف النّهار).

(أولو): اسم لجمع أسماء الإشارة.

(كلّ): معناه العموم والإحاطة.

(فَوْقُ) و(تَحْتُ): هما ظرفان، وقد يكونان اسمين في قولك: (تحتُكَ رجلاك)؛ لأنَّ الرِّجْل هي التَّحْتُ نفسه، وكذا: (فوقَكَ بناءٌ حَسَن).

والجهات السِّت ظروف أمكنةٍ؛ ومنها: (يمين) و(شمال) و(أعلى) و(أسفل) و(قُبالَة) و(حِذاءَ) و(إزاء) و (تِلْقَاء) و(تِجاه) و(أمام) و(وراء) و(بين ذلك).

ومنها: (وسْط) - بسكون السّينوفتحها - ؛ والفرق بينهما: أنَّ المتحرِّكة السّين تقع فيما لا ينقسم، كقولك: (ضربت وَسَطَ رأسه)، والسّاكنة السّين تحلّ محلّ (بين)، تقول: (جلس وَسْط القوم).

(غَيْرُ): كلمةٌ بمعنى (سِوى)، ويستثنى بها بعضُ اختصاص من (كُلّ)، وبعض الشّيء: طائفةٌ مِنْهُ.

(سِوى) - تُضَمُّ سينه وتُفتح - : وهي تكون اسمًا وظرفًا؛ فإذا كانت اسمًا مُدَّت وقُصِرَت، ولا تُمَدُّ إلَّا إذا كانت مفتوحة السّين.

أي أن أكثر الأسماء يجوز أن تأتي مضافة كغلام زيد، ويجوز أن تقطع عن الإضافة بالتنوين والتعريف بأل كغلام والغلام، ومن الأسماء أسماء ملازمة للإضافة فلا تستعمل أبدًا إلا مضافة فتكون هي معربة بما يقتضيه الإعراب وما بعدها مجرورًا بها أبدًا، فقوله: "ما يجر أبدا" بفتح الياء صريح في أن المضاف هو الجار للمضاف إليه على رأي سيبويه وهو الأصح، وهي كلماتٌ شتى أي متفرقة ذكر الناظم بعضها وأشار إلى الباقي فتقول: جلست لدن زيد، أي عنده، وإن شئت لدى زيد لغتان، فمن الأولى قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف:٦٥] ومن الثانية قوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق:٣٥]، ولا يصح أن تقول جلست لدن أو لدى أو عند أو فوق أو تحتَ من غير أن تضيفها إلى زيد ونحوه وقس الباقي. وأما مع فالأكثر فتح عينها وقد تُسَكَّنُ كما في النظم ولا يخفى أن عكسَ فوق تحتُ وعكس وراء قدامُ وعكسَ يمنةً يسرةٌ وستأتي في باب الظروف، وسوى بكسر السين وضمها وستأتي في الاستثناء، وشتى غير منون لأنه لا ينصرف، ومما لم يذكره الناظم قولهم معاذ الله، وأي الناس جاءك، وجاءني كلا الرجلين، وكلتا المرأتين، وزيد شبه عمرو، ودون بكر، وسائر الناس أي باقيهم، وقيل إن سائرَ بمعنى جميع، وذاتُ اليمين، وأولاتُ الأحمال، ولَعَمْرُ الله ، وجلست بين القوم، ووسط الناس بفتح السين وقد تسكن ، وما أشبه ذلك.

تنبيه: "ذو": التي ذكرها الناظم هي السابقةُ في الأسماء الستة وذات: مؤنثة، "وأولو": يعرب إعراب الجمع المذكر السالم، فتقول: جاءني أولو الفضل، ورأيت أولي الفضل، ومررت بأولي الفضل بالياء، وأولات: مؤنثة ولهذا يعرب إعراب الجمع المؤنث السالم، كجاءني أولات حمل بضم التاء، ورأيت أولات حمل، ومررت بأولات حمل بكسرها، وزيدت الواو في أولو وأولاتِ كما زيدت في أولئك للفرق بينه وبين إليك في الرسم.

تنبيه آخر: المراد أن هذه الكلمات ملازمة للإضافة لفظًا أو تقديرًا فما قُطِعَ منها عُوّضَ التنوين كمثل ومنع وكل في نحو: هذا مثلٌ، وجاؤا معًا، ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ [النمل:٨٧]، ويجوز مراعاة معنى كلّ كهذه الآية ومراعاة لفظه نحو: ﴿إِنْ كُلٌّ إِلا كَذَّبَ الرُّسُلَ﴾ [ص:١٤].

بَابُ كَمِ الْخَبَرِيَّةِ (١)

واجـرُرْ بكـمْ مـا كنـتَ عنـهُ مُخبِـرَا مُعَظِّمًـــا لِقَـــدرِهِ مُكَثِّـــرَا
تقـولُ كَـمْ مـالٍ أفَادَتْـهُ يَـدِي وكـم إمَـاءٍ مَلَكَـتْ وأَعبُـدِ

اعلم أن كم تأتي تارة في الإخبار ومرة في الاستخبار فإن أخبرت بها غيرّك فمعناها حينئذ التكثيرُ أضفتَها إلى الاسم الذي بعدها كما مثَّل به الناظم أم لا، ولهذا ذكرها الناظم في الإضافة وجعلها هي الجارَّة، و"مكثرا" بالثاء المثلثة وضدها التقليل، وضد

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": (كَمْ): اسم موضوع لعدد مُبْهَمٍ جِنْسًا ومِقْدارًا؛ ولها موضعان: الخبر، والاستفهام.

فالخبرُ يقترن بالتّكثير؛ والعددُ مجرورٌ بها، ولزمت صدر الكلام لأنّها في الخبر بمنزلة (رُبَّ)؛ لأنَّ الشّيءَ يحمل على نقيضه فلم يتقدّم عليها شيءٌ سِوى حرف الجرِّ؛ لأنَّ الجارّ والمجرور كالشّيء الواحد.

ويحكم على موضعها بالرّفع تارةً، وبالنّصب أُخرى، وبالجرّ تارةً على ما يقتضيه العامل.

وهي تشبه الاستفهاميّة من وُجوهٍ، وتخالِفها من وُجوهٍ؛ وتوجيه المشابهة:

أنّهما يشتركان في لفظ الكميَّةِ، ويلزمان صدر الكلام، وأنّهما يشتركان في البِناء لتَضمُّنِهمَا معنى الحرف، وأنّهما يشتركان في احتياجهما إلى مُفَسِّرٍ لأجل إبهامهما، ويشتركان في جواز الحمل على اللّفظ، وتارةً على المعنى في الإفراد والجمع والتّذكير والتّأنيث.

ووجوه المخالَفة:

مِنْهَا: أنَّ الاستفهاميّة بمنزلة عَدَدٍ مُنوَّنٍ، نحو: (عشرين دِرْهمًا)، والخبريّة بمنزلة عَدَدٍ مُضافٍ؛ ويدلّ على ذلك: انتصاب مميّز الاستفهاميَّة، وانجرار مميّز الخبريّة.

ومنها: أنّ مميّز الاستفهاميّة فردٌ منصوبٌ، ومميّز الخبريّة جمع مجرور.

ومنها: أنَّ الاستفهاميّة تقتضي جوابًا؛ وجوابها: إعرابه يكون بحسب موضعها؛ فإذا قُلْتَ: (كم مالك؟) فجوابه: (عشرون)؛ والخبريّة لا تقتضي جوابًا؛ لأنّ المتكلِّم بها يُخْبِرُ عن نفسه.

ويجوز أن يأتي الاسم بعد الخبريّة مُفْرَدًا وجمعًا، كقولك: (كم عَبْدٍ ملكت) و(كم عبيدٍ).

التعظيم التحقيرُ وضد التكبير التصغيرُ، والتاء في "ملكت" تاء التأنيث الساكنة، وإن استفهمت غيرك بكم نصبتَ ما بعدها على التمييز ولهذا أخرها الناظم إلى باب التمييز.

تنبيه: أشار الناظم بقوله في المثالين: "كم مال" "وكم إماء" إلى أنه يجوز أن يقع الاسم الذي بعد من الخبرية مفردًا كمال وعبد وجمعًا كإماء وأعبُدٍ لأن كم موضوعة للعدد المجهول، وتمييز العدد المعلوم مجرور ومنصوب، والمجرور تارة يكون جمعًا كثلاثة أعبد، وتارة يكون مفردًا كمائة عبد، والمنصوب لا يكون إلا مفردًا كما أن تمييز العدد المنصوب كذلك فتقول: كم كوكبًا تحوي السماء، كما تقول: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف:٤]، و﴿ثَلاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف:١٥].

بابُ المبتدأ والخبرِ (١)

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": المبتدأ: كُلُّ اسمٍ ابتدأت به، وعرّيته من العوامِل اللّفظيّة لتسند إليه خبرًا يكون به جملةً تحصُل به الفائدة.

وهو وخبره - إذا لم يكن ظرفًا ولا جارًّا ومجرورًا - مرفوعان، كـ(الصُّلْحُ خَيْرٌ) فالمبتدأ مُعْتمد السّؤال، والخبر - من ذي (خير) - معتمد الفائدة.

وهو مرفوعٌ بالابتداء؛ والابتداءُ مَعْنىً لا لفظ، وهو وَصْفٌ؛ وذلك الوصفُ اهتمامُك بالمبتدأ وجعلك إيّاهُ أوّلاً لثانٍ، يكون الثّاني خبرًا عنه.

والخبر مرفوع بالمبتدأ فهو العامِل فيه.

ومن شرط الخبر أنْ يكون نكرة، فإنْ كان معرفةً فأنتَ مخيَّرٌ في جعلك أيّهما شئتَ المبتدأ، كقولك: (اللهُ رَبُّنَا)، وكقول الرّاجز:

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي

والمبتدأ يُشْبِهُ الفاعل مِنْ وَجْهٍ، ويخالفه مِنْ وَجْهٍ:

فالمشابهةُ: أَنَّهُمَا أَبَدًا مرفوعان لفظًا أو تقديرًا؛ وأَنَّهُمَا مُحَدّث عنهما.

والمخالَفةُ: أنَّ حديث المبتدأ بعده، وحديث الفاعل قبله؛ وأنَّ عامل الفاعل لفظيٌّ، وعامل المبتدأ معنويٌّ.

ويشترط في المبتدأ أَنْ يكون اسمًا، أو مُنَزَّلاً منزلةَ الاسم مُخْبَرًا عنه؛ والمنزّل منزلة الاسم قولهم: (تَسْمَعُ بِالمُعَيْدِيّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ) تقديره: سَمَاعك بالمعيديّ.

وأنْ يكون معرفةً إذْ لا طريق إلى معرفة الفائدة إلَّا به، فإذا لم يُعْرَف في نفسه فأحرى ألّا يعرف خَبَرَهُ؛ أو مقارنًا للمعرفة بتخصيصٍ أو فائدة؛ وذلك في سِتّة مواضع:

أوَّلها: أنْ يكون نكرة موصوفةً، كقوله تعالى: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾ [البقرة:٢٢١].

أو أَنْ يتقدَّم خَبَرُه عليه في الجارّ والمجرور أو الظّرف، كقولك: (لكَ مالٌ) و(عنده عِلْمٌ)؛ لأنَّ تقدّمه هُنا قَدْ أبطل كونُهُ صِفَةً.

أو يقع دُعاءً، كقوله تعالى: ﴿ سَلامٌ عَلَيْكُمْ ﴾ [الأنعام:٥٤] و﴿ وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾ [المطففين:١] فأفاد لتضمّنه معنى الفعل.

أو معتمداً على نفيٍ، كقولك: (ما أَحدٌ أفضل منك).

وإنْ فَتَحتَ النّطقَ باسمٍ مُبتَدَا فارْفَعْهُ والأخبارَ عنهُ أبَدَا

تقولُ مِن ذلكَ زيدٌ عَاقِلُ والصّلحُ خيرٌ والأميرُ عَادِلُ

المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية ليُخبَر عنه، والخبر ما تتم به فائدة الكلام، وهو وخبره مرفوعان كقولك: زيد عاقل، وزيد في الدار، وزيد عندك، وزيد قام، وزيد يقوم، فزيد في جميع هذه الأمثلة هو المبتدأ، وعاقل والجار والمجرور والظرف والفعل خبرُه في الجميع ولا يظهر فيه الرفع إلا إذا كان اسمًا ظاهرًا، وأما المبتدأ فلا يكون إلا اسمًا إما معرفة من أنواع المعارف الستة السابقة كقولك: الصلح خير، وزيد عاقل، وأنا مؤمن، وهذا كتاب، والذي جاءك فقيه، وغلام زيد قائم، ونحو ذلك، وإما نكرة تحصل بها الفائدة كقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ [البقرة:٢٢١] ونحو ذلك، وقد يكون للمبتدأ الواحد خبران فأكثر فترفع كلها كقولك: زيد فقيه عاقل أديب، ولهذا قال الناظم:

"فارْفَعْهُ والأخبارَ عنهُ أبَدَا"

تنبيه: عبارته توهم اشتراطَ فتح النطق بالمبتدأ وعدم تقديم الخبر عليه وليس كذلك كما سيأتي، وإنما مراده تجرده عن العوامل وحيث قُدّم الخبرُ فأصله التأخير، واحترزنا بقولنا المجرد عن العوامل عن مثل قولك: كان زيد قائمًا، وإن زيدًا قائمٌ، وظننت زيدًا قائم، لأن هذه العوامل تغير حكمه فكان ترفع الاسم الذي أصله المبتدأ وتنصب الخبر، وإنّ بالعكس، وظننت: تنصبهما معًا كما سيأتي في أبوابها، فلو أُدخل عليه ما لا يعمل أصلاً لم يُغيّر حُكمُه ولهذا قال:

ولا يَحُولُ حُكمُهُ مَتَى دَخَلْ لكنْ على جُملَتِهِ وهَلْ وبَلْ

=

أو على استفهام، كـ(هل فتًى فأقصده؟).

أو اختصاص بعملٍ، كقولك: «أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ».

أي ولا يتحول حكم المبتدأ إذا دخلت لكن الخفيفة على جملته أي عليه وعلى خبره كقولك: لكن زيد عاقل، وكذا هل كقولك: هل زيد قائم، وبل كقولك: بل زيد قاعد، وما أشبه ذلك مما يفيد معنى ولا يعمل شيئًا في جملة المبتدأ كهمزة الاستفهام ولولا ، وإنما احترزنا بالخفيفة عن المشددة فإنها تدخل على جملته فتنصب الاسم وترفع الخبر.

فائدة: "لا يحول" بالحاء المهملة أي يتحول ولكن فاعل دخل ولو قال دخلتْ لكان أظهر، وإنما قال: "على جملته" لأن المبتدأ مع خبره يسمى جملة اسمية كما سبق، والداخل عليها من العوامل إما أن يغير المبتدأ فقط أو الخبر فقط أو يغيرهما معًا.

obeikandl.com

[فصل تقديم الخبر] (١)

وقَـــدِّمِ الأخبـــارَ إذ تَســـتَفهِمُ كقــولِهِم أيــنَ الكَــريمُ المُــنعِمُ
ومثلُــهُ كيــفَ المــريضُ المُــدْنَفُ وأيّهــا الغَــادي متَــى المُنصَــرَفُ

اعلم أن الأصل تقديم المبتدأ على خبره ويجوز تقديم الخبر عليه كقولك: زيد في الدار، وفي الدار زيد. وقد يجب تقديم الخبر إذا كان من أسماء الاستفهام كقولك: أين الكريم المنعم، وكيف المريض المدنف، ومتى المنصرف، وكم مالك، فـ"أين" خبر مقدم "والكريم" مبتدأ مؤخر وهكذا ما بعدها وذلك لأن لاسم الاستفهام صدر الكلام.

فائدة: المدنف بكسر النون وفتحها يقال أدنفه المرض وأدنف المريض إذا لازمه المرض يتعدى ولا يتعدى.

وإنْ يكُــنْ بعــضُ الظّــرُوفِ الخَبَــرَا فَأوْلِــهِ النَّصــبَ ودَعْ عنــكَ المِــرَا
تقــولُ زيــدٌ خَلْــفَ عمــرٍو قَعَــدَا والصومُ يومَ السبتِ والسَّيرُ غَــدَا

قد ذكرنا أن الخبر إنما يرتفع إذا كان اسمًا ظاهرًا وأنه قد يكون غيرَ اسم فيبقى حينئذ على حكمه، وسيأتي أن الظرف منصوب فإذا كان الخبر ظرف مكان كأمام وخلف، أو ظرفَ زمان كيوم وغدًا رفعت المبتدأ ونصبت الخبر والظرف كما مثّل به الناظم، والخبر في الحقيقة ما يتعلق به الظرف.

تنبيه: الأسماء تنقسم إلى أسماء أعيان وأسماء معان فظرف المكان يصح أن يُخبر به عنهما كزيد خلفك، والعلم عندك، ولا يُخبر بظرف الزمان إلا عن المعاني فقط

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": خَبَرُ المبتدأ يجوز تقديمه إذا كان غَيْرَ مُسْتَفْهَمٍ به، كقولك: (عَالِمٌ زَيْدٌ بالأمر).

فإنْ كان اسم استفهام وَجَبَ تَقْدِيمُهُ، كقولك: (أَيْنَ زَيْدٌ ؟) و(مَتَى الصّيامُ ؟) و(كيف أَنْتَ؟)؛ لأنَّ أسماء الاستفهام لها صدرُ الكلام.

وقد يقع اسمُ الاستفهام مبتدأً؛ وذلك إذا وقع بعده فِعْلٌ أَوْ جارٌّ ومجرورٌ، كقولك: (أين تسكُن ؟) و(كم معك دِرْهَمًا ؟).

كالصومُ يوم السبت، والسيرُ غدا، وفي تمثيله بقوله: "زيد خلف عمرو قعدا " نظرٌ فإن الخبر فيه قعدا وخلفَ متعلق به لا خبر له.

وإنْ تَقُــلْ أيــنَ الأميــرُ جــالِسُ ... وفــي فَنَــاءِ الــدّارِ بِشْــرٌ مَــائِسُ

فجَــالسٌ ومَــائِسُ قــدْ رُفِعَــا ... وقـد أُجِيـزَ الرّفـعُ والنّصـبُ مَـعَ

قد سبق أن الخبر قد يكون غير اسم، وقد يكون اسم استفهام وجارًّا ومجرورًا وظرفًا، وأن الخبر هو ما تتِم به الفائدة فإذا أتيت بمبتدأ وأخبرت عنه باسم استفهام مقدَّم عليه كقولك: أين الأمير، وكيف زيد، أو بجار ومجرور أو ظرف متقدمين أو متأخرين كقولك: في الدار بشر وزيد خلفك، وما أشبه ذلك مما يعدُّ كلامًا مفيدًا ثم أتيت بعد تمام الكلام باسمٍ نكرة جاز لك أن تجعله الخبرَ فترفعها وتلغيَ اسمَ الاستفهام والجار والمجرور والظرف، وأن تجعلها حالاً فتنصبها كما سيأتي أن الحال منصوب وأنه يأتي فضلة منكرًا بعد تمام الجملة فتقول: أين الأمير جالسًا، وفي فناء الدار بشر مائسًا أي مائلاً، وفناء الدار ساحتها، وزيد خلفك قاعدًا، فلو أتيت بالاسم النكرة قبل تمام الكلام كقولك: متى قادم زيد، وزيد قاعد خلفك، وعمرو قائم في الدار لم يجز فيها إلا الرفع على أنها الخبر وذلك مفهوم مما مَثَّل به الناظم.

بابُ اشتغالِ الفعلِ عنِ المفعولِ بضميرٍ (١)

وهكـــذا إنْ قُلـــتَ زيـــدٌ لُمْتُـــهُ وخالـــدٌ ضـــرَبتُهُ وضِـــمتُهُ

فـــالرّفعُ فيـــهِ جَـــائزٌ والنّصـــبُ كلاهُمَـــا دَلَّـــتْ عليـــهِ الكُتْـــبُ

أي وهكذا يجوز الرفع والنصب إذا فتحت النطق باسم هو مفعولٌ في المعنى لفعل هو متأخرٌ عنه قد نصب ضمير ذلك الاسم كما مثّل به الناظم، فالرفعُ على أن زيدًا مبتدأ، و"لمته" خبره وهو جملة فعلية مركبة من فعل ماضٍ وفاعل وهو تاء المتكلم ومفعول به وهو الهاء التي هي ضمير زيد، والنصبُ على أنه مفعول لفعل مضمر ويسمى هذا استغالَ الفعل عن المفعول بضميره أي بضمير المفعول، فلو حذفتَ الهاء فقلت: زيدًا ضربت، تعين النصبُ على أنه مفعول متقدم لما سيأتي أن المفعول يجوز تقديمه على الفاعل وعلى الفعل أيضًا ولو لم يكن الاسم السابق مفعولاً في المعنى للفعل المتأخر عنه كقولك: زيد ضرب، وزيد يضرب، تعين الرفع على الابتداء.

تنبيه: "لُمتُهُ" بضم اللام "وضِمتُهُ" بكسر الضاد المعجمة، والضيم: الظلم، وإنما ضم أول لمته وكسر أول ضمته لأن عين لامَهُ يلومُهُ واو، وعين ضامه يَضيمه ياء، فأعطي الفاءُ عند إسناد الفعل إلى تاء الفاعل بعد حذف العين حركة مجانسةً للعين وهي الضمةُ في لمته والكسرة في ضمته.

تنبيه آخر: لا يخفى أن التشبيه بين نصب جالس وزيدًا لمته إنما هو في مجرد جواز النصب، وإلا فقد علم انتصاب جالس ومائس حالين، وزيدٍ وخالدٍ مفعولاً به.

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": هذه المسألة تُعرف باشتغال العامِل عن المعمول؛ فقولك: (زَيْدٌ لُمْتُهُ) فـ(زيدٌ) مبتدأ - وما بعده فِعْلٌ، و ضميرُ فَاعلٍ، وضمير مفعول - ، والجملة خبرٌ عنه.

فإنْ نصبت (زيدًا) نصبته على أنّه مفعولٌ، وليس العاملُ فيه الفعل الّذي بعده لاشتغاله بالضّمير المنصوب؛ بل بفعلٍ مُقدَّرٍ من جنس الفعل المُتأخّر عنه، كقولك: (أكرمتُ زيدًا أكرمته)، والرَّفعُ أجودُ من النّصب؛ لاستغنائه عن التّقدير

بَابُ الفَاعِلِ [١]

وكـــلُّ مـــا جـــاءَ مِـــنَ الأســـماءِ عَقِيـــبَ فعـــلٍ سَـــالِمِ البِنَـــاءِ
فارفَعْـــهُ إذْ تُعـــرِبُ فَهْـــوَ الفاعـــلُ نحـــوُ جَـــرَى المـــاءُ وجَـــارَ العَـــاذِلُ

أي والفاعل هو كل اسم جاء بعد فعل وقع منه، وهو أي ذلك الفعل سالمُ البناء أي باق على صيغته الأصلية، واحترز بقوله: "سالم البناء" عما يبنى لما لم يسم فاعله فإنه يتغير بناؤه كما سيأتي، وإعراب الفاعل الرفع كما مثّل به الناظم، وأشار بالمثالين إلى أنه لا فرق بين الفاعل الحقيقي كجار العاذل، ودخل زيد مما يقع الفعل منه باختياره، والمجازي كجرى الماء، وسقط الجدار، ولا فرق بين الفعل المعتل والصحيح.

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": الفَاعِلُ: كُلُّ اسم ذكرته بعد فِعْلٍ، وأسندتّ ذلك الفعل إليه إسنادًا صحيحًا، وجُعِلَ الفِعْلُ حَدِيثًا عنه، وكان في الإيجاب والنَّفي سواء.

فالفاعل مرفوع؛ وفي ذلك أقوالٌ:

قال الخليلُ: «الأصل فيما إعرابه الرّفع؛ الفاعل، وباقي المرفوعات محمولات عليه، ومشبَّهاتٌ به».

وقال سيبويه: «الأصل هو المبتدأ، والبواقي مشبّهة به».

وقال الأخفش: «كُلُّ واحِدٍ منهما أَصل بنفسه».

واحتجَّ الخليل عن مَذْهَبِهِ، وقال: «الفاعل بالرّفع أولى؛ لأنّك إذا قُلْت: (ضرب زَيدْ بَكرْ - بإسكان الكلمتين - لم يُعرف الضّارب من المضروب، وإذا قُلْتَ: (زَيدْ قَائِمْ) - بإسكانهما - عُلِمَ من نفس اللّفظتين أيّهما المبتدأ؛ فثبت أنَّ افتقار الفاعل إلى الإعراب أشدُّ؛ فوجب أنْ يكون هو الأصل».

واحتجَّ سيبويه أنْ قال: «قد ثبت أنّ الجملة الاسميّة مُقَدَّمَةٌ على الجملة الفعليّة؛ فإعراب الجملة الاسميّة يجب أن يكون مُقَدَّمًا على إعراب الجملة الفعليّة».

وقوله: (سالمُ البناء) احترازًا من مفعول ما لم يُسَمَّ فَاعِله.

وقيل: أُختير للفاعل الرّفع، وللمفعول النّصب؛ لثقل الضّمّة وخِفّة الفتحة؛ والفعلُ لا يُرْفَعُ به إلَّا فاعلٌ واحدٌ، ويُنصب به عِدَّةٌ من المفاعيل، كالمصدر، والمفعول به، والظّرفين، والمفعول له، والمفعول مَعَه، والحال؛ فَجُعِل المُسْتَثْقَلُ إعرابًا لَما قَلَّ، والمُسْتَخَفُّ إعرابًا لَما كَثُرَ.

وبقوله: "عقيب فعل" إلى أنه لا يكون الفاعل إلا عقيب الفعل فلو تقدم الفاعل في المعنى على فعله، نحو زيد قام، وعمرو يقوم، انتقل من باب الفعل والفاعل إلى باب المبتدأ والخبر، لأنه حينئذ جملة اسمية فيُقدر الفاعل في: قام ويقوم ضميرًا يعود إلى زيد يظهر في التثنية والجمع كقولك: الزيدان قاما والزيدون يقومون.

obeikandl.com

[فصل في توحيد الفعل] (١)

وَوَحِّـــدِ الفعـــلَ مَـــعَ الجَمَاعَـــهْ كقـــولِهِم سَـــارَ الرّجـــالُ السّـــاعَهْ

أي ووحد الفعل إذا أسندته إلى فاعل ظاهر ولو كان مثنى أو مجموعًا كما توحّد مع المفرد فتقول: قال رجلان، وقال رجال، كما تقول: قال رجل، ولا تقل قالا رجلان، ولا قالوا رجال فهذا الإفراد واجب عند إسناد الفعل إلى الفاعل الظاهر فإن أسندته إلى ضمير اسم متقدم قلت: الرجلان قاما، والرجال قاموا.

وإنْ تَشَـــأْ فَـــزِدْ عليـــهِ التّـــاءَ نحـــوُ اشـــتَكَتْ عُرَاتُنَـــا الشّـــتاءَ

أي وإذا كان الفاعل جماعة فوحد الفعل كما سبق ثم إن شئت قلت: سار الرجال الساعة باعتبار المعنى، وإن شئت ألحقت به تاء التأنيث فقلت: سارت الرجال أي جماعة الرجال، ومثله: "اشتكت عراتنا الشتاء" وهم جمع عار عن اللباس بالمهملتين، ويجوز أن يقرأ بالمعجمتين جمع غاز في سبيل الله تعالى.

تنبيه: أطلق الناظم جواز إلحاق التاء لفعل الجماعة وذلك مقيد بجمع التكسير فقط كما مثل به بخلاف نحو: جاء المسلمون، فلا يجوز إلحاقه التاء وبخلاف نحوِ: جاءت المسلمات، فلا تحذف منه التاء غالبًا.

وتُلحَـــقُ التـــاءُ علـــى التّحقيـــقِ بكـــلّ مـــا تَأنِيثُـــهُ حَقيقـــي
كقـــولِهِم جـــاءَتْ سُـــعادُ ضَـــاحِكهْ وانطلَقَـــتْ نَاقَـــةُ هنـــدٍ رَائِكَـــهْ

أي ما سبق من التخيير في إلحاق الفعل تاء التأنيث إنما هو في فعل الجماعة كما سبق، وأما فعل المفرد المذكر فلا يجوز إلحاق فعله التاء فلا تقول: قامت زيد،

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": فِعْلُ الفاعل يُوحَّدُ إنْ كان لمفردٍ، أو مثنّى، أو مجموع؛ فتقول: (جَاءَ زَيْدٌ) و(جاءَ الزّيدان) و (جاء الزّيدون) و(ذهب القوم) ولا يقال: (ذَهَبَا الزّيدان) ولا(ذهبوا القوم)؛ لامتناع عَوْد الضّمير على غير ذي ضميرٍ، ولا يقع ذلك إلّا إذا تَأخَّر الفعل عن الاسم، كقولك: (زَيْدٌ ذَهَبَ) و(الزَّيدان ذَهَبَا) و(الرّجال ذهبوا)؛ فضمير الفاعل مُسْتَتِرٌ في هذه الأفعال؛ لأنَّ الفعل لا يخلو من فَاعلٍ إمَّا ظاهرًا، وإمّا مُضْمَرًا.

والمؤنث إن كان تأنيثه مجازيًا جاز إلحاقه التاء ولم يلزم كطلعت الشمس وطلع الشمس، وإن كان حقيقيًا حيوانًا له فرج لزمت كما مثل به الناظم.

فائدة: قوله "وتُلحِق" هو بضم التاء وكسر الحاء ليناسب، "ووحّد"، ويجوز فتح الحاء بالبناء لما لم يسم فاعله، و"سعاد" غير منون لأنه لا ينصرف، و"راتكه" بالتاء المثناة فوق، يقال: رَتَكَ البعيرُ يرتُكُ كنَصَرَ ينصُرُ إذا انطلق راتكًا أي راكضًا محركًا أعجازه.

تنبيه: أطلق الناظم لزوم التاء فيما تأنيثه حقيق وهو مقيد بالفعل المتصل بفاعله كما مثّل به فإن انفصل عنه جاز حذف التاء نحو: أتى القومَ هندٌ، ومفهومه أنها لا تلزم في غير ذلك وليس كذلك بل تلزم أيضًا إذا كان الفاعل ضميرًا يعود إلى مؤنث متقدم وإن كان تأنيثه مجازيًا كالشمس طلعت فلا يجوز الشمس طلع.

تنبيه آخر: الحاصل أن التاء تلزم في موضعين حيث كان الفاعل حقيقي التأنيث واتصل بفعله كجاءت سعاد، أو ضمير مؤنثٍ يعود إلى متقدم وإن لم يكن حقيقي التأنيث كالشمس طلعت، ويجوز الحذف والإثبات حيث كان الفاعل جمعَ تكسير كسار الرجال، أو مفردًا غير حقيقي التأنيث كطلع الشمس أو منفصلاً عن فعله كأتى القومَ هندٌ، والرابع حيث كان الفعل نِعْمَ وبئس كنعم المرأة هند، ونعمت المرأة هند، ولم يذكره الناظم رحمه الله.

وتُكسَرُ التّاءُ بلا مَحالَهْ في مثلِ قَدْ أَقبَلَتِ الغَزالَه

وقد سبقت الإشارة إلى شرح هذا البيت عند قوله: "وإن تلاه ألف ولامُ" لأنه من قاعدة التقاء الساكنين، ومنه: ﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ﴾ [الحجرات:١٤].

فائدة: قوله: "بلا محاله" أي بلا مانع، والغزال: الظبي كما سبق في مثال: أقبل الغلام كالغزال، ولا يقال الغزالة بالهاء إلا للشمس ففي تمثيله نظر.

بَابُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ (١)

واقـــضِ قضـــاءً لا يُـــرَدُّ قائِلُـــهْ بـــالرّفعِ فيمـــا لـــم يُسَـــمَّ فاعِلُـــهْ
مِـــن بعـــدِ ضَـــمِّ أوّلِ الأفعـــالِ كقـــولِهم يُكتَـــبُ عهـــدُ الـــوَالي

أي احكم للمفعول الذي لم يسم فاعله بالرفع إقامةً له مُقامَ الفاعل المجهول، وإذا أريد بناء الفعل له ضم أوله مضارعًا كان كما مثّل الناظم، أو ماضيًا: كضُرب زيد وكُتب العهد.

تنبيه: لم يزد الناظم على ضم أول الفعل ولا بد مع ذلك من كسر ما قبل آخره إن كان ماضيًا كضرب، وفتحه إن كان مضارعًا كيكتب.

تنبيه آخر: إذا بني الفعل المتعدي إلى مفعولين كسقى زيد عمرًا لبنًا لما لم يسم فاعله لم يرفع إلا واحدًا كما لا يكون الفاعل إلا واحدًا فانصب الثاني فتقول: سُقي عمرو لبنًا، فإن كان الفعل لازمًا ناب عنه المصدر نحو: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة:١٣].

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": المفعول الّذي لم يُسَمَّ فَاعِلُهُ يقوم مقامَ الفاعل المحذوف؛ وذلك للعلم به، أو الجهل به، أو لتَعْظِيمِهِ، أو لتحقيره؛ فينوب عنه فيما له من الرّفع، ولزوم الفِعل، ووجوب تأخيرِهِ عنه.

وغُيّرت له صيغةُ الفعل المسند إليه؛ ليعلم أنّه ليس بفعل الفاعل؛ وذلك بضمّ أوّله؛ فإنْ كان ماضيًا كُسِرَ ما قبل آخره، فتقول: ضُرِب الرَّجُلُ؛ وإنْ كان مضارِعًا فُتِحَ ما قبل آخره، فتقول: (يُضْرَبُ).

فإنْ كان ثُلاثيًّا مُعْتَلّ العين، وبُنِيَ لِمَا لَم يُسَمَّ فاعله، وَجَبَ تخفيفُهُ من استثقال الكسرة بعد الضّمّة، فألقيت حركة الفاء، ونقلت حركة العين إليها، فتقول في (قال) و(باع): قِيلَ، وبِيعَ؛ وكان الأصل: (بُيِعَ) و(قُولَ)، فاستثقلت كَسْرةٌ على حرف علّةٍ بعد ضمَّةٍ، فَأُلْقِيَت الضّمّةُ، ونُقِلَت الكسرة إلى مكانها، فَسَلِمت الياءُ من (بِيعَ)؛ لسكونها بعد حركةٍ تُجانِسُهَا، وانقلبت الواو ياءً من (قِيلَ)؛ لسكونها بعد كسرة، فصار اللّفظ بما أصله الياء، كاللّفظ بما أصله الواو.

وبعض العرب ينقل، ويشير إلى الضّمّ مع التّلفّظ بالكسر، ولا يغيّرْ الياء، وَيُسمَّى ذلك إشمامًا.

ومن العرب من يخفّف هذا النّوع بحذف حركة عَيْنِهِ، فإنْ كانت واوًا سَلِمَتْ.

وإن يكـــن ثـــانِي الثُّلاثـــيِّ أَلِـــفْ فاكسِـــرْهُ حـــينَ تَبتَـــدي ولا تَـــقِ
تقـــولُ بِيـــعَ الثّـــوبُ والغُـــلامُ وكِيـــلَ زَيـــتُ الشّـــامِ والطّعـــامِ

أي أن ضمَّ أول الفعل الماضي إنما هو إذا كان صحيح العين فإن كان عين ماضيه ألفًا سواء كانت منقلبة عن ياء كباع وكال، أو عن واو كقال يقول وساق يسوق كُسر أوله وقُلبت الألف ياء نحو: بيع الثوب، وكيل الطعام، وقيل وسيق.

تنبيه: ما ذكره الناظم لا يختص بالثلاثي بل يأتي أيضًا في نحو: انقاد واختار، فيقال انقيد واختير، وما ذكره أيضًا من كسر أوله غيرُ لازم بل يجوز إشمام الضم كما قرئ بهما في نحو: قيل وسيق.

بَابُ المَفْعُولِ بِهِ (١)

والنّصــبُ للمفعــولِ حُكــمٌ وَجَبَــا كقــولِهم صَــادَ الأميــرُ أرنَبَــا

وربمــا أُخِّــرَ عنــهُ الفَاعــلُ نحـوُ قـدِ استَوفَى الخَـرَاجَ العَامِـلُ

وهذا ظاهر لا يحتاج إلى شرح، وأوجب بضم الهمزة وكسر الجيم، و"الخراج": أجرة الأرض، وإنما جعل النصب إعراب المفعول ليُفرَقَ بينه وبين الفاعل، والأصل أن يؤتى بالفعل ثم الفاعل ثم المفعول كصاد الأمير أرنبًا، ويجوز تقديم المفعول على الفاعل كما مثّل به وعلى الفعل أيضًا نحو قوله: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة:٨٧].

وإنْ تقُــلْ كلَّــمَ موســى يَعلَــى فقــدِّمِ الفاعــلَ فَهْــوَ أولَــى

أي إنما يجوز تقديم المفعول إذا لم يُخَف اللَّبْسُ فإن خيف التباس الفاعل بالمفعول لعدم ظهور الإعراب فيهما معًا كما مثَّل به وجب أن يكون الفاعل أوَّلهما، فلو ظهر الإعراب في أحدهما نحو: كلم موسى زيد، أو في تابع أحدهما نحو: كلم موسى الكليم يعلى، أو دل الفعل على الفاعل كأرضعت الصغرى الكبرى جاز تقدم المفعول لأمْنِ اللَّبْسِ.

---

(١) قال ابن الصائع في "اللمحة في شرح الملحة": المفعول به: كلّ اسم اتّصل به تعدّي الفعل فَنَصَبَهُ؛ فهو ما انتصب بعد تَمامِ الكلام إيجابًا أو نفيًا، مثل (ضَرَبْتُ زَيْدًا) و(مَا ضَرَبْتُ عَمْرًا) و(هَلْ رَأَيْتَ خَالِدًا؟)، وكلّ ما جاء من باب المفاعَلة، كقولك: (ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا)، فالمنصوب مرفوعٌ في المعنى؛ لأنّك تقول: (تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو)؛ فإن اختصَّ أحدهما بمعنى الفاعليّة، كان الآخَرُ منصوبًا بالمفعوليّة، كقولك: (عاقبت اللِّصَّ).

وشرط المفعول: أَنْ يكون آخِرًا؛ لأنَّهُ فضلةٌ في الكلام، ومرتبة الفاعل أنْ تكون وسطًا، فإنْ توسَّط المفعول، أو قُدِّم على الفعل؛ فذلك للاهتمام به.

قال سيبويه - عقيب ذكر المفعول - : «يقدِّمون في كلامهم ما هم ببيانه أهمّ وأَعْنَى» على هذا الحكم تَقَدُّمُه على الفاعل، كقولك: (ركب الفرسَ الأميرُ) اهتمامًا بذكره.

وكذلك تَقَدُّمُهُ، كقولك: (عَمْرًا ضَرَبَ زيدٌ) ومرتبة مجيئه بعد الفاعل الأصيل.

بابُ ظننتُ وأخواتِها (١)

وكُـــلُّ فعـــلٍ مُتَعَـــدَ يَنصِـــبُ مفعولَـــهُ مثـــلُ سَـــقَى ويَشـــرَبُ

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": هذه أفعال القلوب؛ وهي تدخل على المبتدأ والخبر فتَنْصِبُهُمَا جميعًا؛ وهي: (ظَنَنْتُ) و(رَأَيْتُ) و(وَجَدْتُ) و(عَلِمْتُ) و(حَسِبْتُ) و(خِلْتُ) و(زَعَمْتُ).

فـ(خال) لا بمعنى تكبَّر، كقولك: (خِلْتُ زيْدًا صديقًا).

و(ظنّ) لا بمعنى اتّهم، نحو (ظننت عمرًا صادقًا).

و(حَسِبَ) لا من صار أَحْسَبَ، أي: ذا شُقْرةٍ، أو حُمْرَةٍ وبياضٍ كالبَرص.

و(زعم) لا بمعنى كَفَل أو سَمِنَ أو هَزُل، كقولك: (زَعَمْتُ بَكْرًا مقيمًا).

و(عَلِمْتُ) لا لإدراك المفرد وهو العِرفَان، نحو: (علمت خالدًا مُحْسِنًا).

و(وَجَدْتُ) لا من وجدَان الضَّالّة، كقولك: (وجدت محمَّدًا عالمًا).

و(رأيت) لا من قولهم: (رأيته) إذا رماه فأصاب رئته، كـ(رأيت الأميرَ عادلاً).

وقيل: (عَدّ) و(أَلْفَى) يجريان مجرى هذه الأفعال؛ فـ(عَدَّ) لا بمعنى (حَسَبَ).

ومنه (جَعَل)، كقولك: (جَعَل زَيْدٌ عَمْرًا صَدِيقًا).

فهذه الأفعال معانيها قائمة بالقلب؛ وكُلُّ ما جاز أنْ يكون خبرًا لمبتدأ يجوز أنْ يكون المفعول الثّاني لهذه الأفعال.

وتختصّ هذه الأفعالُ - سِوَى (هَبْ) و(تَعَلَّم) - بالإلغاء والتّعليق.

فالإلغاءُ هو: ترك إعمال الفعل؛ لضعفه بالتّأخير، أو التّوسّط بين المفعولين، كقولك مع التّأخير: (زَيْدٌ عَالِمٌ ظننت)، ومع التّوسّط: (زَيْدٌ ظننت عَالِمٌ).

فالمثال الأوّل: يجوز فيهما الرّفع والنّصب، والرّفعُ أجود؛ لتأخير الفعل عنهما، فعودُهما إلى الابتداء أَوْلى.

والمثال الثّاني: يجوز فيهما الرَّفعُ والنّصب، والنّصب أجود؛ لعمل الفعل في بعض الجملة.

والتّعليق هو: ترك إعمال الفعل؛ لفصل ماله صدر الكلام بينه وبين معمولِه، كقولك: (علمت لزيدٌ ذاهبٌ) و(علمتُ أزيدٌ أخوك أم عمرٌو ؟)، فقد تعلَّق (عمله) بلام الابتداء وهمزة الاستفهام، أو بـ(ما) النّافية، كقولك: (علمت ما زيدٌ ذاهبٌ)، أو بالقسم، كقولك: (علمت واللهِ الْعِلْمُ نَافِعٌ).

لكـــنَّ فعـــلَ الشـــكِّ واليَقـــينِ يَنصِـــبُ مفعـــولينِ فـــي التَّلقـــينِ
تقـــولُ قـــدْ خِلـــتُ الهِـــلالَ لائحَـــا وقـــدْ وجَـــدتُ المُستَشَـــارَ ناصـــحَ
ومـــا أظـــنُّ عـــامِرًا رفيقَـــا ولا أرَى لـــي خالـــدًا صَـــديقَا
وهكـــذا تَصـــنَعُ فـــي عَلِمْـــتُ وفـــي حَسِـــبْتُ ثـــم فـــي زَعَمْـــتُ

أي أن الفعل ضربان لازم ومتعد، فاللازم ما لا يتجاوز بنفسه إلى مفعوله كقام زيد، وخرج عمرو، والمتعدي بخلافه فيرفع فاعله وينصب مفعوله كما سبق أن الفاعل مرفوع وأن النصب للمفعول حكم واجب فأعاده هنا توطئة، وعلامة الفاعل أن تجعل محله تاء المتكلم كأشبعت الضيف، وعلامة المفعول أن تجعل محله ياء المتكلم كأشبعني الرغيف.

ثم المتعدي قد يتعدى إلى مفعول واحد كشرب زيد لبنًا، وإلى اثنين كسقى زيد عمرًا لبنًا وإلى ذلك أشار بقوله: "سقى ويشرب" لكن يجوز حذف المفعول الواحد كشرب زيد، والاقتصار على أحد المفعولين كسقى زيد عمرًا، إلا في باب ظن وأخواتها وهي أفعال الشك واليقين، فإنه لا يجوز حذف المفعولين معًا ولا الاقتصار على أحدهما، وقد ذكر الناظم منها سبعة، ثلاثة للظن وهي ظن وخال وحسب، وثلاثة لليقين وهي علم ووجد ورأى، وواحدًا يحتملهما وهو زعم، وأمثلتها ظاهرة من النظم، ولا يجوز أن تقول خلت الهلال فقط ولا خلت فقط وكذا غيرها.

تنبيه: لعله مثّل بالماضي منها كخلت ووجدت، وبالمضارع كأظن وأرى ليشير إلى أن كل ما يتصرّف من هذه الأفعال من مضارع أو فعل أمر أو اسم فاعل أو نحوه حكمه حكم الماضي كأظن وتظن وأنا ظان زيدًا عالمًا.

تنبيه آخر: إنما امتنع حذف مفعولي ظن وأخواتها والاقتصار على أحدهما لأنها إنما تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما معًا كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فكما لا يجوز الاقتصار على المبتدأ دون خبره ولا عكسه فكذا لا يحذف أحدهما هنا لأنهما يقصد بهما ما يقصد بالمبتدأ والخبر من الإفادة، ولعل معنى قوله: "في التلقين" أي في إعلام غيرك بما في قلبك ولهذا تسمى أفعال القلوب لقيامها بها.

تنبيه آخر: قد علم أيضًا أن المبتدأ يجب أن يكون اسمًا وأن الخبر قد يكون اسمًا وقد يكون فعلاً وجارًا ومجرورًا فكذلك هنا يجب أن يكون المفعولُ الأول اسمًا لأن أصله مبتدأ وكل ما جاز أن يكون خبرًا للمبتدأ جاز أن يكون مفعولاً ثانيًا هنا كقولك: ظننت زيدًا قام، وفي الدار وعندك.

تنبيه آخر: قد سبق أن المفعول منصوب سواء تقدم عليه الفعل أم تأخر، وتختص هذه الأفعال بجواز رفع ما تقدم عليها على الابتداء كقولك: زيدٌ أظن قائمًا.

obeikandl.com

بَابُ اسْمِ الفَاعِلِ (١)

وإنْ ذَكَـــرْتَ فـــاعلًا مُنوَّنَـــا فَهْـوَ كمـا لـو كـانَ فِعـلًا بَيِّنَـا
فـارفَعْ بـهِ فـي لازمِ الأفعـالِ وانصِـبْ إذا عُـدّي بكـلّ حَـالِ
تقـولُ زيـدٌ مُسـتوٍ أبـوهُ بـالرّفعِ مثـلُ يسـتَوي أخـوهُ
وقُـلْ سـعيدٌ مُكـرِمٌ عثمانَـا بالنصـبِ مثـلُ يُكـرِمُ الضِّـيفَانَا

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": هو: ما يشتقّ من فعل الفاعل؛ فإنْ كان اشتقاقه من لازمٍ كان ما بعده مرفوعًا، كقولك: (زيدٌ شريفٌ أبوه)؛ وإنْ كان من متعدٍّ عَمِلَ عَمَل الفعل المضارع؛ لشبهه به في عِدَّة الحروف، وهيئة الحركة والسّكون، فـ(ضارب) يُضَاهي (يَضْرِبُ) في كون كلٍّ منهما رُباعيّ الحروف، ثانيهما ساكن، وما عداه متحرّك؛ فلمَّا اشتبها من هذا الوجه أُعْرِبَ الفعل المضارع من بين الأفعال، وعمل هذا الاسم عمله في الحال والاستقبال؛ وهو لا يعمل إلَّا إذا كان معتمدًا على ما قبله من مبتدأ، كقولك: (هذا ضارب زيدًا).

أو يكون على موصوف، كقولك: (مَرَرت برجلٍ ضاربٍ زَيْدًا)؛ أو على صاحب الحال، كقولك: (هذا عمرٌ ضاربًا زيدًا)؛ أو على همزة الاستفهام، كقولك: (أضاربٌ صاحبك زيدًا؟)؛ أو على (ما) النّافية، كقولك: (ما ضاربٌ زيدٌ عمرًا.

ولا يعمل إذا كان بمعنى الماضي عَمَل الفعل، بل يجرّ ما بعده، فتقول: (هذا ضاربُ زيدٍ أَمْسِ)؛ خلافًا للكسائيّ، والآية الكريمة الّتي احتجّ بها من قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف:١٨] فحكاية حَالٍ ماضية بمنزلة قوله تعالى: ﴿هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [القصص:١٥]، وليس بحاضرٍ بل هو على الحكاية.

وإنْ جرى على غير من هو له برز الضّمير، كقولك: (زيد هند ضاربها هو)، فإنْ نصبت هندًا، فقلت: (زَيْدٌ هِنْدًاضاربها) جاز ولم تحتج إلى إبراز الضّمير.

ولا يتعرَّف بما يضاف إليه من المعارف إذا كان للحال والاستقبال؛ لأنّه يعمل عمل الفعل، والفعل نكرة؛ فكذلك ما وَقَعَ موقعه، وكذلك وَقَعَ صِفَةً للنّكرة، وحالاً للمعرفة، كقولك: (مررتُ برجلٍ ضاربٍ عمرٍو غَدًا)؛ ولا يجوز ذلك وأنت تريد الماضي؛ لأنّه لا يتعرّف بما أُضيف إليه، والمعارِف لا تكون أحوالاً ولا صفات النّكرات.

أي أن اسم الفاعل المشتق من الفعل كقائم وضارب وغيرهما إذا نُوّنَ كان بمنزلة الفعل المضارع فترفعُ به الفاعل من الفعل اللازم وتنصب به مع ذلك المفعولَ من الفعل المتعدي، فتقول في اللازم: زيد قائم أبوه كما تقول: زيد يقوم أبوه، ومثله: مستو أبوه من الاستواء، ويوجد في بعض النسخ مشتر أبوه من الشراء وهو ضعيف لأنه يكون حينئذ مثالاً للمتعدي فيبقى اللازم بلا مثال ويتكرر مثال المتعدي، وتقول: زيد ضاربٌ أبوه عمرًا، كما تقول: زيد يضرب أبوه عمرًا، ومثله: سعيد مكرم عثمانَ.

تنبيه: ذكرنا أن اسم الفاعل إذا نوّن كان بمنزلة الفعل المضارع لأنه كالمضارع صالح للحال والاستقبال، ولأن المضارع يشبهه في حركاته وتجدد حروفه، فمتى كان اسم الفاعل بمعنى الماضي لم ينون بل يضاف إلى مفعوله كقولك: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ، فيدل على أنه قد ضربه بخلاف قولك: هذا ضاربٌ زيدًا بالتنوين فإنه يدل على أنه لم يضربه.

بَابُ الْمَصْدَرِ (١)

والمَصـــدرُ الأصـــلُ وأيُّ أصـــلِ ومنـــهُ يـــا صَـــاحِ اشـــتقاقُ الفعـــلِ
وأوجَبَـــتْ لـــهُ النّحـــاةُ النَّصـــبَا كقـــولِهم ضـــربْتُ زيـــدًا ضـــربَا

أي أن المصدر هو الأصل الذي اشتُقت منه الأفعال والصفات لأنه هو في الحقيقة الفعل المعنوي والقيام والقعود والضرب مثلاً هي الفعل الصادر من قام وقعد وضرب وإنما الفعل اللفظي كقام وقعد وضرب والصفات كقائم وقاعد وضارب إخبار عنه فذكرها يغني عن ذكره، فإذا ذكر معها صار تأكيدًا ووجب نصبه لأنه المفعول في الحقيقة ويسمى المفعول المطلق، فإذا قلت: قام زيد قيامًا فكأنك قلتَ أحدث زيد قيامًا، وقام يغني عن قولك قيامًا، وإنما ذكرته تأكيدًا كما في: ﴿وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب:٥٦].

فلو ذكر المصدر مع غير المشتقات منه نحو: أعجبني قيام زيد لم ينتصب وإن كان لفظه لفظَ المصدر لأن أعجبَ لا يدل عليه فلا يكون ذكره تأكيدًا له وبهذا خَص وجوب النصب بنحو: ضربت زيدًا ضربًا، نعم إذا اتحد اللفظان في المعنى قام أحدهما مقام الآخر، فتقول: جلس زيد قعودًا وقعد جلوسًا.

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": المصدر: اسمٌ يقع على الأحداث، كـ(الضّرب) و(القتل) و(الإكرام)؛ وهو أصل الأفعال، وسُمِّيَ مصدرًا؛ لصدورها عنه، وهو المفعول المطلَق.

والمفاعيل خمسةٌ؛ لأنَّ الفاعل لا بُدَّ له من فِعلٍ به صار فاعلاً؛ وذلك أصله المصدر، كقولك: (ضربت زيدًا ضربًا) ولا بُدَّ لذلك من الوقوع بغيره؛ وهو المفعول به، وهو مقيّدٌ بالباء - كما تقدَّم - ، ولا بُدَّ لوقوع ذلك من وَقْتٍ وَمَكَانٍ؛ وهو المفعول فيه، ولا بُدَّ لذلك الفاعل من غَرَضٍ فَعَلَ الفِعْلَ لأجله؛ وهو المفعول له، ويحتمل مصاحبًا لِمَا يقتضيه الحال؛ وهو المفعول مَعَه؛ فكلٌّ منها مُقَيَّدٌ بشيء.

والمصدر: اسمٌ مبهَم يقع على القليل والكثير، ولا يثنَّى، ولا يجمع؛ لأنَّه بمنزلة اسم الجنس، والجنس لا يثنَّى ولا يُجمع؛ فإنْ كان المصدر لعدد المرّات جاز تثنيته وجمعه، كقولك: (ضربت ضَرْبَتَيْنِ) و(ضَرَبَاتٍ) بدخول تاء التّأنيث في واحده فأشبه أسماء الأجناس المحدودة، كـ(القَمْحَةِ) و(التّمرة).

وقـــدْ أُقـــيمَ الوصـــفُ والآلاتُ مَقَامَـــهُ والعـــددُ الإثبَـــاتُ

نحـــوُ ضـــربْتُ العبـــدَ ســـوطًا فَهَـــرَبْ واضـــرِبْ أشـــدَّ الضّـــربِ مَـــنْ يَغْشَـــى الرِّيَـــبْ

واجلِـــدْهُ فـــي الخمـــرِ اربعـــينَ جَلـــدَهْ واحبِســـهُ مثـــلَ حـــبسِ زيـــدٍ عبـــدَهْ

أي وقد يُقام مُقام المصدر في انتصابه أشياءُ منها وصفه كضربته شديدًا أي ضربًا أشد الضرب، وكذا قوله: "واحبسه مثل" أي حبسًا مثل "حبس مولى عبده" لأن فيه معنى التشبيه، ومنها الآلة التي فُعل بها كضربته سوطًا أو عصًا، ومنها عدده كضربته ضربتين ومنه قوله: "واجلده في الخمر أربعين جلده".

تنبيه: لعله إنما خص العدد بالإثبات دون النفي لأنك لو قلت مثلاً: ما جلدته أربعين عقَّبته بالإضراب فقلت مثلاً: بل عشرين فصار نيابةُ العدد عن المصدر ملازمةً للإثبات، و"الريب" مواضع التُّهم، وهمزة أربعين في النظم موصولة لإقامة الوزن، و"مقامه": بضم الميم الأولى.

وربَّمـــا أُضـــمِرَ فعـــلُ المصـــدرِ كقـــولِهم سَـــمعًا وطَوعًـــا فـــاخبُرِ

ومثلُـــهُ سَـــقيًا لـــهُ ورَعيَـــا وإن تَشـــأْ جَـــدْعًا لـــهُ وَكيًّـــا

أي أن المصدر ينتصب بما سبقه من فعل أو وصف مشتق منه وربما أضمر فعله كقولهم عند الأمر بفعل: سمعًا لك وطوعًا وحبًّا وكرامة أي أسمع لك سمعًا وأطيع طوعًا، وأحبك حبًا، وأكرمك كرامة، وقولهم في الدعاء للإنسان: سَقيًا له ورَعيًا بفتح أولهما أي سقاه الله ورعاه، وفي الدعاء عليه: جدعًا له وكيًّا أي جدع الله أنفه وكواه فهي في الحقيقة منصوبة بأفعال من جنسها لأن المقدر كالمنطوق به وهو معنى قوله: "فاخبر" بضم الباء الموحدة فعل أمر أي فاختبر ذلك، ولكن ذلك يحفظ ولا يقاس عليه إلا في الطلب وهو الدعاء كما مثّل به الناظم، وكذلك الأمر نحو: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤].

ومنـــهُ قـــد جـــاءَ الأميـــرُ رَكْضَـــا واشـــتَمَلَ الصَّـــمَّاءَ إذْ تَوَضَّـــا

أي ومن المصدر المنصوب بفعل مضمر أيضًا ما جاء من المصادر واقعًا موقع الحال كقولك: جاء الأمير ركضًا أي يركض ركضًا، وأقبل زيد سعيًا أي يسعى سعيًا، فلو قلت: جاء الأمير راكضًا، وأقبل زيد ساعيًا لكان انتصابهما على الحال كما سيأتي.

تنبيه: إنما اختار الشيخ تَبَعًا لجماعة انتصاب مثل هذا على المصدر لأن الحال لا يكون إلا وصفًا والجمهور وهو مذهب سيبويه، والأرجح عند ابن مالك وأتباعه أن مثل ذلك منصوب على الحال الواقع بلفظ المصدر، وإنما أُقيمَ مُقام المصدر أيضًا نوعُ المصدر المبيّن لهيئة الفعل إذا كان له هيئاتٌ متعددة كقولك: "اشتمل الصماء" أي الشملة بكسر الشين لمن يستر جميع بدنه بثوب لأن الاشتمال يقع على هيئات كثيرة، والصماء نوع منها، ومثله قولهم: قعد القُرفُصاء لمن احتبى بيديه، ومشى المُطيطاء بتخفيف الطاء لمن يتبختر في مِشيته ويرد يديه إلى ورائه، وظاهر كلام الشيخ أنّ "اشتمل الصماء" منصوب بفعل مقدر كجاء الأمير ركضًا وليس كذلك بل هو من أمثلة ما أقيم فيه النوعُ مقام المصدر.

بَابُ الْمَفْعُولِ لَهُ (١)

وإن جَـرى نُطقُـكَ بـالمفعولِ لـهْ فانصِـبْهُ بالفعـلِ الـذي قـد فَعلَـهْ
وهْـوَ لَعَمـري مصـدَرٌ فـي نفسِـهِ لكـنَّ جـنسَ الفعـلِ غيـرُ جنسِـهِ
وغالـبُ الأحـوالِ أَن تَـرَاهُ جـوَابَ لِـمْ فعلْـتَ مـا تَهـوَاهُ
تقـولُ قـد زُرتُـكَ خـوفَ الشَّـرِّ وغُصْـتُ فـي البحـرِ ابتغـاءَ الـدُّ

اعلم أن المفعول له ويسمى أيضًا لأجله منصوب والناصب له ما يتقدمُه من الفعل الذي فعله فاعل المفعول له ولا يكون إلا بلفظ المصدر لكن سبق أن المصدر لا ينصبه إلا فعل أو وصف مشتق منه كضربته ضربًا بخلاف المفعول له فإنه يكون علة لفعل جنسه غيرِ جنسه، ثم تارة يكون مضافًا كما مثّل به الناظم، فالناصب لخوف الشر: "زرتك"، والناصب لابتغاء الدر: "غُصت" وعما من غير جنسهما وقعا علة للفعل الناصب لهما إذ لو سُئلت: لمَ زرت؟ لقلت: خوف الشر، وتارة يكون منكَّرًا كجئت إكرامًا لك، وشربت العبد تأديبًا له ونحو ذلك.

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": المفعول له: يُنْصَبُ؛ وهو: المصدر المذكور عِلّةً لحدَثٍ شاركه في الزّمان، والفاعل.

وشَرائِطُهُ: أنْ يكون مصدرًا، من غير جنس فعله، جواب (لِمَ فَعَلْتَ)، كقولك: (جِئْتُ رَغْبَةً فِيكَ)، فـ(رَغْبَةً) مفعولٌ له؛ لأنّه مصدر مُعَلَّلٌ به المجيء، وزمانهما، وفاعلهما واحد.

فإن لم يستوف الشّروط فلا بُدَّ من جرّه بلام التّعليل،

أو ما يقوم مقامها؛ وذلك ما كان غير مصدرٍ، كقولك: (جِئْتُ للعشب والماءِ)، أو مصدرًا مُخالفًا للمعلَّل في الزّمان، نحو: (تأهّبتُ أمس للسّفر اليوم)، أو في الفاعل، نحو: (جِئْتُ لأَمْرِكَ إِيَّاي).

ويأتي مُعَرّفًا باللّام، أو مضافًا، أو مجرّدًا من التّعريف باللّام والإضافة.

فالمجرَّد الأكثر فيه النّصب، نحو: (ضَربته تأديبًا)؛ وقد يجرّ فيُقال: (ضربته لتّأديب).

والمعرّف باللّام الأكثر فيه الجرّ، كقولك: (جئت للطَّمع في برّك)؛ وقد يُنصب فيقال: (جئتك الطَّمَع).

تنبيه: يصح جرُّ المفعول له بلام العلة ولهذا سمي المفعول له نحو: زرتك لخوف الشر، وجئت لإكرامك، والجر بلام العلة لا يحتاج إلى شرط، وشرط النصب ما أشار إليه الناظم من كونه بلفظ المصدر وأن يقع هو والفعل الذي نصبه من فاعل واحد لأن الزائر هو الخائف، ولعل مراده بقوله: "فانصبه بالفعل الذي قد فعله" أي الذي قد فعله فاعل المفعول له فجعل الفعل فاعلاً مجازًا فلو لم يكن مصدرًا وهو علة وجب جره باللام كجئت للمال، وكذا لو لم يتحد فاعلهما كجئت لإحسانك إلي.

obeikandl.com

بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ (١)

وإنْ أقمتَ الواوَ في الكلامِ ... مُقامَ معْ فانصِبْ بلا مَلامِ
تقولُ جاءَ البَرْدُ والجِبَابَا ... واستوَتِ الماءُ والأخشابَا
وما صَنعتَ يا فتى وسَعدا ... فقِسْ على هذا تُصادِفْ رُشدَا

أي إذا دلت الواو على مجرد المعية من غير مشاركة في الفعل فانصب ما بعد الواو ويسمى المفعول معه كما مثّل به الناظم، فالواو في قوله: "والجبابا" بمعنى مع فلا تدل على مشاركة الجباب للبرد في المجيء، والمراد جبابُ النخل أي تلقيحُهُ، والجَبُّ: القطع، ويجوز فتح جيم الجباب وكسرها كما في الجَدّادِ والحصاد، وكذا الواو في قوله: "استوت المياه والأخشابا" أي مع الأخشاب إذ لم يصدر منها استواء يماثل المياه، بل المراد أن الماء بلغ في ارتفاعه إلى الخشب فاستوى معها بمعنى ارتفع كما في: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة:٢٩] ، وكذا الواو في قوله: "ما صنعت يا فتى وسعدا" أي مع سعد إذ المقصود السؤال عن صنعه مع سعد، فلو قصد السؤال عن صنع كل منهما لقيل: ما صنعت يا فتى وسعد أي وما صنع سعد، فالواو حينئذ للعطف لدلالتها على مشاركة ما بعدها لما قبلها في الفعل.

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": المفعول معه، قال الزّمخشريّ: «هو المنصوب بعد الواو الكائنةِ بمعنى مع». وهو من جملة الفضلات.

والعامل فيه النّصب؛ الفعلُ الّذي قبله بواسطة الواو، وليس من المفاعيل ما يُنْصَبُ بواسطةٍ إلّا المفعول معه، ويجري مجراه الاستثناء.

ولا يجوز حذف الواو من هذا كما جاز حذف اللّام من المفعول له؛ ولا أن يتقدّم على النّاصب له، كما جاز تقديم المفعول له على ناصبه.

والنّاصبُ له: ما يتقدَّمُ عليه من فعلٍ ظاهرٍ أو مُقدَّرٍ، أو مِن اسمٍ يشبه الفعل؛ مثال الظّاهر: (استوى الماءُ والخشبَةَ)، ومثال المقدّر: (كيف أنتَ وقَصْعَةٌ من ثريدٍ ؟) تقديره: كيف تكونُ؛ ومثال الاسم المشبه للفعل: (حسبك وزيدًا درهمٌ).

بابُ الحالِ[1] والتمييزِ

والحـــالُ والتّمييـــزُ منصـــوبانِ علـى اخـتلافِ الوَضـعِ والمَبَـاني
ثـــمَّ كِـــلَا النّـــوعينِ جـــاءَ فَضـــلَهْ مُنكَّـــرًا بعـــدَ تمـــامِ الجُملَـــهْ

أي يشترك الحال والتمييز في كونهما منصوبين نكرتين فضلتين أي يتم الكلام بدونهما كما يتم بدون المفعول به ودون المصدر، فالحال نحو: جاء زيد راكبًا في الجملة الفعلية، وهذا زيد راكبًا في الجملة الاسمية، وفي الدار عمرو جالسًا، وعندك زيد واقفًا في الجار والمجرور والظرف وهو معنى قوله: "على اختلاف الوضع والمباني" أي وضع الكلمات المفردة وتركيبها، و"جاء": بألف واحد لأن كلا وكلتا يكون الخبر عنهما مفردًا لا مثنى كما في: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف:٣٣].

والتمييز كقولك: جاءني عشرون عبدًا، وهؤلاء عشرون عبدًا، ولو قلت: جاء زيد، وهذا زيد، وجاءني عشرون، وهؤلاء عشرون لكان كلامًا مفيدًا لكن جيء بالحال مبينة لهيئة الفاعل أي صفته، وبالتمييز مبينًا لذات الفاعل وهو العشرون أي جنسه.

لكـــنْ إذا نظـــرتَ فـــي اســـمِ الحـــالِ وجدتَـــهُ اشـــتقَّ مـــنَ الأفعـــالِ
ثـــمّ تُـــرَى عنـــدَ اعتبـــارِ مَـــنْ عَقَـــلْ جـوابَ كيـفَ فـي سـؤالِ مَـنْ سَـألْ

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": ومن المنصوبات الحال؛ وَهْوَ: وصفُ هيئةِ الفاعل، أو المفعول، أو هيئتهما معًا.

وشرطه: أنْ يكون نكرة، مشتقّة، تأتي بعد معرفةٍ قد تَمَّ الكلام دُونها، مقدَّرةً بـ(في) منتقلة، صالحة أنْ تكون جوابًا لـ(كيف)؛ كقولك: (جاء زيد راكبًا) فقد اجتمع فيها ما ذُكِر، واستحقّت أنْ تكون نكرةً؛ لأنّها فضلةٌ جاءتْ بعد تمام الجملة كالمفعول به.

وتشبه الظّرف من حيث إنّها مفعولٌ فيها، وتشبه التّمييز في البيان.

وقد تكون وصفًا ثابتًا إذا كانت مؤكّدة، كقولك: (هذا أبوك عطوفًا)، وقد تكون جامدة إذا كانت في تأويل المشتقّ، كقولك: (هذا خاتَمُك حديدًا).

وصاحب الحال لا يكون إلّا معرفةً غالبًا؛ لأنّها وصاحبها خبرٌ ومخبرٌ عنه؛ فحقّها أنْ تدلّ على معروفٍ غير منكورٍ؛ كالخبر بالنّسبة إلى المبتدأ.

مثالُـــهُ جـــاءَ الأميـــرُ راكبًـــا وقـــامَ قُـــسٌ فـــي عُكـــاظَ خاطبًـــا

أي ويفترقان من حيث إن الحال لا يكون إلا وصفًا مشتقًا من فعل غالبًا وإنه إذا اعتبر به جوابٌ لسؤال مقدّر بكيف لأن كيف يسأل بها عن الحال، ألا ترى أن راكبًا في: جاء زيد راكبًا، مشتق من الركوب وأنه جواب عن قول القائل: كيف جاء زيد، أي على أي حالة ماشيًا أم راكبًا أم غير ذلك فتقول: راكبًا بيانًا للحال المبهمة.

فائدة: قوله: "اشتق" هو بضم التاء ولعل مراده باشتقاقه من الأفعال الفعلُ المعنوي وهو المصدر لما سبق أنه الأصل الذي اشتق منه الفعل والوصف. و"قُس" بين ساعدة فصيح من فصحاء العرب مات قبل بعثة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وكان مؤمنًا بظهوره، و"عكاظ" سوق كانت لهم مشهورة وهو غير مصروف.

ومنـــهُ مَـــنْ ذا بالفَنَـــاءِ قاعـــدَا وبِعتُـــهُ بـــدرهمٍ فصـــاعدَا

أشار في هذا البيت إلى مسئلتين: إحداهما أن عامل النصب في الحال قد يكون فعلاً ووصفًا مشتقًا، وقد يكون اسم إشارة لما فيه من معنى الفعل كقولك: هذا زيد مقبلاً، لأنه بمعنى أشير إلى زيد، و"من ذا بالفناء قاعدا"، فمن: مبتدأ، وذا: خبره، وقاعدًا: حال، وبالفناء: متعلق بقاعدًا.

تنبيه: ومما يعمل في الحال أيضًا الظرف والجار والمجرور لما فيهما من معنى الاستقرار كقولك: في الدار بشر مائسًا، وخلفك عمرو قاعدًا، وكذا: أين الأمير جالسًا، لأن أين ظرفُ مكان.

المسألة الثانية: أن عامل الحال قد يحذف وجوبًا إذا جاءت لبيان تدريج زيادة أو نقص كقوله: "بعته بدرهم فصاعدا" أي فَعَلا الدرهم صاعدًا، وأعطه درهمًا فسافِلا، أي فانحطَّ الدرهمُ سافلا.

تنبيه: ومما يحذف فيه عامل الحال وجوبًا إذا وقعت بدلاً من لفظ الفعل في توبيخ كقولهم: أقائمًا وقد قعد الناس، وجوازًا إذا دل عليه دليل نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة:٢٣٩] أي فصلُّوا.

بَابُ التَّمْيِيزِ (١)

وإنْ تُـــرِدْ معرفـــةَ التّمييـــزِ لكـــي تُعَـــدَّ مِـــنْ ذوي التّمييـــزِ
فَهْـــوَ الـــذي يُـــذكَرُ بعـــدَ العَـــددِ والـــوَزنِ والكَيـــلِ ومَـــذروعِ اليـــدِ
ومِـــنْ إذا فَكّـــرْتَ فيـــهِ مُضـــمَرَهْ مِـــنْ قبـــلِ أنْ تـــذكُرَهُ وتُظهِـــرَهْ
تقـــولُ عنـــدي مَنَـــوانِ زُبْـــدًا وخمســـةٌ وأربعـــونَ عبـــدًا
وقـــدْ تصـــدَّقتُ بصـــاعٍ خـــلًّا ومَـــا لـــهُ غيـــرُ جَريـــبٍ نَخـــلَا

أي وإن أردت معرفة التمييز في صناعة أهل النحو لتعدّ من أهل التمييز بين الأشياء أو بينه وبين الحال، والمراد معرفة محله. وأما حده فسبق أنه فضلة منكر كالحال، فهو الذي يذكر أي غالبًا بعد الأقدار مبينًا لجنسها أيّ شئ هو ولهذا يصح أن تجره غالبًا مِنْ التي لبيان الجنس كقولك في الموزون: "عندي منوان زبدًا" أي من زُبد لأنك لو اقتصرت على قولك: عندي منوان لبقي الموزون مبهمًا مع أنه كلام مفيد، فلما قلت:

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": التّمييز - ويسمّى مميّزًا، وتمييزًا، ومفسّرًا، وتفسيرًا - وهو يشبه الحال؛ كونه اسمًا نكرةً يأتي بعد تمام الكلام.

والفرق بينهما: أنّ الحال يكون مشتقًّا غالبًا.

والتّمييز: اسم جنس؛ فهو نكرة مضمّن معنى (من) لبيان ما قبله؛ وهو ما دلَّ على مقدارٍ أو شبهه.

وأكثر ما يأتي تمييزًا لمفردٍ فيما كان مقدارًا، والمقادير أرْبَعَة؛ وهي: المعدود، والموزون، والمكيل، والممسوح؛ تقول من ذلك: (أعطيتُ زيدًا عشرين درهمًا، ومنوين عسلاً، وقفيزين بُرًّا، وذراعين حريرًا) و(ما في السّماء قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَابًا).

ويأتي مميّزًا لجملة، كقولك: (طاب زيدٌ نفسًا).

وتمييز المفرد إنْ بيَّنَ العدد فهو واجب الجرّ بالإضافة كوُجوب نصبه، وإنْ بيَّنَ غير العدد فحقّه النّصب.

ويجوز جرُّهُ بإضافة المميّز إليه، إلَّا أنْ يكون مُضافًا إلى غيره؛ فتقول: (ما له شِبْرُ أَرْضٍ) و(له مَنَوا سَمْنٍ، وقفيزا بُرٍّ، ورَاقُود خَلٍّ، وخاتم حديد)؛ فإنْ كان المميّز مضافًا تعيّن النّصب، كقولك: (له جُمَامُ الملوك دقيقًا).

زبدًا ميزت جنسه وزال الإبهام، وكذلك في المعدود: عندي: "خمسة وأربعون عبدًا" أي من العبيد، وفي المكيل: "تصدقت بصاع خلاً" أي من خل، وفي المذروع له جريب نخلاً أي من النخل.

فائدة: المَنوان تثنية منا السابق في قوله: "منا زيتٍ" والصاع: أربعة أمداد والمد: رطل وثلث بالبغدادي، والرطل: نصف المن وهو مائة وثلاثة وثلاثون درهمًا، والدرهم: قفلة، والجريب: بفتح الجيم مساحة عشر قصبات في عشر قصبات، والقصبة ستة أذرع. فالجريب إذًا ستون ذراعًا طولاً في ستين ذراعًا عرضًا ومبلغ مساحته ثلاثة آلاف وستمائة ذراع.

تنبيه: قد سبق أن الإضافة تارة تكون بمعنى "مِنْ" وذكرنا أن ذلك في إضافة الشئ إلى جنسه كمنا زيت، وخاتم فضة، وثوب حرير، وحينئذ يجوز في التمييز الآتي بعد الأقدار ثلاثة أوجه: نصبه على التمييز بعد تنوين المضاف كالأمثلة المذكورة، وإضافته إلى جنسه كما سبق في الإضافة، وجره بمِنْ كما ذكرنا وهو تمييز في أحوالها كلها إلا أن المجرور بمن بعد الأقدار نادر.

بابُ نِعْمَ وبِئْسَ [١] وحبَّذا

ومنــــهُ أيضًـــا نِعْـــمَ زيـــدٌ رجـــلَا وبِـــئْسَ عبـــدُ الـــدّارِ منـــهُ بـــدَلَا
وحَبَّـــــذا أرضُ البَقيـــــعِ أرضَـــــا وصـــــالحٌ أطهَـــرُ منـــكَ عِرضَـــا
وقـــــدْ قَـــــرِرْتَ بالإيـــــابِ عينَـــــا وطِبْـــتَ نفسًـــا إذ قضـــيتَ الـــدَّينَا

أي ومن التمييز ما يكون بعد أفعال المدح والذم وبعد أَفْعَلِ التفضيل ومنه ما يسمى الفاعل المحوَّل.

أما أفعال المدح والذم فهي: نعم وحبذا وبئس، وهي أفعال ماضية إلا أنها جامدة لا تنصرف إلى مضارع وأمر ومصدر، فإذا جاء بعدها المعرف بأل أو الإضافة إلى ما فيه أل ارتفع كنعم الرجل زيد، فالرجل: فاعل، وزيد المخصوص بالمدح مبتدأ مؤخر خبره الجملة قبله، ومثله: نِعمَ عُقبى الدار الجنةُ، وقد يُضمر فاعلها وجوبًا إذا فسره اسم

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": اعلم أنّ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) فِعْلان غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ، وضعا للمدح العامّ، والذّمّ العامّ.

وفيهما أربع لغاتٍ: (نَعِمَ) و(بَئِسَ) هذه الأصل، و(نِعِمَ) و(بِئِسَ) و(نِعْمَ) و(بِئْسَ) و(نَعْمَ) و(بَئْسَ).

والدّليل على فعليّتهما: جوازُ دخولتاء التّأنيث السّاكنة عليهما، كقولك: (نعمت هند) و(بئست الجارية)، وإنْ شئتَ قلتَ: (نعم المرأة)، ويجوز هذا مع المفرد المذكّر، والمؤنّث، والمثنّى، والمجموع؛ فتقول: (نعم الرّجل زيد) و(نعم الرّجلان أخواك) و(نعم الرّجال إخوتك) و(نعم المرأتان هِنْدٌ ودَعْدٌ) و(نعم النِّساء بنات عمّك).

وقد جوّزوا في هذه المسألة في المخصوص بالمدح أو الذّمّ أنْ يكون مبتدأً وخبره الجملة الّتي قبله.

وأنْ يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، تقديره: (نعم الرّجل هو زيد).

وإمّا أنْ يكون مضمرًا، مميّزًا بنكرة منصوب، وبعد ذلك اسم مرفوع هو المخصوص بالمدح أو الذّم، كـ(نعم صاحبًا زيدٌ) و(بئس غُلامًا بِشْرٌ).

ويكون الاسم المرفوع الّذي فيه الألف واللّام للجنس مُضْمرًا وقد فسَّرَهُ الاسم النّكرة المنصوب؛ وتقديره: (نعم الرّجل رجلاً).

منصوب على التمييز كقولك: "نعم زيد رجلا" فلما حذف الفاعل الذي هو الرجل وصار مبهمًا فسرته بقولك رجلاً، والتفسير هو التمييز، ومثله: "بئس عبد الدار منه بدلا"، وأما "حبذا أرض البقيع أرضا" فحبذا: فعل وفاعل، و"أرض البقيع" المخصوص بالمدح، و"أرضًا": تمييز كنعم الرجل زيد رجلا، إلا أن مذهب سيبويه أنه لا يجمع في نعم وبئس بين الفاعل والتمييز، وقس على ذلك ما أدى معناهما نحو: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾ [الكهف:٥] و﴿حَسُنَتْ مُسْتَقَرًّا﴾ [الفرقان:٧٦] و﴿فَسَاءَ قَرِينًا﴾ [النساء:٣٨] أي كبرت الكلمة قولهم اتخذ الله ولدًا كلمةً، وحسنت المستقر الغرفةُ مستقرًّا، وساء القرينُ الشيطانُ قرينًا.

وأما الواقع بعد أفْعل التفضيل فنحو: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف:٣٤]، وصالح أطهر منك عرضًا وأحسن خُلقًا.

وأما الفاعل المحول فنحو: قَرَّ زيد عينًا، وطاب نفسًا، أثله قرت عين زيد، وطابت نفسه فحول إلى التمييز لأنك لو قلت طاب زيد احتمل أن يطيب رائحة أو معيشة أو غيرهما فلما فسرت المبهم بقولك: نفسًا نصبته على التمييز.

فائدة: "أرض البقيع" مقبرة أهل المدينة الشريفة، والعِرض بكسر العين النفس، "وقررت" بكسر الراء ومضارعُه يَقَرُّ بفتح القاف واشتقاقه إما من القرار أي الاطمئنان أو من القُر بضم القاف وهو البرد، والإياب العود من السفر.

بَابُ كَمِ الاسْتِفْهَامِيَّةِ (١)

وكـــمْ إذا جِئْـــتَ بهـــا مُســـتَفهِمَا فانصِـبْ وقُـلْ كـمْ كوكبًـا تَحـوي السَّـمَا

وشرح هذا البيت قد سبق في كم الخبرية، والفرق بينهما أيضًا أن المنصوب بكم الاستفهامية لا يكون إلا بعد تمام الكلام، لأن هذا شأنُ التمييز لأنك إذا قلت مثلاً: كم مالك، احتمل أنك تسأل عن عدد إبله أو غنمه أو غيرهما، فإذا فسرته بقولك: إبلاً نصبته تمييزًا، ومثله: "كم تحوي السما" أي كم تجمع، فيحتمل كم تجمع من الملائكة عليهم السلام، أو من الغمام، أو من النجوم، وغيرهما فلما قلت: "كوكبا" أزلت الإبهام.

تنبيه: أجاز جماعة منهم ابن مالك في تمييز كم الاستفهامية الجر أيضًا على تقدير إضمار "من" قبله كتمييز المقادير، لكن قيد ابن مالك جواز ذلك بدخول حرف الجر أيضًا على كم كقولك: بكم درهم شريته، أي بكم من الدراهم.

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": كم الاستفهاميّة: مميّزها فرد منصوب؛ لشبهه بالعدد المنصوب على التّمييز؛ لأنّه من أحد عشر إلى تسعة وتسعين لا يكون إلّا واحدًا.

وهذه يجوز الفصل بينها وبين مميّزها، تقول: (كَمْ عَبْدًا لك ؟) و(كم لك عبْدًا؟)؛ وهذه الإجازة كالعِوض من منع إعرابها، ولا يجوز ذلك في الخبريّة.

وقد تقع موقع المبتدأ، كقولك: (كَمْ عَبْدًا لَكَ ؟)؛ فـ(كم) مبتدأ، و(لك) الخبر، ونصبت (عَبْدًا) على التّمييز.

وتقعُ موقع المفعول به، في قولك: (كم رجلاً رأيت ؟).

وموقع الجارّ والمجرور، كقولك: (بكم درهمًا بعت ؟).

وإنْ دخل عليها حرف جرّ جاز في مميّزها النّصب والجرّ؛ فيُقال: (بكم درهمًا اشتريت ثوبك ؟) و(بكم درهمٍ اشتريت ؟) فالنّصب لأنّها كما تقدّم، والجرّ بـ(من) مضمَرة، لا بإضافة (كم) إليه؛ خلافًا لبعضهم.

والدّليل على ذلك من وجهين:

أحدهما: أَنَّ (كم) الاستفهاميّة لا تصلُح أن تعمل الجر؛ لأنّها قائمة مقام عدد مركّب، والعدد المركّب لا يعمل الجرّ؛ فكذا ما قام مقامه.

الثّاني: أنَّ الجرّ بعد (كم) الاستفهاميّة لو كان بالإضافة لم يشترط دخول حرف الجرّ على (كم).

فاشتراط ذلك دليل على الجرّ بـ(مِنْ) مقدّرة؛ لكون حرف الجرّ الدّاخل عوضًا من اللّفظ بها.

ويجوز حذف مميّزها وهو حسن، ولا يحسُن ذلك في الخبريّة؛ لأنّها مضافة، وحذف المضاف إليه وإبقاء المضاف قبيح؛ لأنّ فائدته في المضاف إليه.

بابُ الظُّروفِ (١)

والظــرفُ نوعــانِ فظــرفُ أزمِنَــهْ يجـري مَـعَ الـدّهرِ وظـرفُ أمْكِنَـهْ
والكـلُّ منصـوبٌ علـى إضـمارِ فـي فــاعتبرِ الظّــرفَ بهــذا واكتَــفِ
تقــولُ صــامَ خالــدٌ أيَّامَــا وغَــابَ شــهرًا وأقــامَ عامَــا

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": الظّرْفُ هو: المفعول فيه. وينقسم إلى: ظرف زمان، وظرف مكان؛ وكلاهُما ينقسم إلى: مبهم و مختصّ.

و أسماء الزّمان كلّها صالحة للظّرفيّة لا فرق في ذلك بين المبهَم منها والمختصّ؛ تقول: (انتظرته حينًا ومُدَّةً) و(لقيتُه يوم الخميس).

وأَمّا أسماء المكان فالصّالح منها للظّرفيّة نوعان:

الأوّل: الاسم المبهَم؛ كأسماء الجِهات، نحو: (فوق) و(تحت) و(أمام) و(وراء) و(يمين) و(شمال)، وشبهها في الشّياع ممّا يفتقر إلى غيره في بيان صورة مسمّاه، كـ(جانب) و(ناحية)، وكأسماء المقادير كـ(مِيْلٍ) و(فَرْسَخٍ)و (بَرِيد).

و الثّاني: ما اشتقّ من اسم الحدَث، كـ(مَذْهَبٍ) و(مَرْمى).

والمختصّ منه: (ذَهَبْتُ مَذْهَبَ زَيْدٍ) و(رَمَيْتُ مَرْمَى عَمْرٍو).

والمختصّ: كلّ ما اشتملّ عليهما يحوطُه، كـ(الشّام) و(العِرَاق) و(المسجد) و(الدّار).

وهذا النّوع يتصّرف بوجوه الإعراب، ولا يسمّى ظرف مكان؛ فإن وُجِدَ منه شيءٌ منصوبًا كان انتصابُه انتصاب المفعول به لا انتصاب الظّرفيّة.

ومن أسماء ظروف الزّمان ما يعبَّر به عن جميعه، كـ(الدّهر) و(قَطّ) و(عَوْض) و(الأبَد).

فـ(قَطُّ): اسم لِمَا مضى من الزّمان، و(الأبد): لجميع الآتي منه؛ فتقول من ذلك: (ما فعلتُه قطّ) و(لا أفعله أبدًا)، و(إذْ): لِمَا مضى من الزّمان، و(إذا): ظرفٌ لِمَا يُستقبَلُ من الزّمان، يتضمّن معنى الشّرط غالبًا.

ويُضْمَر عاملُ الظّرف على شريطة التّفسير؛ تقول: (اليوم سِرت فيه) تقديره: سرت اليوم.

وجميع أسماء الزّمان تكون ظروفًا إذا وردت متضمّنة (في) ولم ينطق بـ(في)، كقولك: (قدمت يوم الجمعة) و(صُمْتُ يَوْمَ الخميس)؛ فلوقوع الأفعال فيها سُمّيت ظروفًا.

وبـاتَ زيـدٌ فـوقَ سـطحِ المَسـجدِ والفَـرَسُ الأبلَـقُ تحـتَ مَعبَـدِ
والـرّيحُ هَبَّـتْ يَمنَـةَ المُصـلّي والـزّرعُ تِلقَـاءَ الحَيَـا المُنْهـلِّ
وقيمـةُ الفِضَّـةِ دونَ الـذَّهبِ وثَـمَّ عمـرٌو فـادْنُ منـهُ واقـرُبِ
ودارُهُ غربـيَّ فـيضِ البَصـرَهْ ونخلُـهُ شـرقيَّ نهـرِ مُـرَّهْ

اعلم أن كل فعل لا بد له من وقت ومكان يقع ذلك الفعل فيه، فإذا ذكرت وقت الفعل أو مكانه معه نصبته لأنه مفعول فيه ويسمى ظرف الفعل كالظروف التي توضع فيها الأمتعة كقولك: كسا زيد عمرًا ثوبًا يوم الجمعة تحت المنبر، فكسا: فعل ماض، وزيد: فاعله، وعمرًا: مفعول أول، وثوبًا: مفعول به ثان، ويوم الجمعة: زمان الفعل، وتحت المنبر: مكانه، فهما منصوبان على إضمار في، أي في يوم الجمعة وفي تحت المنبر، فاعتبر بذلك في ظروف الزمان الجارية مع الدهر أي السائرة بسيره، فالدهر كل الزمان وهي أبعاضه المعبر بها عن أوقاته كعام، وسنة، وشهر، ويوم، ويومين، وساعة، ووقت، وزمان، وظهر، وعصر، وعشاء، ومنه: "صام خالد أياما"، وشهرًا، وعامًا وجئتك عشاء، وظروف المكان كالجهات الست السابقة وهي فوق وتحت ووراء وأمام ويمين وشمال وما أدى معناها كأعلى، وأسفل وتُجاه، وحذاء، وتلقاء، وخلف، وقدام، وغربي، وشرقي، ودون، ولدن، وثم بفتح التاء المثلثة، وأمثلة ذلك ظاهرة في النظم.

فائدة: "الفرس الأبلق" الأبيض، و"الحيا" مقصورًا سبق أنه المطر، و"المنهل" المنصب بشدة، و"دون" هنا بمعنى تحت، و"ثم" يشار بها إلى المكان البعيد نحو: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾ [الإنسان:٢٠] أي هناك، و"فيض البصرة" موضع زيادة دجلتها، و"مره" رجل كمعبد وخالد وزيد.

وقـدْ أكلـتُ قبلَـهُ وبعـدَهُ وإثـرَهُ وخلفَـهُ وعنـدَهُ

أي وهذه من الظروف وإنما أفردها هنا لأنها تصلح لأن تكون ظروف زمان وظروف مكان باعتبار ما تضاف إليه فإن أضفتها إلى زمان كقولك: صمت بعد الخميس وقبل السبت وإثر رمضان وخلف شعبان وعند طلوع الفجر، وشبه ذلك، نصبتها نصب

ظروف الزمان، وإن أضفتها إلى ما هو ظرف مكان وقلت مثلاً: داري قبل المسجد وبعد الحمام وخلفه وعنده، نصبتها نصب ظروف المكان.

وعنـــدَ فيهـــا النّصـــبُ يَســـتمرُّ لكنَّهـــا بِمِـــنْ فقـــطْ تُجَـــرُّ

وأينمـــا صـــادَفتَ فـــي لا تُضـــمَرُ فـــارفعْ وقُـــلْ يـــومُ الخمـــيسِ نَيِّـــرُ

أي أن "عند" ملازمةٌ للظرفية فلا يدخلها الرفع بحال وكذا الجر إلا بمن فقط أي فحسبُ، نحو: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [النساء:٨٢]، وأما غيرُها من أسماء الزمان والمكان فإنها لا تُنصَبُ إلا إذا كانت مفعولاً فيها، وسبق أن ذلك يعتبر بإدخاله في عليها، فإن صح جرها بفي فهي ظرف وإلا فهي كغيرها من الأسماء على حسب ما تقتضيه عوامل الإعراب فإذا قلت مثلاً: أقبل يومُ الجمعة فهو فاعل، و"يوم الخميس نير" أي كثير النور فهو مبتدأ، وفضّل الله يوم الجمعة، فهو مفعول به، أو سألت عن يوم الجمعة، فهو مجرور، وحينئذ يحمل قول الشيخ: "فارفع" على ما إذا ابتدأت النطق بها كما في: "يوم الخميس نيّر" وعبارته توهم أن الظرف منصوب على نزع الخافض وليس كذلك بل على تضمن معناها.

بَابُ الاسْتِثْنَاءِ (١)

وكـــلُّ مـــا اســـتثنَيتَهُ مِـــن مُوجَـــبِ تـــمَّ الكـــلامُ عنـــدَهُ فليُنصَـــبِ
تقـــولُ جـــاءَ القـــومُ إلا سَـــعدَا وقَامـــت النّســـوةُ إلا دَعـــدَا

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": الاستثناء هو: إخراج شيءٍ ممّا دخل فيه غيره، أو إدخال شيء فيما خرج منه غيره؛ والاسم المستثنى ضدّ المستثنى منه.

والاستثناء نوعان: متّصل، ومنقطع.

فالمتصّل: إخراج مذكور بـ(إلّا) أو ما في معناها من حكم شامل له، أو ملفوظٍ به، أو مقدّر.

فـ(الإخراج) جنس يشمل نوعي الاستثناء، ويخرج الوصف بـ(إلّا) كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:٢٢].

فقوله: (إخراج مذكور) ولم يقل: (إخراج اسم) ليعمّ استثناء المفرد، نحو: (قام القومُ إلّا زيدًا)، واستثناء الجملة لتأوّلها بالمشتقّ، نحو: (ما مررتُ بأحدٍ إلّا زيدٌ خيرٌ منه).

وقوله: (بـ(إلّا) أو ما في معناها) ليخرُج التّخصيص ونحوه، ويدخل الاستثناء بـ(غَير) و(سِوَى) و(حَاشَا) و(خَلا) و(عَدا) و(لَيْسَ) و(لا يكون).

وقوله: (من حكم شامل له) ليخرج الاستثناء المنقطع.

وقوله: (ملفوظ به أو مقدّر) ليتناول الحدُّ الاستثناءَ التّامَّ والمفرّغَ.

والاستثناء التّامّ هو: أن يكون المخرج منه مذكورًا، نحو: (قام القوم إلّا زيدًا).

والمفرّغ هو: أن يكون المخرج منه مقدّرًا في قوّة المنطوق به، نحو: (ما قام إلّا زيدٌ) التّقدير: ما قام أحدٌ إلّا زيدٌ.

والمنقطع هو: الإخراج بـ(إلّا) أو (غير) أو (بَيْد) لِمَا دخل في حكم دلالة المفهوم.

فـ(الإخراج) جنس، وقولُه: (بإلّا، أو غير، أوبَيْد) مدخل لنحو: (ما فيها إنسان إلّا وتدًا) و(ما عندي أحدٌ غير فرس)، وكنحو قوله صلّى الله عليه وسلّم: «أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ؛ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ، واسْتُرْضِعْتُ فِي بَنِي سَعْدٍ».

ومخرج الاستدراك بـ(لكن)، نحو قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب:٤٠]؛ فإنّه إخراجٌ لِمَا دخل في حكم دلالة المفهوم، ولا يسمّى في اصطلاح النّحويّين استثناءً، بل يختصّ باسم الاستدراك.

أي أن الاسم المستثنى معدود من جملة المفاعيل ولنصبه شروط: أن يكون من كلام موجَب بفتح الجيم أي غير مسبوق بنفي أو شبهه ، وأن يكون المستثنى فضلة يتم الكلام بدونه كما مثّل به، فلو استثنيت من كلام غير تام لم يكن للاستثناء أثر بل يكون وجود إلا كعدمها، ويسمى الاستثناء المفرّغ ولا يكون إلا بعد النفي ونحوه كقولك: ما جاء إلا سعد، وما قام إلا هند، وما رأيت إلا زيدًا، وما مررت إلا بعمرو، ولعل الشيخ احترز عنه ولم يتعرض لحكمه لأنه جاز على حسب العوامل.

وإنْ يكنْ فيما سِوى الإيجَابِ فأَوْلِهِ الإبدالَ في الإعرابِ
تقولُ ما الفَخرُ إلا الكَرَمُ وهلْ محلُّ الأمنِ إلا الحَرَمُ

أي وإن يكن الاستثناء في غير الموجَب وهو النفي والنهي والاستفهام الذي فيه معنى النفي فأوْلِهِ الإبدال أي أعطه إياه، أي فاجعل المستثنى تابعًا للمستثنى منه في إعرابه بدلاً منه كقولك: ما جاء أحد إلا زيد برفع زيد بدلاً من أحد، وما رأيت أحدًا إلا زيدًا بنصبه، وما مررت بأحد إلا زيد بجره، ومثله لا يقم أحد إلا زيد، وهل قام أحد إلا زيد.

تنبيه: قد فُهم من تقرير قول الناظم: "وإن يكن" أن كان تامة وفاعلها مقدر، وما في قوله: "فيما" زائدة، وأما تمثيل الشيخ ففيه نظر لأنه من قبيل الاستثناء المفرغ لأن قوله: "ما المفخر" مبتدأ، "إلا الكرم" خبره كقوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلا رَسُولٌ﴾ [آل عمران:١٤٤]، وهكذا قوله: "وهل محل الأمن إلا الحرم" وهل محل الأمن: مبتدأ وقوله: "إلا الحرم" خبره فالاستثناء فيهما من كلام غير تام، إذ لو قلت: ما المفخر، وهل محل الأمن، لم يُفد إلا على مذهب يحيى الفراء بتقدير ما يتم به الكلام قبل إلا كأن يقدر وهل محل الأمن مكان إلا الحرم.

تنبيه: ما ذكره من أن إعراب المستثنى في غير الموجب إعراب المستثنى منه بدلاً ليس هو على سبيل الوجوب كما توهم عبارته بل هو الأجود مع أن نصبه مطلقًا كالموجب عربي فصيح وبه قرئ قوله تعالى: (ما فَعلوهُ إلا قليلاً) [النساء:٦٦].

وإن تقُلْ لا ربَّ إلا اللهُ فَارفَعْهُ وارفَعْ ما جَرى مَجرَاهُ

أي وإذا استثنيت من اسم لا التي لنفي الجنس المبني على الفتح فارفع المستثنى باعتبار محل اسمها ولا تفتحه باعتبار لفظه فتقول: لا رب إلا الله بالرفع لأنها لا تعمل إلا في النكرة، ومحل اسمها قبل دخولها الرفع، والاستثناء هنا من كلام تام لأن التقدير لا رب لنا إلا الله.

تنبيه: ما ذكره أيضًا إنما هو على إرادة الإبدال وأما على قراءة من قرأ: (ما فعلوهُ إلا قليلاً) بالنصب فيجوز النصب في: لا رب إلا الله وشبهه على الاستثناء.

وانصِبْ إذا ما قُدّمَ المُستثنَى تقولُ هل إلا العِراقَ مَغنَى

أي إن ما ذكر من الإبدال في غير الموجب إنما هو إذا تأخر المستثنى عن المستثنى منه ليصح اتباعه إياه كما سبق، فإن تقدم المستثنى على المستثنى منه تعين نصبه كقولك في النفي: ما جاء إلا زيدًا أحد، وفي النهي: لا يقم إلا زيدًا أحد، وفي الاستفهام: هل إلا العراقَ مغنًى أي محل إقامة، يقال: غَنِيَ بالمكان يَغنى كرضيَ يرضى أي أقام، ومنه: ﴿كَأَنْ لَمْ يَغْنَوْا فِيهَا﴾ [الأعراف:٩٢] والتقدير: هل لنا منزل إلا العراق.

تنبيه: وما ذكره من الإبدال أيضًا إنما هو في الاستثناء المتصل وهو الذي يكون فيه المستثنى من جنس المستثنى منه كالأمثلة السابقة، وأما إذا كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه فيتعين نصبه أيضًا كقولك: ما في الدار أحد إلا حمارًا، ولم يتعرض له في النظم.

تنبيه آخر: الحاصل مما سبق أن الاستثناء إذا كان عن كلام غير تام فلا أثر له، وإن كان عن كلام تام فهو متصل ومنقطع، فالمنقطع منصوب مطلقًا، والمتصل إن قدم فيه المستثنى على المستثنى منه فهو منصوب أيضًا، وإن تأخر فهو موجب وغير موجب، فالموجب منصوب أيضًا، وغيره يجوز نصبه أيضًا، والأجود إبداله من المستثنى منه مرفوعًا كان أو منصوبًا أو مجرورًا، والناصب للمستثنى ما قبل إلا من فعل ونحوه بواسطة إلا كما نصب المفعول معه بواسطة الواو، وقيل الناصب نفس إلا واختاره ابن مالك.

وإن تكنْ مُستثنيًا بما عدَا أوْ ما خَلا أو ليسَ فانصِبْ أبدَا

تقــولُ جــاؤا مــا عَــدَا محمّــدَا وما خَـلا عمـرًا ولـيسَ أحمَـدَا

أي أن ما سبق من إبدال غير الموجب إنما هو إذا استثنيت بإلا، فإن استثنيت بالثلاثة المذكورة نصبتَ المستثنى أبدًا كما مثّل به، فأما خلا وعدا ومثلهما حاشا فالمنصوب بهما مفعول به وهما فعلان ماضيان غيرُ متصرفين وفاعلهما ضمير مستتر وجوبًا عائد على البعض المفهوم من المستثنى منه أي جاء القوم، وجاوز بعضهم محمدًا، وترك بعضهم عمرًا، وأما ليس فالمنصوب بها خبرها لما سيأتي أنها ترفع الاسم وتنصب الخبر، فاسمها مستتر على ما سبق أي جاء القوم، "وليس" بعضهم "أحمدا" وهي واسمها وخبرها في موضع الحال.

تنبيه: قد سبق للشيخ أن حاشا وخلا من حروف الجر وألحقنا بهما عدا، وذكر هنا أن خلا وعدا وألحقنا بهما حاشا من أدوات الاستثناء، وأن المستثنى بهما منصوب، وذكرنا أنهما حينئذ فعلان وعنده أن حاشا حرف حرف جر أبدًا، وعدا فعل ينصب المستثنى أبدًا، وخلا حرف إن جرَّت، وفعل إن نصبت، والنصب عند الشيخ مشروط باتصالهما بما المصدرية كما أن الجر مشروط بعدم اتصال خلا بما وهذا هو مذهب سيبويه وأكثر البصريين، لكن مذهب الكوفيين ورجحه ابن مالك وأتباعه أن عدا وخلا وحاشا يجوز بهن الجر إذا تجردن عن ما، والنصب إذا اتصلن بما إلا أن حاشا لا تدخل عليها ما فيجوز بها الجر والنصب مطلقًا.

وغيــرُ إنْ جئــتَ بهــا مُســتَثنيَهْ جَـرَّتْ علـى الإضـافةِ المُسـتوليَهْ

ورَاؤُهَــا تُحكــمُ فــي إعرابِهَــا مثـلَ اسـمِ إلا حـينَ يُسـتثنَى بهَـا

أي ومن أدوات الاستثناء غير، والمستثنى بها مجرور لما سبق أنها ملازمة للإضافة وهي معنى قوله: "جرت" بفتح الجيم وتشديد الراء على الإضافة "المستوليه" أي الغالبة عليها، وحكم رائها أنها تعرب بما يستحقه الاسم الواقع بعد إلا من النصب في جميع الأحوال السابقة، لكنه هنا على الحال ومن الإبدال حيث كان الاستثناء متصلاً عن كلام تام غير موجب ولم يقدم فيه المستثنى على المستثنى منه فتقول: جاء القوم غيرَ سعد، وهل غيرَ العراق مغنى، بنصب غير فيهما، وكذا: ما جاء أحد غيرَ حمار، في المنقطع

بالنصب، بخلاف: ما جاء أحد غير زيد فيجوز نصبه والرفع على الإبدال أرجح، وقوله: "مثل اسم إلا" منصوب نعتُ مصدر محذوف أي حكمًا مثل حكم اسم إلا.

تنبيه: الحاصل أن الاستثناء يكون إما بحرف وهو إلا وفي المستثنى بها التفصيل السابق، وإما بفعل وهو خلا وعدا وكذا حاشا وليس والمستثنى بها منصوب، وإما باسم وهو غير والمستثنى بها مجرور ولم يذكر سواءٌ منها لأنها عند سيبويه ليست منها إلا في الشعر.

obeikandl.com

بابُ لا التي لنفي الجنسِ (١)

وانصِبْ بلا في النّفي كلَّ نكِرَهْ كقولِهم لا شكَّ فيما ذَكَرَهْ

وإنْ بَدَا بينَهُما مُعترِضُ فارفعْ وقُلْ لا لأبيكَ مُبغِضُ

أي إذا أردت بلا نفي الجنس نصبت الاسم المنفي بها بشرط أن يكون نكرة متصلاً بها كما مثّل به، ونحو: ﴿لا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة:٢]، وشملت عبارته المضاف أيضًا نحو: لا صاحب بر ممقوت، فلو كان معرفة فهو مرفوع على الابتداء نحو: لا زيد في الدار ولا الأمير فيها، وهكذا لو كان مفصولاً عنها كما مثّل ونحو: ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات:٤٧].

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": (لا) حرف له مَعَانٍ:

أحدُها: أنْ تكون ناهيةً؛ وتختصُّ بالدُّخول على الفعل المضارع جازمة له، كقوله تعالى: ﴿ لا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ [التوبة:٤٠].

وقد تقع بمعنى الدُّعاء، كقولك: (لا يفضض الله فاك).

وتأتي زائدةً لتأكيد النّفي، كقولك: (ما زيدٌ قائمًا ولا عمرٌو قاعدًا).

وتارةً للتّوسُّع في الكلام، كقوله تعالى: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾ [الأعراف:١٢].

وتارةً مع اليمين، كقوله تعالى: ﴿ لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ [القيامة:١].

وتأتي نافية معنى الفعل عن أحد الاسمين، كقولك: (جاء زيدٌ لا عمرٌو)؛ فإنْ قلتَ: (ما جاء زيدٌ ولا عمرٌو) فالواو ههنا هي العاطفة، و(لا) زائدة لتأكيد النّفي.

وتعترض بين العامل والمعمول، وتكون بمعنى (غير)، كقولك: (ضربتُه بلا ذنبٍ).

وبين المبتدأ والخبر، كقولك: (زيد لا صديق ولا عَدوّ)، وبين الحال وصاحبها، كقولك: (قَدِم الأمير لا ضاحكًا ولا عابسًا).

وقد تدخُل على الفعل الماضيفتحوّل معناه إلى الاستقبال، وتكون بمعنى (لَمْ) كقوله تعالى: ﴿ فَلا صَدَّقَ وَلا صَلَّى ﴾ [القيامة:٣١].

وتدخل على الفعل المضارع نافيةً؛ فلا يتأثّر، كقوله تعالى: ﴿ لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ﴾ [البقرة:٢٥٥].

تنبيه: ظاهر كلام الشيخ أن اسم لا منصوب بها نصبَ إن المشددة لاسمها لكنه هنا لا ينون ففتحته فتحة إعراب ولهذا لم يَفْرُقْ بين المفرد والمضاف وهذا مذهب الكوفيين، وذهب البصريون ورجحه ابن مالك وأتباعه إلى أن اسمها المفرد مبني على الفتح مركب معها تركيب خمسة عشر والمضاف وشبهَهُ منصوب.

وارفعْ إذا كرَّرتَ نفيًا وانصِبِ ... أو غايرِ الإعرابَ فيهِ تُصِبِ

تقولُ لا بيعٌ ولا خِلالُ ... فيهِ ولا عَيبٌ ولا إخلالُ

والرّفعُ في الثّاني وفَتحُ الأوَّلِ ... قد جازَ والعَكسَ كذاكَ فافعَلِ

وإنْ تَشأْ فافتَحهُمَا جميعَا ... ولا تَخَفْ ردًّا ولا تَقريعَا

أي إذا اجتمعت شروط النصب في لا وكررتها بعد عاطف كقولك: لا حول ولا قوة إلا بالله جاز لك أربعة أوجه رفعهما معًا منونين على إلغائهما، ونصبهما معًا مفتوحين على إعمالهما، وبهما قرئ في نحو: ﴿فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ﴾ [البقرة:١٩٧] و﴿لا بَيْعٌ فِيهِ وَلا خُلَّةٌ﴾ [البقرة:٢٥٤] و﴿لا لَغْوٌ فِيهَا وَلا تَأْثِيمٌ﴾ [الطور:٢٣] والمغايرة بينهما بنصب الأول بفتحة ورفع الثاني منونًا على إعمال الأولى وإلغاء الثانية كقول الشاعر [1]: [الكامل]

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": اختلف العلماء في نسبة هذا البيت، فقيل: هو لرجل من مذحج، وكذلك نسبوه في كتاب سيبويه، وقال أبو رياش: هو لهمام بن مرة أخي جساس بن مرة قاتل كليب، وقال ابن الاعرابي: هو لرجل من بني عبد مناف، وقال الحاتمي: هو لابن أحمر، وقال الأصفهاني: هو لضمرة بن ضمرة، وقال بعضهم: إنه من الشعر القديم جدا، ولا يعرف له قائل.

اللغة: " هذا لعمركم " العمر بفتح فسكون الحياة، وقد فصل بين المبتدأ الذي هو اسم الاشارة وخبره، بجملة القسم وهي قوله " لعمركم " مع خبره المحذوف ويروى " هذا وجدكم " والجد: الحظ والبخت، وهو أيضا أبو الاب " الصغار "

بزنة سحاب الذل، والمهانة، والحقارة " بعينه " يزعم بعض العلماء أن الباء زائدة، وكأنه قد قال: هذا الصغار عينه، ولا داعي لذلك.

الإعراب: " هذا " اسم اشارة مبتدأ " لعمركم " اللام لام الابتداء، وعمر: مبتدأ، وخبره محذوف وجوبا، والتقدير: لعمركم قسمي، وعمر مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة معترضة بين المبتدأ

هَـذَا لَعَمْـرُكُمُ الصَّـغَارُ بِعَيْنِـهِ وما فَـاهُوا إن كـانَ ذاكَ ولا أبُ

وعكسه [١]: [الوافر]

=

وخبره لا محل لها من الإعراب " الصغار " خبر المبتدأ الذي هو اسم الاشارة " بعينه " جار ومجرور متعلق بمحذوف حال، وقيل: الباء زائدة، وعليه يكون قوله عين تأكيدا للصغار، وعين مضاف والهاء مضاف إليه " لا " نافية للجنس " أم " اسم لا مبني على الفتح في محل نصب " لي " جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا " إن " شرطية " كان " فعل ماض ناقص فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم " ذاك " ذا: اسم كان، وخبرها محذوف، والتقدير: إن كان ذاك محمودا، أو نحوه " ولا " الواو عاطفة، لا زائدة لتأكيد النفي " أب " بالرفع - معطوف على محل لا واسمها، فإنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وفيه إعرابان آخران ستعرفهما في بيان الاستشهاد بالبيت.

الشاهد فيه: قوله " ولا أب " حيث جاء مرفوعا على واحد من ثلاثة أوجه: إما على أن يكون معطوفا على محل " لا " مع اسمها كما ذكرناه، أو على أن " لا " الثانية عاملة عمل ليس، و" أب " اسمها، وخبرها محذوف، أو على أن تكون " لا " غير عاملة أصلا، بل هي زائدة، ويكون " أب " مبتدأ خبره محذوف، وقد ذكر ذلك الشارح العلامة.

ومثله قول جرير بن عطية: بأي بلاء يا نمير بن عامر وأنتم ذنابى، لا يدين ولا صدر؟ وقد ورد على غرار ذلك قول المتنبي: لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق إن لم يسعد الحال.

انظر: الكتاب ٢٩٢/٢، ومعاني القرآن للفرّاء ١٢١/١، والمقتضب ٣٧١/٤، والأصول ٣٨٦/١، والجمل ٢٣٩، واللّمع ٩٩، وشرح المفصّل ١١٠/٢، وابن النّاظم ١٨٩، وتخليص الشّواهد ٤٠٥، ٤٠٨.

(١) هو لأميّة بن أبي الصّلت، وهو ملفّقٌ من بيتين، وصوابُ الإنشاد -كما في الدّيوان ٤٧٥، ٤٧٧- هكذا:

وَلا لَغْـوٌ وَلا تَـأْثِيمَ فِيهَـا وَلا غَـوْلٌ وَلا فِيهَـا مُلِـيمُ

وَفِيهَـا لَحْـمُ سَـاهِرَةٍ وبَحْـرٍ وَمَـا فَـاهُوا بِـهِ لَهُـمْ مُقِـيمُ

و (السّاهرة): هي الأرض، وهي في مقابِلة البحر. والأبياتُ في وصف نعيم أهل الجنّة.

والشّاهد فيه: (فَلا لَغْوٌ وَلا تَأْثِيمُ) حيث رفع الاسم الواقع بعد (لا) الأولى؛ على أنّها ملغاة؛ وفتح الاسم الواقع بعد (لا) الثّانية على أنّها نافية للجنس، عاملة عمل (إنّ).

ولا لَغـــوٌ ولا تَـــأثيمَ فيهـــا ومـــا فَـــاهُوا بـــه أَبَـــداً مُقـــيمُ

تنبيه: هذه الأربعة الأوجه هي معنى قوله: "وارفع" إلخ، أي وارفعهما معًا أو انصبهما معًا أو غاير بينهما، أو ارفع الأول دون الثاني وعكسَه، وسمى الفتح نصبًا جريًا على ما قدمناه عنه، وأما استخراج أمثلتها الأربعة من البيت الثاني فتقول في صدره: لا بيعٌ ولا خلالٌ برفعهما، وفي عَجزه لا عيبَ بالفتح ولا إخلالٌ بالرفع ثم تعيد البيت تنصب قافيته فتقول: لا بيعَ ولا خلالَ بفتحهما في صدره، وفي عجزِه لا عيبٌ بالرفع ولا إخلالَ بالفتح، والخُلة والخلال الصداقة، وبقي وجه خامس وهو فتح الأول ونصب الثاني منونًا على إلغاء لا وعطفه على محل اسم الأول إن قلنا إنه مبني أو لفظه إن قلنا إنه معرب كقول الشاعر [1]: [السريع]

لا نَسَـــبَ الْيَـــوْمَ وَلا خُلَّـــةَ اِتَّسَـــعَ الْخَـــرْقُ عَلَـــى الرَّاقِـــعِ

ولعله مراد الناظم بقوله في بعض النسخ إن صح، و"إن تشأ فانصبهما جميعًا"، لكنه غير ظاهر في المراد لأنه كقوله: "وانصب لما سبق" أن معناه وانصبهما جميعًا، والتقريع: بالقاف التوبيخ.

=

انظر: معاني القرآن للفرّاء ١/١٢١، واللّمع ٩٩، وشرح الكافية الشّافية ١/٥٢٥، وابن النّاظم ١٨٩، وتخليص الشّواهد ٤٠٦، ٤١١، وابن عقيل ١/٣٦٩، والمقاصد النّحويّة ٢/٣٤٦، والتّصريح ١/٢٤١، والخزانة ٤/٤٩٤، والدّيوان ٤٧٥، ٤٧٧.

(١) لأنس بن العبّاس بن مرداس السّلميّ، وقيل: لأبي عامر جّد العبّاس بن مرداس السّلميّ.

والشّاهد فيه: (ولا خلّة) حيث نصب على تقدير أن تكون (لا) زائدة للتّأكيد، ويكون (خلّة) معطوفًا بالواو على محلّ اسم (لا) وهو (نَسَب).

انظر: الكتاب ٢/٢٥٨، والأصول ١/٤٠٣، واللّمع ٩٨، وشرح المفصّل ٢/١١٣، وشرح الجمل ٢/٢٧٥، والارتشاف ٢/١٧٢، وأوضح المسالك ١/٢٨٧، والمقاصد النّحويّة ٢/٣٥١، والتّصريح ١/٢٤١.

بَابُ التَّعَجُّبِ (١)

وتُنصَبُ الأسماءُ في التَّعجُّبِ نَصْبَ المَفاعيلِ فلا تَستَعجِبِ

تقولُ ما أحسَنَ زيدًا إذ خَطَا وما أحَدَّ سيفَهُ حين سَطَا

أي انصب الاسم المتعجب منه نصب المفعول به ولا تستغرب ذلك بجهلك وجه إعرابه فإنك إذا قلت: ما أحسن زيدًا، فما: اسم تام مرفوع المحل بالابتداء، وأحسن: فعل ماض فاعله ضمير يعود إلى ما والجملة: الخبر والتقدير شئ عجيب حَسَّنَ زيدًا.

تنبيه: يصاغ أيضًا للتعجب أفعِلْ به كأَحْسِن بزيدٍ ونحوها بصيغة الأمر كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم:٣٨] ولم يتعرض لها الناظم لأن المتعجب منه مجرور بالباء.

وإنْ تعجَّبتَ مِنَ الألوانِ أو عَاهةٍ تَحدُثُ في الأبدانِ

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": التَّعجُّب هو: استعظام فعل فاعلٍ ظاهر المزيّة فيه.

وقيل: إنّ التعجُّب يكون ممّا يظهر معناه، ويخفى سببه، وَيُدَلُّ عليه بصيغ مختلفة، كقولك: (كيف تعصي مَن أنتَ تتقلّب في نعمه!)، وقولهم: (للهِ أنتَ !).

والأشهر في استعماله بصيغتين:

أحدهما: (مَا أَفْعَلَهُ!)، والأُخرى: (أَفْعِلْ بِهِ!).

وتقول مِن ذلك: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا !) و(أَحْسِنْ بِهِ !).

فـ(ما) عند سيبويه نكِرة غير موصوفة، في موضع رفع بالابتداء؛ وساغ الابتداء بها؛ لأنّها في تقدير: التّخصيص.

والمعنى: شيءٌ عظيمٌ أحسنَ زيدًا، أي: جعلهُ حسنًا؛ وهذا كقولهم: (شيءٌ جاء بك) و(شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ).

و(أَحْسَنَ): فعلٌ ماضٍ، لا يتصرّف، مسندٌ إلى ضمير (ما)؛ والدّليل على فعليّته: لزومه متّصلاً بياء المتكلّم نُونُ الوقايةِ، نحو: (ما أعرفني بكذا !) و(ما أَرْغَبَنِي في عفو الله).

فـــابنِ لهـــا فعـــلاً مِـــنَ الثُّلاثـــي ثـــمَّ ائـــتِ بـــالألوانِ والأحـــدَاثِ
تقـــولُ مـــا أنقَـــى بيَـــاضَ العَـــاجِ ومـــا أشـــدَّ ظُلمَـــةَ الـــدَّياجِي

أي أن فعل التعجب لا يبنى من الألوان كالسواد والبياض ولا من العاهات أي من العلل الحادثة في الأبدان كالعمى والعرج، بل إذا أريد التعجب منها تُوصّلَ إليها ببناء فعل ثلاثي دال على المبالغة كأشدّ وأقبح ونحوهما، فيدخل على مصدرهما كما مثَّل به فينصبُ ويضاف إلى المتعجَب منه كما مثّل به فلا يقال: ما أبيضَ العاج وما أظلم الدياجي، وكذا لا يقال: ما أعماه وما أعرجه بل تقول: ما أقبحَ عَرَجهُ، وما أشدَّ عماهُ.

فائدة: الدياجي ظلمة الليل قال الجوهري: كأنها جمع دَيْجاةٍ.

تنبيه: أشار بقوله: "فابن فعلاً من الثلاثي" إلى أن صيغة التعجب لا تبنى من الرباعي فأكثر كدحرج وانطلق واستخرج، بل يقال فيه أيضًا: ما أشد دِحْراجهُ، وأسرع انطلاقه، وأحسن استخراجه، ونحو ذلك، وأجازه سيبويه من نحو: أكرَم كقولهم: ما أعطاه للدرهم وأولاه للمعروف، ومن شرطه أيضًا أن يقبل التفاضل أي الزيادة والنقصان ليصح أن يُختصَّ المتعجبُ منه بالزيادة فلا يبنى من نحو: مات وفَنِيَ لتساوي الفاعلين فيه، فلا يقال: ما أموته ولا ما أفناه، بل: ما أفجع موته، وما أسرع فناءه.

بَابُ الإِغْرَاءِ (١)

والنّصبُ في الإغراءِ غيرُ مُلتَبِسْ وَهْوَ بفعلٍ مُضمَرٍ فافهَمْ وقِس
تقولُ للطّالبِ خِلاًّ بَرًّا دُونَكَ بِشرًا وعليكَ عَمْرَا

أي ونصبُ الاسم المغرى به ظاهرٌ غيرُ خافٍ لأنه مفعول به والعامل فيه فعل مضمر يُدَلّ عليه بأسماء أفعال موضوعة له، كما مثّل به، فتقدير دونك زيدًا الزمه من أدنى مكان، وكذا عليك عمرًا، لكن لا يجوز إظهاره لئلا يجتمع البدل والمبدَلُ منه.

فائدة: أصل الإغراء الإلصاق ومنه: ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ﴾ [المائدة:١٤]، وفي الاصطلاح تنبيه المخاطب على أمر محبوب ليلزمه. والخِل بكسر الخاء الصديق، والبّر: بفتح الباء المحسن يقال: برَّ يَبَرّ بفتح المضارع أي أطاع وأحسن.

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": الإغراء هو: التّحضيض على الفعل الّذي يُخشى فواتُه.

والمُغْرَى به منصوبٌ بِلُزوم إضمار العامل فيه في ألفاظٍ يختصّ بها التّحذير والإغراء.

فالإغراء ألفاظُه: (عليك) - بمعنى: الزم - ، و(دونك) و(عندك) و(شأنُك) - بمعنى: خُذْ من حضرتك، وتناول من قريب - ؛ فتقول من ذلك: (دونك زَيْدًا) و(عليك نَفْسَكَ) و(شَأْنَكَ والْحَجَّ) أي: عليك شأنك والحجّ؛ ومنه: (أَهْلَكَ واللَّيْلَ) أي: بادرهم قبل اللّيل.

ولا يجوز تقديم المنصوب بالإغراء على ألفاظه؛ وهذه الألفاظ تُستعمَل في ضمير المخاطَب.

وتختصّ (على) بشيئين: إدخالها على ضمير الغائب، وإلحاقُ الباء بمنصوبها، كقولك: (عليك بتقوى الله).

باب التحذير [١]

وتَنصِبُ الاسمَ الذي تُكرِّرُهْ عن عِوَضِ الفعلِ الذي لا تُظهِرُهْ

مثلَ مَقالِ الخَاطِبِ الأوَّاهِ اللهَ اللهَ عبادَ اللهِ

أي أن عامل النصب يجب إضماره إذا تكرر الاسم لأن التكرار عوض عنه كقولك: الصلاة الصلاة، يعني الزموا الصلاة، وفهم منه أنه إذا لم يتكرر لا يجب إضمار فعل الإغراء كقولك: الصلاة، وإن شئت: الزموا الصلاة.

تنبيه: التحذير مثل الإغراء في أحكامه فيكون تارة بألفاظ موضوعة له نيابة عن الفعل كإياك والأسدَ أي احذره، وبالتكرير نحو: الأسد الأسد، ويجب إضمار الفعل في هاتين الحالتين منه كقول الناظم حاكيًا عن الخطيب: "الله الله" أي اتقوا الله. وإذا لم تكرر الاسم جاز إضمار الفعل كالأسد وإظهاره كاحذر الأسد، وكأن الناظم اكتفى بذكر الإغراء عنه لاستوائهما في الحكم، ولهذا مثّل للإغراء بما يصلح للتحذير، "ومثّل" منصوبٌ نعتُ مصدرٍ محذوفٍ أي نصبًا مِثلَ، و"الأواه": كثيرُ التأوّه الدالُ على الخوف من الله سبحانه وتعالى.

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": التّحذير هو: تنبيه المخاطَب على مكروهٍ ينبغي الاحترازُ منه بألفاظٍ؛ وهي: (إيّاكَ) - بمعنى: احذر - ، و(إليك) - بمعنى: تَنَحّ - ؛ تقول مِن ذلك: (إيّاك والأسدَ)؛ فهو مفعولٌ بفعلٍ لا يجوزُ إظهارُه؛ لأنّه قد كثُر به التّحذير، وجُعِلَ بدلاً من اللّفظ بالفعل؛ سواءٌ كان معطوفًا عليه، نحو: (إيّاكَ والشّرَّ).

فإنْ كان التّحذير بغير (إيّاكَ) ونحوه كان المحذّر منصوبًا بفعل جائز الإضمار والإظهار إلّا مع العطف والتّكرار؛ تقولُ: (نَفْسَكَ الشّرَّ) أي: جنِّب نفسك الشّرّ؛ وإن شئتَ أظهرتَ الفعل، فتقولُ نفسك والأسد، أي: (قِ نَفْسك واحذر الأسد)؛ ومثله: (مَازِ رَأْسَكَ والسَّيْفَ) أي: يا مَازِنُ قِ رَأْسَكَ واحْذَر السَّيْفَ.

بَابُ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا (١)

وسِـــتَّةٌ تَنتَصِـــبُ الأســـماءُ بهـــا كمـــا تَرتَفِـــعُ الأنبـــاءُ
وَهْـــيَ إذا رَوَيـــتَ أو أمليتَـــا إنَّ وأنَّ يـــا فتَـــى وليتَـــا
ثـــم كـــأنَّ ثـــمَّ لكـــنَّ وعَـــلْ واللُّغـةُ المشـهورةُ الفُصـحَى لَعَـلْ

أي أن هذه الستة الأحرف تدخل على جملة المبتدإ والخبر وهي إنَّ وأنَّ: للتأكيد، ولكن: للاستدراك، ولعل: للرجاء والخوف، وليت: للتمني، وكأن: للتشبيه، فتغير حكم المبتدأ كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فتنصب الاسم المبتدأ اسمًا لها وترفع الأخبار

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": هذه الحروف تجري في العمل مجرى (كان) في دخولها على المبتدأ والخبر؛ مع اختلاف العمل.

عملها في المبتدأ والخبر، عكس عمل (كان)؛ فالمعمولان معها كمفعولٍ قُدِّم، وفَاعلٍ أُخِّرَ.

وهي: (إِنَّ) و(أَنَّ) وهما للتّأكيد؛ وبينهما فرق نذكره.

و(كأَنَّ) للتّشبيه؛ وهذا الحرف مركّبٌ؛ لأنّ الأصل في قولهم: (كأنّ زيدًا أسدٌ) أنّ زيدًا كالأسد، فأُريد المبالغة في التّشبيه؛ فقُدِّمت الكاف وجُعِلت مع (إنَّ) كالشّيء الواحد، فصارت غير متعلِّقة بعاملٍ، بعد أنْ كانت متعلّقة، وصارت حرفًا لا غير، بعد أنْ كانت صالحة للاسميّة.

وتخفّف (كَأَنَّ) فيبطُل عملها.

وَ(لَعَلَّ) مختَلَفٌ فيه، والصّحيح إفرادُه؛ وفيه لُغات؛ وهي: (لَعَلَّ) و(عَلَّ) و(لَعَنَّ) و(عَنَّ) و(لأنّ) و(أَنّ).

ومعناه: التّوقُّع لمرجوّ، أو مخوفٍ من الطّمع والإشفاق.

و(ليت) معناه: التّمنّي؛ وهو طلب ما لا طمعَ فيه؛ كقولك: (ليت الشّباب يعودُ)؛ وقد ينصب بعدها الاسمان.

و(لَكِنَّ) للاستدراك؛ وهو تعقيبُ الكلام برفع ما توهّم ثبوته، كقولك: (ما زيدٌ شُجاعًا ولكنَّه كريم) أوهم ذلك نفي الكرم؛ لأنّهما كالمتضايفين، فارتفع ذلك بـ(لَكِنّ).

و(إِنّ) هي أصلُ الباب؛ ومعناها - كما تقدّم - : توكيد الحكم، وقد تكون بمعنى (نَعَمْ).

كقولك: إن زيدًا قائم، وسمعت أن زيدًا قائم، ولكن عمرًا كاذب، ولعل زيدًا قريب، وكذا علّ لكن الأفصح لعل كما ذكره الناظم، وليت زيدًا مقيم، وكأن زيدًا أسد.

وكل ما جاز أن يكون خبرًا للمبتدإ جاز أن يكون خبرًا لهذه الأحرف نحو: إن زيدًا قام، وفي الدار وعندك.

فائدة: الأنباءُ جمع نبأ وهي الأخبار، والرواية حكاية القول لمن ينقله، والإملاء حكايته لمن يكتبه، والكاف في قوله: "كما": للتشبيه، وما: مصدرية أي كرفع الأنباء بها.

وإنَّ بالكسرةِ أُمُّ الأحرُفِ ... تأتي مَعَ القولِ وبعدَ الحَلِفِ
واللَّامُ تختَصُّ بمعمُولاتِهَا ... ليَستَبينَ فَضلُها في ذَاتِهَا
مثالُهُ إنَّ الأميرَ عادلُ ... وقد سمعْتُ أنَّ زيدًا راحِلُ
وقيلَ إنَّ خالدًا لَقَادِمُ ... وإنَّ هندًا لأَبُوهَا عَالِمُ

أي أن أمَّ هذه الأحرف الستة إنَّ المكسورة كما أن أمَّ حروف الجر من، وأمّ أدوات الشرط إن المكسورة الخفيفة، وأمّ نواصب الفعل أن المفتوحة الخفيفة، ومما تتميز به في هذا الباب إنَّ المكسورة عن المفتوحة أنَّ المكسورة تأتي مع القول أي محكية به نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم:٣٠]، وقيل إن خالدًا قادم، ومنه تقول وقل وما اشتُق منه، وتأتي بعد الحلف بكسر اللام وهو اليمين أي في جواب القسم سواء كانت اللامُ في خبرها نحو: ﴿يس ﴿١﴾ وَالْقُرْءَانِ الْحَكِيمِ ﴿٢﴾ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [يس:١-٣] أم لا نحو: ﴿حم ﴿١﴾ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴿٢﴾ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [الدخان:١-٣]، وتأتي أيضًا في ابتداء الكلام نحو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر:١] وإن الأمير عادل، ومعرفة الفرق بين المكسورة والمفتوحة مهم جدًا وضابط المفتوحة أن يصح تأويلها مع معموليها بمصدر نحو: سمعت أن زيدًا قادم أي بقدومه، وبلغني أنه قادم أي قدومُه إلا أن تدخل اللام على أحد معموليها فيجب الكسر لأنَّ المفتوحةِ نحو: سمعتُ إن زيدًا لقادم، وبلغني إنه لقادم، لأن اللام تختص بمعمولاتِ المكسورة وهي خبرُها كالأمثلة المذكورة، واسمُها المتأخرُ عنها نحو: إن في الدار لزيدًا، ومعمولُ خبرِها نحو: إن زيدًا لِعَمرو لضاربٌ، ولفي الدار مقيم، ومعنى قوله: "ليستبين فضلها" أي ليظهرَ تمييزُها في

هذا الباب على أخواتها في ذاتها أي في نفسها وأنها أم الباب لاختصاص معمولاتها باللام دون أخواتها، فتحصَّل أن المكسورة كثر مجيئها في ثلاثة مواضع: بعد القول والحلف وقبل لام الابتداء كما ذكره الناظم في ابتداء الكلام كما ذكرنا.

ولا تُقَدِّمْ خَبَرَ الحُروفِ إلا مَعَ المجرورِ والظّرُوفِ
كقولِهم إنَّ لِزيدٍ مالَا وإنَّ عندَ عامِرٍ جِمَالا

أي ولا تقدم خبر هذه الحروف الستة على أسمائها، فاللام للعهد أي الزم الترتيب بذكرها ثم أخبارِها كالأمثلة السابقة إلا إذا كان الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا فيجوز تقديمه على الاسم كما مثّل به، ومنه: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [النازعات:١٣]، و﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً﴾ [آل عمران:٤٩]، و﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالا﴾ [المزمل:١٢]، و﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ﴾ [الانفطار:١٠].

وإنْ تُزِدْ ما بعدَ هذي الأحرُفِ فالرّفعُ والنّصبُ أُجيزَا فاعرِفِ
والنّصبُ في لَيتَ لعَلَّ أظهَرُ وفي كأنَّ فاستمِعْ ما يُؤثَرُ

أي وإذا زيدت "ما" بعد هذه الأحرف الستة نحو: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ﴾ [طه:٩٨]، جاز في الاسم الرفعُ على أنها كَفَّت عملهن فصيّرتهن مثل هل وبل مما لا يغير حكم المبتدإ، والنصبُ على إعمالهن وإلغائها كما ألغيت في نحو: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾ [نوح:٢٥]، ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران:١٥٩].

تنبيه: وما ذهب إليه الناظم من جواز الوجهين في الأحرف كلها قد قال به جماعة كالزجاج وابن السراج وابن مالك قياسًا على ليت لأنه لم يسمع إلا في ليت، واختار الناظم أن النصب في ليت ولعل وكأن أظهرُ لقوة شبههنَّ بالفعل الناسخ للابتداء ومذهب سيبويه والجمهور أنه لا يجوز إلا في ليت وحدَها وروي بالوجهين قول الشاعر[1]: [البسيط]

---

(١) للنابغة الذّبيانيّ. و(فَقَدِ) أي: حَسْبي.

والشّاهدُ فيه: (الحمام) يروى بالنّصب على الإعمال، وبالرّفع على الإهمال.

قَالَتْ ألا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

ومعنى ما يؤثر أي ما ينقلُ يقال أثرَ الحديثَ يأثره كنصرَ وضربَ أي نقله.

obeikandl.com

=

جوز سيبويه في "ليتما هذا الحمام لنا" كون "ما" موصولة. والصلة: الحمام مع مبتدأ محذوف. ولنا: الخبر.

انظر: الكتاب ١٣٧/٢، والأصول ٢٣٣/١، ومعاني الحروف للرّمّانيّ ٨٩، واللّمع ٣٠٣، والأزهيّة ٨٩، والإنصاف ٤٧٩/٢، وشرح المفصّل ٥٨/٨، والمقرّب ١١٠/١، وشرح الكافية الشّافية ٤٨٠/١، وابن النّاظم ١٧٤، والدّيوان ٢٤.

بَابُ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا [١]

وعَكْسُ إنَّ يا أَخَيَّ في العَمَلْ كانَ وما انفَكَّ الفتَى ولم يَزَلْ
وهكذا أصبحَ ثمّ أمسَى وظَلَّ ثم باتَ ثمّ أضحَى

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": اعلم أنّ (كان) وأخواتها ثلاثة عشر فعلاً.

قيل: إنّ دخولها على المبتدأ والخبر على خلاف القياسِ؛ لأنّها أفعال، وحقّ الأفعال أن تُنسب معانيها إلى المفردات لا الجمل؛ فإنّ ذلك للحروف، نحو: (هل جاء زيدٌ) و(ليته عندنا).

لكنّهم توسّعوا في هذه لكونها لا تتمّ بالفاعل؛ فنسبوا معانيها إلى الجمل، فأدخلوها على المبتدأ والخبر على نسبة معانيها إلى مضمونها؛ فرفعوا بها المبتدأ تشبيهًا بالفاعل، ونصبوا الخبر تشبيهًا بالمفعول، سواءً تأخّر أو تقدّم، نحو: (كان زيد قائمًا) و(كان جوادًا حاتم).

ويسمّى المرفوع في هذا الباب اسمها، والمنصوب خبرها.

فمعنى (كان): وجد؛ وهي أصل الباب؛ لأنّ كلّ شيء داخل تحت الكون؛ فلا ينفكّ شيء من الأفعال عن معناه؛ ولأنّها تتصرّف تصرّفًا ليس لغيرها بانقسامها أربعة أقسام.

ومعنى (ظَلّ): أقام نهارًا.

و(بات): أقام ليلاً.

و(أضحى) وأصبح و(أمسى): دخل في الضُّحى، والصّباح، والمساء.

و(صار): تجدّد.

و(ليس): نفي الحال؛ فإن نفت غيره فبقرينةٍ.

وهي في العمل على ثلاثة أقسام:

قسمٌ يعمل بلا شرط؛ وهي: (كان) و(أصبح) و(أمسى) و(ظلّ) و(أضحى) و(بات) و(صار) و(ليس).

وقسمٌ يعمل بشرط تقدُّم نفي أو شبهه؛ وهو: (زال) و(برح) و(فتئ) و(انفكّ)؛ كقولك: (ما زال زيدٌ عالمًا) و(ما فتئ محمّد صادقًا) و(لن يبرح خالدٌ كريمًا) و(ما انفكّ عمرو جوادًا).

وقسم يعمل بشرط تقدّم (ما) المصدريّة النّائبة عن الظّرف عليه؛ وهي (دام) كقول شيخنا - رحمه الله تعالى - : «كأعط ما دمت مُصيبًا درهمًا، أي: مدّة دوامك مصيبًا.

فعملت لكونها صلةً لـ(ما) فإنْ كانت (ما) غير نائبة عن الظّرف لم يصحّ العمل».

فـ(أصبح) و(أمسى) أختان؛ لأنّهما طرفا الزّمان.

و(ظلّ) و(أضحى) أختان؛ لأنّهما لصدر النّهار.

و(ظلّ) - أيضًا - أُخت (بات)؛ لدلالتهما على سائر مدّة النّهار واللّيل.

وقيل: (بات) و(صار) أُختان؛ لاعتلال عينهما.

وقيل: ذلك في (كان) و(صار)؛ لاستعمال (كان) في موضع (صار).

وصـــارَ ثـــم لـــيسَ ثـــم مـــا بَـــرِحْ ... ومـــا فتِـــي فافقَـــهْ بيَـــاني المُتَّضِـــحْ
وأُختُهـــــا مـــــا دامَ فاحفَظْنَهَـــــا ... واحـــذَر هُـــديتَ أن تَزيـــغَ عنهَـــا
تقـــولُ قـــد كـــانَ الأميـــرُ راكبَـــا ... ولـــم يـــزلْ أبـــو علـــيَ عَاتِبَـــا
وأصـــبحَ البَـــردُ شـــديدًا فـــاعلَمِ ... وبـــاتَ زيـــدٌ ســـاهرًا لـــم يَـــنَمِ

أي أن هذه الأفعال المذكورة من نواسخ المبتدأ فتدخل على المبتدإ فترفعه تشبيهًا له بالفاعل وتنصب الخبر تشبيهًا له بالمفعول وذلك عكسُ عملِ إن وأخواتها وأمثلتها في النظم ظاهرة، ومعنى ما انفك وما زال وما برح وما فتئ ملازمة الاسم للخبر، فمعنى ما انفك وما زال وما برح زيد قائمًا، لازمَ زيدٌ القيام، وشرط هذه الأربعة أن يتقدمها نفيٌ أو شبهُهُ كما مثّل به، وما دام ملازِمةٌ لما المصدريةِ الظرفية كما نطق به الناظم، وما تَصَرَّفَ من هذه الأفعال من مضارع أو أمر أو غيرهما يعمل عمل الماضي كقولك: سيكون زيد فقيهًا، وكن فقيهًا، وكل ما جاز أن يكون خبرًا للمبتدأ جاز أن يكون خبرًا لهذه الأفعال كقولك: كان زيد يصلي، وعندنا، وفي الدار، وقوله: "فافقه" أي فافهم، ويجوز أن يقرأ قوله: "غائبا" بالمهملة والمثناة فوقُ وعكسِهِ.

ومَـــن يُـــرِدْ أن يجعـــلَ الأخبـــارَا ... مُقـــدَّمَاتٍ فليَقُـــلْ مـــا اختَـــارَا
مثالُـــهُ قـــد كـــانَ سَـــمْحًا وائِـــلُ ... وواقفًـــا بالبـــابِ أضـــحَى السّـــائلُ

أي ويجوز في هذا الباب أن يتقدم الخبر على الاسم فيكون متوسطًا بين العامل والاسم نحو: "قد كان سمحًا وائل" أي جوادًا، ووائل بالمثناة من تحت وهو أبو قبيلة، ويجوز أيضًا أن يتقدم على العامل نحو: واقفًا بالباب أضحى السائل، لأن الخبر هنا كالمفعول، وقد سبق جواز الأمرين فيه.

تنبيه: أما توسط الخبر فيجوز في جميعها، وأما تقديمه فيجوز أيضًا إلا في الأربعة الملازمة للنفي إن كان حرف النفي "ما" وكذا "ليس" على الصحيح فلا تقول قائمًا ما برح زيد، ولا قائمًا ما دام زيد، ولا قائمًا ليس زبد، فإن كان حرفُ النفي غير ما جاز تقديمُهُ نحو: قائمًا لم يزل زيد، ومقيمًا لا ينفك عمرٌو، وعاكفًا لم يبرح بكر.

وإنْ تَقُلْ يا قومِ قد كانَ المَطَرْ فلستَ تحتَاجُ لها إلى خَبَرْ
وهكذا يصنَعُ كلُّ من نَفَثْ بها إذا جِاءَتْ ومعنَاهَا حَدَثْ

أي أن "كان" تستعمل ناقصة أي تفتقر إلى خبر كما سبق، وقد تستعمل تامة أي غيرَ محتاجة إلى خبر ويصيرُ الاسم فاعلاً لها كقولك: كان المطر أي وقع كقولك: قام زيد، وهكذا حيث كان معناها حدث أو وقع أو وُجِدَ، فهي تامة من باب الفعل والفاعل.

تنبيه: ولا يختص ذلك بكان بل سائرُ أخواتها كذلك نحو: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم:١٧]، و: ﴿مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ﴾ [هود:١٠٧]، إلا ثلاثةَ أفعالٍ وهي ليس وما زال وما فتئ، فلا تستعمل إلا ناقصة.

والبَاءُ تختَصُّ بليسَ في الخَبَرْ كقولِهم ليسَ الفتَى بالمُحتَقَرْ

أي وتختص ليس دون غيرها بجواز دخول الباء على خبرها كما مثّل به، ومنه: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر:٣٦].

تنبيه: إذا دخلت الباء على خبر ليس وعطفت عليه اسمًا كقولك: ليس زيد بقائم ولا قاعدًا، جاز نصبُ المعطوف باعتبار محلِ المعطوفِ عليه، وجرُّهُ باعتبار لفظه، ومن النصب قول الشاعر [1]: [الوافر]

فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلا الْحَدِيدَا

---

(١) هذا عجز بيت صدره: مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ
هو لعُقَيْبَة الأسديّ.
و(معاوي): ترخيم معاوية بن أبي سفيان. و(أسجح): أرفق وسهّل.
والشّاهد فيه: (ولا الحديدا) حيث عطف على خبر ليس المجرور بالنّصب، وهذا العطف على الموضع.
يُنظر هذا البيتُ في: الكتاب ٦٧/١، والمقتضب ٣٣٨/٢، ١١٢/٤، وسرّ صناعة الإعراب ١٣١/١، وأمالي القالي ٣٦/١، والإنصاف ٣٣٢/١، وشرح المفصّل٩/٤، ورصف المباني ٢٠٢، واللّسان (غمر) ٣٨٩/٥، والخزانة ٢٦٠/٢.

بَابُ (مَا) النافية الحِجازيةِ (١)

وما التي تَنفي كليسَ النَّاصِبَهْ في قولِ سُكّانِ الحِجَازِ قَاطِبَهْ
فقولُهُم ما عَامِرٌ مُوَافِقَا كقولِهِم ليسَ سعيدٌ صَادِقَا

أي أن عرب الحجاز قاطبة أي جميعهم وهم قريش ومن والاهم وبلغتهم نزل القرآن يجعلون ما النافية كليس كما مثّل به، ومنه: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف:٣١] ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة:٢].

وتدخل الباء أيضًا على خبرها نحو: ما زيد بقائم، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [فصلت:٤٦]، وأما غير أهل الحجاز كبني تميم فهي عندهم ملغاةٌ ولا يتغير بها حكم المبتدأ كهل وبل.

تنبيه: أطلق الناظم إعمالها كليس، ولإعمالها عند الحجازيين شروط: منها أن لا يدخل الاستثناء على الخبر نحو: وما محمد إلا رسول، ومنها: أن لا يتقدم الخبر على الاسم نحو: ما قائم زيد، فإنها حينئذ ملغاةٌ على اللغتين.

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": (ما) في لغة أهل الحجاز ترفع الاسم وتنصب الخبر إذا كان الخبر مؤخّرًا منفيًّا؛ لأنّهم شبّهوها بـ(ليس)، نحو قوله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف:٣١]، وقولُه تعالى: ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ [المجادلة:٢].

وفي لغة بني تميم لا تعمل شيئًا، فيرفع ما بعدها بالابتداء والخبر؛ فهي عندهم كحروف الاستفهام الدّاخلة على الاسم والفعل؛ فليس عملها في أحدهما بأولى من الآخر.

وشَبَهُها بـ(ليس) من ثلاثة أوجُهٍ؛ وهي:

دخولها على المبتدأ والخبر، وكونها للنّفي، وكون النّفي نفي حالٍ.

ومن شرط إعمالها: فقدان الزّيادة، وبقاء النّفي. ومتى انتقض النّفي بحرف الاستثناء، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ﴾ [آل عمران:١٤٤]؛ بطل عملها لبُطلان معناها.

ولا يجوز تقديم معمول خبرها على اسمها إلّا إذا كان ظرفًا أو حرف جرّ؛ تقول: (ما زيدٌ آكِلاً طعامك) ولو قدّمت (الطّعام) على (زيد) لم يجز إلّا أن ترفع الخبر، نحو: (ما طعامك زيدٌ آكل).

بَابُ النِّدَاءِ (١)

ونـــادِ مَـــن تـــدعُو بيَـــا أو بِأيَـــا أو همـــزةٍ أو أيْ وإنْ شـــئتَ هَيَـــا

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": النِّدَاء: أحد معاني الكلام؛ وهو: ما يتألّف من حرف واسم؛ وهو منفردٌ بهذا التّأليف؛ وجاز ذلك لكون حرف النّداء نائبًا عن الفعل، فتنزّل منزلة الكلام المؤتلف من اسم وفعل.

وقال أبو عليّ الفارسيّ: «النِّداء خبَرٌ من وجه، وغير خبرٍ من وجه؛ لأنّه مع الصّفات بمنزلة الأخبار، ومع غير الصّفات بمنزلة غير الأخبار؛ فإذا قلت لإنسانٍ: (يا صادق) أو (يا كاذب) صلح أن يُجاب هذا بصدق، أو كذب؛ فكان خبرًا من هذا الوجه؛ وليس كذلك إذا قلت: (يا زيدٌ) و(يا عمرٌو)».

وحروف النّداء خمسة؛ وهي: (يا) و(أيا) و(أي) و(هيا) و(الهمزة).

وزاد الكوفيّون: (آ) و(آيْ).

وفي (يَا) خِلَافٌ بين النّحويّين:

فمنهم مَنْ يذهبُ إلى أنّها حرف - وهو الأكثر - .

ومنهم مَن يذهبُ إلى أنّها اسمٌ للفعل.

فحُجّة الأوّلين: أنّها لا تدلّ على معنىً إلّا في غيرها.

وحُجّة الآخرين: أنّهم رأوا أنّ المنصوب والمجرور يقعان بعدها، كقولك: (يا رجلاً) و(يا لزيدٍ)، وأنّه قد سُمِعَ إمالةُ (يا) والحُروف لا تُمال.

وكذلك اختلفوا في العامل من قولهم: يا عبد الله.

فمنهم مَن يقول: (عبد الله) منصوبٌ بنفس (يا).

ومنهم مَن يقولُ: هو منصوبٌ بفعلٍ مقدّرٍ لا يظهر؛ كأنّه قال: (أدعو) أو (أُخاطِبُ)؛ ولأجل هذا يجعلها بعضُهم اسمًا للفعل.

فـ(الهمزة) تُستعمل للقريب، نحو: (أَزَيْدٌ أَقْبِلْ)؛ لخفّتها.

و(وا) للنّدبة؛ وهي نداء المتفجَّع عليه والمتوجَّع منه، نحو: (وا زيداهُ) و(واظهراهُ).

وذهب المبرّد إلى أنّ (هيا) و(أيا) للبعيد، و(أي) و(الهمزة) للقريب، و(يا) لهما.

وذهب ابنُ بَرْهَان إلى أنّ (هَيَا) و(أَيَا) للبعيد، و(الهمزة) للقريب، و(أَيْ) للمتوسّط، و(يَا) للجميع.

وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيدًا، وعلى منع العكس.

وقيل: إنّ (هَيَا) و(أَيَا) و(أَيْ) و(آ) تُستعمَلُ للبعيد، وللمستثقِل في نومه لا غير؛ للزّيادة في لفظها، و(يَا) للبعيد؛ لأنّها أُمُّ حروف النّداء.

أي أن النداء يصلح بكل واحد من هذه الحروف الخمسة، ويا هي أمّ الباب ولهذا ينادى بها القريب والبعيد، والهمزة كأَزَيدُ للقريب، وأي للمتوسط، وأيا وهيا للبعيد، والهاء في هيا مبدلة من الهمزة في أيا.

وانصِبْ ونوّنْ إنْ تُنادِي النّكِرَهْ كقولِهم يَانَهِمًا دَعِ الشَّرَهْ

أي وإذا ناديت نكرة غير مقصودة فانصبه ونوّنه كما مثّل به، وكقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي.

فائدة: النَّهمُ والشرهُ متقاربا المعنى يقال: نَهِمَ كفرِحَ نهمًا ونهمةً محركتين إذا أفرطت شهوته، وشره يشره شرهًا إذا اشتد حرصه في الطلب.

وإنْ يكن معرفةً مُشتَهِرَهْ فلا تنوّنْهُ وضُمَّ آخرَهْ
تقولُ يا سعدُ أَيَا سعيدُ ومثلُهُ يا أيُّها العَميدُ

أي وإن يكن المنادى معرفة فلا تنوّنه بل ضم آخره، ومراده المفرد من المعارف دون المضاف لأنه سيأتي، والمفرد ثلاثة أنواع: معرَّفة قبل النداء كزيد وعمرو وسعد وسعيد وهو مراده بالمشتهرة، ومعرّفة بأل كالرجل، ومعرّفة حدث لها التعريف بالنداء وهي النكرة المقصودة التي احترز عنها في تمثيله بـ"يا نَهِمًا دعِ الشره" فتقول: يا سعد، أيا سعيد، ويا أيها العميد، وأيا رجل.

تنبيه: أشار بقوله: "يا أيها العميد" إلى أن ما فيه أل لا ينادى إلا إذا توصل إليه بأي فزد عليه ها التي للتنبيه عوضًا عما فات أي من الإضافة فيقال: يا أيها الرجل، ولا يجوز: يا الرجل إلا في قولك: يا أله بقطع الهمزة ووصلها، والمنادى في الحقيقة أيٌّ وضمتها ضمة بناء وما فيه أل صفة لها وضمته ضمةُ إعراب لا بناء.

تنبيه آخر: ما ذكره الناظم من بناء المنادى المعرفة على الضم هو في غير المثنى والمجموع فإن كان مثنى أو جمع مذكر سالمًا بني على ما يُرفع به كيا زيدان ويا زيدون.

وتَنصِبُ المُضافَ في النّداءِ كقولِهم يا صاحبَ الرّداءِ

أي وإذا كان المنادى مضافًا فهو منصوب كما مثّل به ونحو: يا عبدَ الله، يا رسول الله، يا أهل الكتاب.

تنبيه: ومثل المضاف الاسمُ المطول كقولك: يا طالعًا جبلاً، ويا حسنًا وجهُهُ، ويا لطيفًا بالعباد لأنه شِبْهُ المضافِ.

وجـــائزٌ عنـــدَ ذَوي الأفهَـــامِ فـي يَـا غُـلامُ قَـوْلُ يـا غُلامـي
وجـــوَّزوا فَتحَـــةَ هـــذي اليَـــاءِ والوَقـــفَ بعـــدَ فَتحِهـــا بالهـــاءِ
والهَـــاءُ فـــي الوقـــفِ علـــى غُلامِيَـــهْ كالهـــاءِ فـي الوقـفِ علـى سُـلطانِيَهْ
وقـــالَ قـــومٌ فيـــهِ يـــا غلامَـــا كمـــا تَلَـــوْا يـــا حَسـرَتَا علـى مَـا

أي وإذا نودي الاسم المضاف إلى ياء النفس جاز فيه أربعة أوجه أحدُها وهو أفصحها: حذف الياء مع بقاء الكسرة نحو: يا غلام بكسر الميم، وثانيها وثالثها: إثبات الياء ساكنة كيا غلامي بسكون الياء وفتحها كيا غلامي، فإذا وقفت قلت على الوجه الثالث: يا غلاميه بزيادة هاء السكت حفظًا لفتحة الياء لأنك لو وقفت بسكون الياء لم يحصل الفرق بينه وبين الوجه الثاني وهذا معنى قوله: "والوقف" بالرفع على الابتداء و"بالهاء" خبره أي وإذا فتحت الياء فالوقف بالهاء لا يسكون الياء وتسمى هذه الهاء هاء السكت وإلى ذلك أشار بقوله: "كالوقف بالهاء على سلطانيه" لأن هاء السكت يحسن وصلها في الوقف بياء النفس المفتوحة مطلقًا منادًى كان أو غيره نحو: ﴿مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ﴾ [الحاقة:٢٨-٢٩]، ورابعها: إبدال الألف من ياء النفس نحو: يا غلاما، كما ورد في التلاوة: (يا حسرتا) و: (يا أسفا) أصله يا حسرتي ويا أسفي أي احضُري هذا أوانُكِ.

تنبيه: إذا نودي الأب والأم مضافين إلى ياء النفس جاز فيهما الأوجه الأربعة، ويجوز فيهما أيضًا وجهان آخران وهما تعويض تاء التأنيث عن ياء النفس مفتوحة ومكسورة كيا أبتِ ويا أُمّتِ وقرئ بهما في ﴿يَا أَبَتِ﴾ [يوسف:٤].

تنبيه: أطلق الناظم جواز هذه الأوجه الأربعة في المنادى المضاف إلى ياء النفس وهو مقيد بأن لا يكون مقصورًا كالفتى والعصا، ولا منقوصًا كرامٍ وقاضٍ فلا يجوز

فيهما إلا إثبات الياء مفتوحة كيا فتايَ بفتح الياء مخففة، و:يا راميَّ بفتحها مشددة مدغمة في ياء المنقوص، وكذا إذا كان المضاف إلى ياء النفس مضافًا إليه كيا غلامَ ابني، ويا ابنَ أخي، فإنه لا يجوز فيه إلا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة دون سائر الأوجه إلا في يا ابن أم ويا ابن عم، فإنهما لما كثر استعمالهما جاز فيهما حذفُ الياء مع كسر الميم وفتحها وقرئ بهما أيضًا في ﴿ابْنَ أُمَّ﴾ [الأعراف:١٥٠]، وما ذكره الناظم في شرحه من أنه يجوز فيهما الأربعة الأوجه خلافُ المشهور.

وحَذفُ يَا يجوزُ في النِّدَاءِ كقولِهم ربِّ استجِبْ دُعائي
وإنْ تَقُلْ يا هذهِ أو يَا ذَا فَحذفُ يَا مُمتَنِعٌ يَا هذا

أي أنه يجوز حذف حرف النداء مفردًا كان المنادى أو مضافًا نحو ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف:٢٩] و: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [الزمر:٤٦]، إلا إذا كان المنادى اسمَ إشارة كهذا وهذه وهؤلاء، فلا يجوز عند البصريين كما ذكره الناظم، وأجازه الكوفيون وابن مالك وأتباعه.

تنبيه: ومفهوم اقتصار الناظم على اسم الإشارة أن حذف حرف النداء يجوز مع النكرة المقصودة وهو مذهب الكوفيين ومنعه البصريون أيضًا فلا يقال في يا رجلُ: رجلُ ادْخُلْ.

بَابُ التَّرْخِيمِ (١)

وإن تشَــا التّــرخيمَ فــي حــالِ النّــدَا ... فاخصُــصْ بــهِ المعرفــةَ المُنفَــرِدَا

واحــذِفْ إذا رَخَّمــتَ آخــرَ اســمِهِ ... ولا تُغيّــرْ مــا بقِــي عــن رسـمِهِ

تقــولُ يــا طَلْــحَ ويــا عَــامِ اســمَعَا ... كمــا تقــولُ فــي ســعَادَ يــا سُــعَا

أي ويجوز الترخيم في النداء وهو حذف آخر الاسم في النداء تخفيفًا ولجوازه شروط منها: أن يكون معرفة أي علمًا فلا ترخَّم النكرة مقصودة كانت أو غير مقصودة فلا يقال في راكب أو فارس يا راك ويا فار، وشذ قولهم: يا صاح كما سيأتي، فإن كان فارس علمًا جاز ترخيمه، ومنها أن يكون مفردًا فلا يرخم المركب تركيب المزج كسيبويه أو إضافةٍ كعبد الله، ومنها: أن يكون رباعيًا فأكثر كما سيأتي كجعفر وزينب وعامر وسعاد، فتقول فيها: يا جعفَ ويا زينَ ويا عامِ ويا سعا بحذف آخرها مع إبقاء حركة ما قبله وهو معنى قوله: "ولا تغير ما بقي من رسمه" أي من حروفه المرسومة، وسكون الياء من بقي للضرورة ويجوز أن يقرأ بفتح القاف للضرورة.

وقــد أُجيــزَ الضَّــمُّ فــي التــرخيمِ ... تَقــولَ يــا عــامُ بضــمِّ المــيمِ

أي ويجوز أن يجعل ما بقي من الاسم كالاسم التام فيضم فيقال: يا عامُ بضم الميم ويا جعفُ بضم الفاء.

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": التّرخيم في اللّغة: ترقيقُ الصّوت، وتليينُه.

وهو عند النّحويّين: حذفُ بعض الكلمة على وجهٍ مخصوص.

وهو ثلاثة أنواع:

أحدها: حذف آخر الاسم في النّداء لغير موجِب؛ وشرطُه: أن يكون مفرَدًا، عَلَمًا، زائدًا على ثلاثة أحرُف؛ وإنّما لم يرخّم الثّلاثيّ؛ لأنّه يبقى بحذف آخره على أقلّ ما عليه الأُصول، وأقلّ الأصول ثلاثة أحرُف؛ فلا يجوز ذلك في نحو: (زيد)؛ لبقائه على حرفين، والمؤنّث بالهاء ليس كذلك.

وأكثر ما في شعر العرب مرخّمًا ممّا ليس فيه تاء التّأنيث ثلاثة ألفاظٍ؛ وهي: (حارث) و(عامر) و(منصور)؛ لكثرة تسميتهم بها.

وألـــقِ حـــرفينِ بـــلا غُفـــولِ مِـــن وزنِ فَعْـــلانَ ومِـــن مفعـــولِ
تقـــولُ فـــي مـــروانَ يـــا مَـــروَ اجلـــسِ ومثلُـــهُ يـــا مَـــنْصُ فـــافهمْ وقِـــسِ

أي وإذا أردت ترخيم الاسم الذي قبل آخره حرف من حروف العلة مسبوق بثلاثة أحرف فأكثر كمروان ومنصور ومسكين، علمًا لشخص فاحذف حرف العلة مع الآخر هنا كما مثّل به الناظم بخلاف نحو: سعاد وثمود وسعيد، فإن حرف العلة لا يحذف لأنه غير مسبوق بثلاثة أحرف، وهذا مفهوم من قوله: "من وزن فعلان ومن مفعول".

ولا تُـــرَخّمْ هنـــدَ فـــي النّـــدَاءِ ولا ثُلاثيًّـــا خَـــلا مِـــن هـــاءِ
وإنْ يكـــن آخـــرَهُ هـــاءٌ فقُـــلْ فـي هبـةٍ يـا هِـبَ مَـن هـذا الرجُـلْ

أي لا يجوز ترخيم الاسم الثلاثي كهند ودعد وعمرو وزيد، فإن كان فيه تاء التأنيث جاز ترخيمه مطلقًا أي ثنائيًا كان بالحذف كهبة، أو ثلاثيًا كطلحة، أو رباعيًا كفاطمة أو أكثر.

وقـــولُهُم فـــي صـــاحبٍ يـــا صَـــاحِ شـــذَّ لمعنًـــى فيـــهِ باصـــطِلاحِ

أي أن قولَ العرب يا صاح في: يا صاحب، في الترخيم شاذ لأنه ليس بعلم، فالقياس أن لا يرخم كما لا يقال في راكب وفارس: يا راك ويا فار، ولكنهم تسامحوا في: يا صاحب لكثرة استعمالهم.

بَابُ التَّصْغِيرِ (١)

وإن تُـرِدْ تصـغيرَ الاسـمِ المُحتَقَـرْ إمـا لتَهَـاونٍ وإمـا لصِـغَرْ
فضُـمَّ مبـدَاهُ لهـذي الحَادِثَـهْ وزِدهُ يـاءً تبْـديها ثَالِثَـهْ
تقـولُ فـي فَلْـسٍ فُلَـيسٌ يـا فتَـى وهكـذا كـلُّ ثُلاثـيَ أَتَـى

أي وإذا أردت تصغير الاسم إما لإهانته أي تحقيره وإن كان كبيرًا كجُميل في جمل بالجيم وإما لكونه صغيرًا أي في نفسه كطُفيل، فشم مبدأه أي أوّله لهذه الإرادة الحادثة لك وزده ياء بعد ثانيه لتكون ثالثة وذلك بعد فتح ثانيه فيكون وزنه فُعَيل، وهذا الوزن مطّرد في كل اسم ثلاثي سواء كان مفتوحَ الأول كفلس أو مكسورَهُ كحِبر أو مضمومه كقُفل ساكن الوسط كما مثلنا به، أو محركًا كعُمَرَ ورجلٍ وصُرَدٍ وعُنُقٍ وعنَبٍ وإبل وهذه العشرةُ الأوزان تصغر كلها على فُعَيل.

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": التّصغير: يختصّ بالاسم الخالي من مانعٍ لفظيّ، أو معنويّ.

فاللّفظيّ على ضربين:

ضربٌ متوغّلٌ في شبه الحرف، كالمضمرات، وأسماء الأفعال، والاستفهام، والشّرط.

وضربٌ هو على صيغة تشبه صيغة المصغّر، كـ(مسيطِر) و(مهيمِن).

والمعنويّ: كون الاسم مستحقًّا للتّعظيم لزومًا، كاسم الله تعالى، وكُتبه، ورُسله؛ فإذا خلا الاسم من ذلك جاز تصغيرُه.

والتّصغير يأتي على خمسة معان:

أحدها: التّحقير؛ كقولك في (رجل): رُجَيْل.

والثّاني: لتقليل العدد؛ كقولك في (دراهم): دُرَيْهِمَات.

والثّالث: لتقريب المسافة؛ كقولك: (نزلنا دوين المنزلة).

والرّابعُ: للتّحنُّن والتّلطُّف؛ كقولك: (يا بُنيّ) و(يا أُخيّ).

والخامس: تصغير التّفخيم والتّهويل؛ كقول الحُبَابِ بن المنذر: (أَنَا جُذَيْلُهَا المُحَكَّكُ، وَعُذَيْقُهَا المُرَجَّبُ).

وإنْ يكـــن مؤنَّثًـــا أردَفتَـــهُ هـــاءً كمـــا تُلحِـــقُ لـــو وَصـــفتَهُ
فصـــغِّرِ النّـــارَ علـــى نُـــوَيْرَهْ كمـــا تقـــولُ نـــارُهُ مُنيـــرَهْ
وصـــغِّرِ القِـــدْرَ فقُـــلْ قُـــدَيرَهْ كمـــا تقـــولُ قِـــدرُهُ كبيـــرَهْ

أي وإن يكن الاسم الثلاثي مؤنثًا عاريًا عن تاء التأنيث كنار وقدر وعين وأذن ويد ورجل وكتف وكبد وساق وقدم أردفته أي ألحقته في تصغيره تاءَ التأنيث كما تُلحق التاء في الوصف لأن التصغير نوع من الوصف، فتقول: نويرة وقديرة، كما تقول: نارُهُ منيرة، وقدره كبيرة، وهكذا الباقي، واحتُرزَ بالثلاثي عن الرباعي كزينب وعقرب، فإن التاء لا تلحقه في التصغير وإن لحقته في الوصف.

تنبيه: ما ذكره الناظم من وجوب إلحاق التاء في التصغير مشروط بأن لا يؤدي إلى اللبس فإن التبس لم تلحقه كَخَمْس في العدد المؤنث وشجر وبقر ونحو ذلك من أسماء الجنس الذي لا يُفرَقُ بينه وبين واحده إلا بالتاء فيقال فيه: خُمَيس وشُجير وبُقير بلا هاء، إذا لو قيل خميسة وبقيرة لالتبس بتصغير خمسة للعدد المذكور وشجرة وبقرة في الواحد.

تنبيه آخر: قد جاءت ألفاظٌ من المؤنث الثلاثي العاري عن تاء التأنيث مصغرة من غير إلحاق تاء التأنيث مع عدم اللبس فتحفظ ولا يقاس عليها كحرب ودرع وقوس وفرس وإبل وذودٍ، لما بين الثلاث إلى العشر من الإبل وناب للمسنة من الإبل وعُرس وغَرْب للدلو الكبير، فيقال: حُرَيبٌ ودُريع وقُويس، وهكذا الباقي والقياس إلحاق التاء بها كما تُلحق بها في الوصف في قولهم: حرب كريهة، و:درع سابغة ونحو ذلك.

وصَـــغِّرِ البـــابَ فقُـــلْ بُوَيْـــبُ والنّـــابُ إن صـــغّرتَهُ نُيَيْـــبُ
لأنَّ بابًـــا جمعُـــهُ أبـــوابُ والنّـــابُ أصـــلُ جمعِـــهِ أنيَـــابُ

أي إذا صغرت الثلاثي الذي ثانيه ألف قلبتها واوًا إن كانت منقلبة عن واو كباب، وياء إن كانت منقلبة عن ياء كناب للضرس فتقول: بويب ونييب، لأن أصل باب بالباء الموحدة بَوَبٌ محركًا، وأصل ناب بالنون نَيَبٌ محركًا أيضًا، لأن قاعدة التصريف أن الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفًا، فإذا صُغر الاسم وضُم أوله زال

السبب الموجب لقلبهما وهو انفتاح ما قبلهما فتُرد الألف التي أصلها الواو واوًا والألفُ التي أصلها الياء ياء كما يُرَدُّ كل منهما إلى أصله في جمعه لزوال السبب المذكور فيقال أبواب وأنياب.

تنبيه: يقال في نحو: ثوب وبيت ثُوَيب وبُيَيْب بلا قلب، بخلاف ريح وقيمة فيقال فيهما: رُوَيحٌ وقُوَيمَةٌ، ويجوز كسر الأول من بِييت وعِيينة، ولما انتهى تصغير الثلاث ذكر ما زاد عليه بقوله:

وفاعـــلٌ تَصـــغيرُهُ فُوَيعِـــلُ كقـــولِهِم فـــي رَاجِـــلٍ رُوَيْجِـــلُ

أي وكل اسم رباعي بالزيادة ثانيه ألفُ فتصغيره فويعل بقلب ألفه واوًا لانضمام ما قبلها كرويجل في راجل بالحاء أو بالجيم وفويرس في فارس وعويمر في عامر.

تنبيه: أما الرباعي المجرد كجعفر فتصغيره على: فعيعل كجعيفر، ولم يذكره الناظم.

وإن تجِـدْ مِـن بعـدِ ثانيـهِ ألـفْ فاقلِبْـهُ يـاءً أبـدًا ولا تَقِـفْ
تقـولُ كـمْ غُزَيِّـلٍ ذَبَحْـتُ وكـم دُنَيْنيـرٍ بـهِ سَـمَحْتُ

أي وإن تجد الألف من بعد ثاني الاسم الزائد على الثلاثة سواء كانت ثالثة: كغزال وغراب وكتاب، أم رابعة: كدينار ومثقال فاقلب ذلك الألف ياء بعد زيادة ياء التصغير ثالثة له "ولا تقف" أي ولا تتوقف فتقول، غزيل بإدغام الياء المبدلة من الألف في ياء التصغير و"دنينير" بياءين أولاهما ياء التصغير والثانية المبدلة من الألف.

تنبيه: لا يختص فويعل أو فعيل بالتشديد، وفعيعل بما ثانيه أو ثالثه أو رابعه ألف بل وما ثانيه أو ثالثه أو رابعه واو أو ياء كجوهر وزينب ومحمود وسعيد ومنصور ومسكين، كذلك فيقال جُوَيهِرٌ وسُعيّدٌ ومُسَيْكين بقلب الواو والياء ياء.

وقـل سُـرَيْحِينٌ لِسِـرحانٍ كمـا تقـولُ فـي الجمعِ سَرَاحينُ الحِمَى
ولا تُغيّـرْ فـي عُثيمـانَ الألِـفْ ولا سُـكيرَانَ الـذي لا يَنصَـرِف

أي وإذا صغرت ما جاء على وزن فعلان فإن كان مما ينصرف اسمًا كان كسرحان بمهملتين للذئب وسلطان وشيطان، أو وصفًا كنَدمان، قلبت ألفه ياء، فتقول: سريحين، كما تقول في جمعه: سراحين مُكَسَّرًا، وإن كان مما لا ينصرف علمًا كان كعثمان وعمران، أو وصفًا مؤنثُهُ فعْلى كسكران وغضبان، لم تغير ألفه لتبقى على منع الصرف فتقول: عثيمانُ وسكيرانُ.

وهكـــذا زُعيفِـــرَانُ فـــاعتبِر بـِهِ السُّداسِـيَّاتِ وافقَـهْ مـا ذُكِـر

أي وهكذا لا يُغيرُ ألفُ الاسم السداسي المزيد في آخره ألف ونون وإن كان مصروفًا كزعفران، واعتبر به السداسيات أي قسها، والمراد ما قبل الألف والنون وفيه أربعة أحرف كمرطبان فتقول: زعيفران ومُريطِبان.

واردُدْ إلـى المحـذوفِ مـا كـانَ حُـذِفْ مـن أصـلِهِ حتـى يَعـودَ مُنتَصِـف

كقـــولِهِم فـــي شَـــفَةٍ شُـــفَيْهَهْ والشّـــاةُ إنْ صـــغَّرتَهَا شُـــوَيْهَهْ

أي وإذا أردت تصغير الاسم الثنائي بالحذف رددت إليه ثالثه المحذوف مذكرًا كان كدم وأب وأخ، أو مؤنثًا كيد وشفة وشاة، فتقول: دُمَيٌّ وأُبَيٌّ وأُخَي ويُدَيَّةٌ وشُفَيهَةٌ وشُوَيْهَةٌ، وإنما ردوا إليه ثالثه المحذوف ليُمكنَ منه بناءُ فُعيل فيصير رباعيًا بياء التصغير ولعله المعنيُّ بقوله: "حتى يعود منتصف" أي رباعيًا له نصفٌ صحيحٌ لأنه أقل أبنية التصغير.

بابُ حروفِ الزيادةِ [١]

وألـــقِ فـــي التّصـــغيرِ مـــا يُســـتَقَلُ زَائـــدُهُ أو مَـــا تَـــرَاهُ يَثقُـــلُ
والأحـرفُ اللاتـي تُـزادُ فـي الكَلِـمْ مجموعُهَـا قولُـكَ يـا هَـوْلُ استَنِمْ
تقـــولُ فـــي مُنْطَلِـــقٍ مُطَيْلِـــقُ فـــافهَمْ وفـــي مُرتـــزِقٍ مُرَيـــزِقُ
وقيـــلَ فـــي ســـفرجلٍ سُـــفَيْرِجُ وفـــي فتًـــى مُســـتخرِجٍ مُخَيْـــرِجُ

قد سبق أن للتصغير ثلاثة أوزان فُعيل وهو للثلاثي كفليس، وفُعيعلٌ ومثله فويعل للرباعي كجعيفر ورويجل، وفعيعيل وهو للخماسي الذي رابعه ألف أو واو أو ياء كدنينير، فإذا أردت تصغير الاسم الخماسي الذي رابعه حرف صحيح ألقيتَ زائده إن كان خماسيًا بالزيادة كمنطلق، وخامسَه إن كان مجردًا عنها وهو المراد بقوله: "وما تراه" وهو اللام من سفرجل مثلاً ليعود الاسم رباعيًا فيُمكِنُ منه وزن فعيعل، فتقول في منطلق: مطيلق بحذف النون، واختُصت بالحذف دون الميم لدلالة الميم على بناء اسم الفاعل فلم تحذف لئلا يفوت البناء بحذفها، وكذا تقول في تصغير مرتزق مريزق بحذف التاء دون الميم لما ذكرناه، وتقول في سفرجل سفيرج بحذف اللام لأن بها حصل ثِقَلُ الاسم، وكذا إذا صغرت السداسي حذفت منه حرفين من حروف الزيادة ليعود رباعيًا، فتقول في مستخرج: مخيرج بحذف السين والتاء دون الميم.

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": يُستثقل تصغير الاسم الخُماسيّ إذا لم يكن رابعه حرف علّة، وكذلك السُّداسيّ؛ وذلك لوُقوع ثلاثة أحرف بعد ياء التّصغير، وحرفين قبله؛ فيميل أحدُ جانبي الكلمة إلى الجانب الآخر.

وسبيل ياء التّصغير أنْ تكون وسطًا، والّذي قبلها أرجح من الّذي بعدها.

فإذا أُريد تصغير اسمٍ خُماسيّ أو سداسيّ سليم الحروف فيُنظر إنْ كان فيه حرف من حروف الزّيادة حذف؛ طلبًا للتّخفيف.

وحروف الزّيادة عشرة؛ وهي: (الهمزة) و(التّاء) و(السّين) و(الميم) و(الهاء) و(اللّام) و(النّون) وحروف العلّة الثّلاثة؛ وقد جمعها في قوله: (سَائِل وانْتَهِمْ)، وتُجمع في قولك: (يَا هَوْلُ اسْتَنِمْ)، وفي (سَأَلْتُمُونِيهَا)، وفي (الوسمي هَتّان)، وفي (الموت ينساه)، وفي (اليَوْمَ تَنْسَاهُ).

ولما أمرَ الطالبَ بإلقاء الزوائد ذكر حروف الزيادة لتُعلم وهي عشرة يجمعها كما قال: "يا هول استنم" أي اسكن، وفي نسخة: "سائل وانتهم" أي واحرص على السؤال، ومعنى تسميتها بحروف الزيادة أن الحرف الزائد على الأصول لا يكون إلا منها إلا أنها لا تكون أبدًا زائدة لأنها قد تكون أصولاً.

تنبيه: اعلم أنه لا يُعرف الزائدُ من الأصلي إلا بمعرفة الميزان وهو أن يعبر عن أولِ أصول الكلمة المجردة بفائها، وعن ثاني أصولها بعينها، وعن ثالثها بلامها وكذا رابعها، فيقال في وزن خرج فعلَ، وفي وزن دحرج فعلل، وفي وزن فَلْس فَعْلٌ، وفي وزن جعفر فعللٌ وهكذا، وأما الزيادة لغير تكرار فيعبر عنه بلفظه فيقال في وزن انطلق انفعل، وفي مُنطلق مُنفعل، لأن أصوله طلقَ، وفي ارتزق افتعل، وفي مرتزق مفتعلٌ لأن أصوله رزقَ، وكذا في استخرج ومستخرج استفعلَ ومُستفعل، لأن أصوله خرجَ، وأقوى الدلالة على زيادة الحرف سقوطه في بعض التصاريف.

وقد تُزادُ اليَاءُ للتّعويضِ والجَبرِ للمصغَّرِ المَهِيضِ
كقولِهِم إنَّ المُطَيليقَ أتَى واخبَا السُّفَيريجَ إلى فصلِ الشّتَا

أي ويجوز أن تزاد ياءٌ قبل الآخر على ما حُذف منه حرف وهو الخماسي، أو حرفان وهو السداسي المردودان إلى أربعة ليصحّ فيهما وزن فُعيعل فيقال فيهما فعيعيل كما مثَّل به بزيادة الياء عوضًا عن المحذوف وجبرًا له. و"المهيض": المكسور اسم مفعول كالمبيع من هاض العظم إذا كسره ولم يُبِنْهُ.

وشذَّ مما أصَّلوهُ ذَيَّا تصغيرُ ذَا ومثلُهُ اللَّذَيَّا

أي أن الأصل في التصغير اختصاصه بالأسماء الظاهرة لتمكنها في الإعراب، وشذ عن هذا الأصل تصغيرُ أسماء الإشارة والموصولات، ولهذا خالفوا فيها قاعدةَ التصغير ففتحوا أولها وزادوا في آخرها ألفًا، فقالوا في تصغير ذا وتا وذين وتين وهؤلاء ذَيَّا وتَيَّا وذَيَّا وتيّانِ وهؤلَيَّا، وفي تصغير الذي والتي اللذيّا واللتيّا بفتح اللام.

وقولُهُم أيضًا أُنَيْسِيَانُ شذَّ كما شذَّ مُغَيْرِبَانُ
وليسَ هذا بمثالٍ يُحذَى فاتَّبعِ الأصلَ ودَعْ ما شذَّا

أي وشذ أيضًا تصغيرهم إنسانٌ على أنيسيان، ومغرب على مغيربان لما سبق أن قياس إنسان أُنَيْسِينٌ كسُريْحين في سِرحان، وقياس مغرب مغيرب وكجعيفر في جعفر، لكنَّ مثلَ هذا يحفظ ولا يُحذى عليه أي لا يقاس عليه.

تنبيه: ومما شذ أيضًا قولُهم في تصغير رجل رويجلٌ وقياسه رُجَيل، وفي صبيةٍ وغِلمة جمعًا أُصَيبيةٌ وأُغَيْلِمَةٌ وقياسه صُبَيَّةٌ بتشديد الياء كتصغير قرية قُرَيَّة وغُلَيْمَةٌ، وفي ليلة لُلَيْلِيَةٌ وقياسه لُيَيْلَةٌ، وفي عَشية عُشَيْشِيَةٌ وقياسه عُشَيِّيَةٌ بياءين الأولى مكسورة مشددة والثانية مفتوحة مخففة كتصغير قبيلة قُبَيِّلَةٌ.

بَابُ النَّسَبِ (١)

وكـلُّ منسـوبٍ إلـى اسـمٍ فـي العـرَبْ أو بلـــدةٍ تَلحَقُـــهُ يـــاءُ النَّسَـــبْ
فَشَـــدِّدِ اليَـــاءَ بـــلا توقُّـــفِ مِـنْ كـلِّ منسُـوبٍ إليـهِ فـاعرِفِ
تقـولُ قـد جـاءَ الفتَـى البَكـرِيُّ كمـا تقـولُ الحَسَـنُ البِصـرِيُّ
وإنْ يكُـن فـي الأصـلِ هَـاءٌ فاحـذِفِ كمثـلِ مَكّـيَ وهـذا حَنَفِـي

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": النَّسب: يكون إذا قصد بإضافة الرّجل إلى أبٍ، أو قبيلة، أو بلد، أو صناعة، أو مذهب، أو نِحْلَة؛ كُسِر آخر ذلك الاسم، وأولي ياء مشدّدة تكون حرف إعرابه، كقولك: (مصرِيّ) و(تميمِيّ) و(بصرِيّ) و(كسائِيّ) و(حنبلِيّ).

وتشديد الياء للفرق بين ياء النّسب، وياء المتكلّم.

ويصير الاسم المنسوب إليه صفةً بعد ما كان علَمًا، وإذا صار المنسوب إليه صفة عَمِلَ عَمَلَ الفعل وارتفع به الاسم الظّاهر، كقولك: (مررتُ برجلٍ هاشمِيٍّ أبوه)، وكقولك: (مررت برجلٍ قائم أخوه).

اعلم أنّ الاسم المنسوب إليه إذا كان حرف إعرابه تاء تأنيث حُذِفَتْ مطلَقًا؛ ثالثةً كانت أو غير ثالثة، صائرة في الوقف هاء، أو غير صائرة، كقولك في (ثُبَة) و(مكّة) و(أُخْت): ثُبِيّ، ومَكِّيّ، وأَخَوِيَّ؛ هذا مذهب سيبويه والخليل، - أعني قولك في (أخت): أَخَوِيّ - ؛ ويونس يقول: أُخْتِيٌّ.

ووجه حذف التّاء: ما بينها وبين ياء النّسب من الشَّبه؛ وهو أنّ كُلًّا منهما لا تقع إلّا متطرّفة؛ ثمّ إنّها تصير حرفَ الإعراب؛ فلهذا لم يُجمع بينهما، فحُذفت الهاء، وأُقرّتْ ياء النّسب الدّالّة على المعنى؛ فتقول: (درهم قلعيّ) و(رجل فزاريّ).

فإنْ كان الاسم المنسوب إليه مركّبًا غير مُضاف؛ حُذف عجُزه، ونُسب إلى صدره، كقولك في المنسوب إلى (بَعْلَبَك) و(تَأَبَّطَ شَرًّا): بَعْلِيٌّ، وتَأَبَّطِيٌّ.

فإنْ كان كـ(ابن الزُّبَيْر) حُذف المضاف، ونُسب إلى المضاف إليه؛ فتقول: (زُبَيْرِيّ).

وحكم ياء النّسب أن ينكسر ما قبلها؛ كقولك في النّسب إلى (بكر): بكرِيّ.

فإنْ كان ثاني الاسم الثّلاثيّ مكسورًا فُتِح في النّسب؛ كقولك في النّسب إلى النَّمِر: نَمَرِيّ - بفتح الميم - ؛ والموجِبُ للفتح الاستثقال؛ لأنّها لو كُسِرَتْ لَتَوَالَى كسرتان، بعدهما ياء مشدّدة تُعَدُّ بياءَين.

أي إذا نسبت إلى قبيلة أو بلد أو نحوهما ألحقت في آخره ياء النسب وهي مشددة مكسور ما قبلها، وإنما شددوها لئلا تلتبس بياء النفس وإن كان فيه تاء تأنيث كمكة والبصرة حذفتها لئلا يجتمع في اسم زيادتان متطرفتان كل منهما يقع عليه الإعراب، فتقول: قرشي وبكري ومكي وبصري كما مثَّل به، والبكري المجرد عن الهاء، والبصري لما فيه الهاء، وفي بعض النسخ هنا اضطراب.

وإنْ يكُنْ مما على وَزنِ فتَى أو وزنِ دُنيَا أو على وزنِ متَى
فأبدِلِ الحَرفَ الأخيرَ وَاوَا وعاصِ مَنْ مَارَى ودَعْ مَنْ نَاوَى
تقولُ هذا عَلَويٌّ مُعْرِقُ وكُلُّ لهوٍ دُنيويَ مُوبِقُ

أي وإن يكن المنسوب إليه مقصورًا ثلاثيًّا كالفتى والعُلى أو رباعيًا ثانيه ساكن كدنيا وحُبلى أبدلت ألفه واوًا فتقول فتويٌّ وعلويٌّ ودنيويٌّ وحبلويٌّ.

فائدة: المراء: الجدال، والمناواة: المعارضة لأن النوى البعد، والمُعرق: بالعين المهملة الأصيل من قولهم أعرَقَتِ الشجرة إذا نفذت عروقها في الأرض، والموبق: المهلك.

تنبيه: عبارته توهم أن القلب في نحو دنيا واجب كألف المقصور الثلاثي وليس كذلك بل يجوز في ألفه الحذف كَدُنْيِيّ وحُبلي بل هو أفصح من القلب، ويجوز فيه أيضًا وجه ثالث وهو القلب مع إدخال ألف كدنياوي وحُبلاوي ولكنه ضعيف.

تنبيه آخر: لا يجوز في ألف المقصور الخماسي والسداسي كمصطفى ومستدعى إلا الحذفُ، ومن قال الهجرةُ المصطفوية فقط أخطأ، وكذا لو كان ثاني الرباعي متحركًا لم يجز في ألفه إلا الحذف كَجَمَزَى بالجيم والزاي لضرب من السير وسكت عنه الناظم.

تنبيه آخر: إذا كان آخر المنسوب إليه ياء مشددة فإن كانت رابعة فأكثر ككرسي وجب حذفها أو ثالثة كعليّ وعديّ، أو ثانية كحيّ وجب أيضًا قلبها واوًا فتقول علوي وعدوي وحيوي، وإنما جعلنا قول الناظم: "هذا علوي" مثالاً للمنسوب إلى العُلى ليطابق قوله: "وإن يكن مما على وزن فتى" مقصورًا.

تكملة: أجحف الشيخ في هذا الباب فترك أحكامًا كثيرة كالمنسوب إلى المنقوص وإلى الممدود وإلى ما آخره ياءٌ مشددة كما سبق وإلى فَعِيلَةَ وفُعَيْلَةَ وإلى المضاف وإلى الثلاثي المحذوف آخره وغير ذلك مع أنه بسط في التصغير، والحاجة في علم الإعراب إلى أحكام النسب أشد من التصغير لأن التصغير متمحض من علم التصريف. فأما المنقوص فالقول فيه قريب من المقصور، أي إن كانت ياؤه خامسة فأكثر كالمشتري والمستدعي حذفت، أو رابعة كالقاضي والمعطي جاز قلبها واوًا كقاضَوَيّ والحذف أجود، أو ثالثة كالشجي وجب قلبها واوًا كشجويّ، وأما الممدود فإن كانت همزته زائدة للتأنيث كصحراء وحمراء قُلبت واوًا كصحراوي، أو أصلية وجب إبقاؤها كقُرَّائي من القراءة، أو منقلبة عن أصل ككساء وبناء جاز فيه إبدالها كَكِساويّ والإبقاء أجود، وأما فَعيلةُ وفُعَيْلَةُ بفتح الفاء وضمها كحنيفة وجُهينة فالنسب إليهما فَعَليٌّ وفُعَليٌّ بحذف الياء مع تاء التأنيث، وأما المضاف فإن كان كنية كأبي بكر أو مصدرًا بابن كابن الزبير فالنسبة إلى عجُزِهِ فتقول بكري وزُبيري، وإن كان كامرئ القيس وعبد الله فالنسبة إلى صدره كامرئي وعبديّ إلا إذا خيف اللبس من حذف عجزه كعبد مناف وعبد الأشهل فالنسبة إلى عجزه كأشهليّ ومنافيّ، وربما ركبوا النسبة من الصدر والعجز فقالوا: عبشميّ وعبدريّ في النسبة إلى عبد شمس وعبد الدار. وأما الثلاثي المحذوف آخره كأب ودم فيرد إليه المحذوف كأبوي ودموي لقولهم في التثنية: أبوان ودموان، ويجوز في نحو: يد الر كيدوي وتركه كيديّ لأنهم لم يقولوا في تثنيته يَدْيان بل يدان بغير رد، وإذا نسبت إلى ثنائي الوضع فإن كان ثانيه حرف مد كَلَوْ ضاعفت ثانيه فقلت لَوّيٌّ، وإن كان صحيحًا كلم جاز التضعيف وتركه كَلِميّ والله أعلم.

وانسُبْ أخَا الحِرفَةِ كالبَقَّالِ ومَنْ يُضاهيهِ إلى فَعَّالِ

أي ومما يقوم مقام ياء النسب وزن فعّال بتشديد العين ويختص غالبًا بأرباب الحرف كالبقال لمن يبيع البقل، وأما من يبيع البقول فبقليٌّ، والبزاز والعطار.

فائدة: الجرف: الصناعات يقال حرَفَ لعياله واحترف أي اكتسب وكسب، والمضاهاة: المشابهة ومنه قوله تعالى: ﴿يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [التوبة:٣٠].

تنبيه: ما سبق في الباب هو القياس وجاءت كلمات خارجة عن القياس فتحفظ ولا يقاس عليها كقولهم في النسب إلى اليمن يمانٍ بغير ياء وجعلوا الألف بدلاً عنها ولهذا لا يقال يمانيٌّ بإثبات الياء إذ لا يجمع بين البدل والمبدل منه، والقياس يمني، وإلى البحرين بحراني والقياس بحريٌّ لأن علامة التثنية والجمع المذكر السالم تحذف للنسب، وإلى صنعاء صنعاني والقياس صنعاوي كما سبق في صحراوي، وإلى الرب ومروازيّ ومروزيٌّ بزيادة الزاي والقياس رَيَويٌّ كحيويّ ومرْوِيٌّ، ويقولونَ للرجل المسن دُهريٌّ بضم الدال وللمعطل دَهري بفتحها على القياس للفرق بينهما.

بَابُ التَّوَابِعِ [١]

والعَطْفُ والتّوكيدُ أيضًا والبَدَلْ ... توابِعٌ يُعرَبْنَ إعرابَ الأَوَلْ

وهكذا الوَصفُ إذا ضاهَى الصِّفَهْ ... مَوصوفُهَا مُنَكَّرًا أو معرِفَهْ

تقولُ خَلِّ المَزحَ والمُجُونَا ... وأقبَلَ الحُجَّاجُ أجمَعونَا

وامرُرْ بزيدٍ رجُلٍ ظريفِ ... واعطِفْ على سائِلِكَ الضّعيفِ

أي أن هذه الأربعة يتبعن ما قبلهن في إعرابه، ومثَّل للعطف بقوله: "خل المزح"، والمجون: بضم الميم وهو الخروج من المزح إلى حد الخَلاعة بذكر ما يستحيا منه، "والمزح": بفتح الميم، وسيأتي ذكر حروف العطف، ومثَّل للتأكيد بقوله: "وأقبل الحجاج أجمعونا" وهذا في تأكيد الجمع، وتقول: جاء الزيدان كلاهما، والهندان كلتاهما في التثنية، وجاء الأمير نفسه في المفرد، ومثَّل للبدل بقوله: "وامرر بزيد رجل ظريف" فرجل بدل من زيد، وأما ظريف فنعت لرجل مثل ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق:١٥-١٦] أو بدلٌ ثان، وهذا في بدل الكل من الكل، وتقول في بدل البعض من الكل: أكلت الرغيف أكثره أو نصفه أو نحو ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ [المائدة:٧١]، وفي بدل الاشتمال: أعجبني زيد علمه، وقد يبدل الفعل من الفعل نحو: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ﴾ [الفرقان:٦٨-٦٩]، ومثّل للوصف بقوله: "واعطف على سائلك الضعيف" فالضعيف: نعت للسائل وهو مُضاهٍ للموصوف أي مشابهٌ له في تعريفه كما شرط الشيخ، وكذا تذكيره وإعرابه، وقوله: "ضاهى الصفة" فعل وفاعل بمعنى ضاهت الصفة و"موصوفها"

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": التّوابعُ خمسة؛ وهي:

التّأكيد، والبَدَل، والوصف، وعطف البيان، وعطف الحرف.

والتّابع هو: المشارك ما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدّد.

فـ(المشارك ما قبله): يشمل التّابع وغيره.

و قوله: (الحاصل والمتجدّد): يخرج خبر المبتدأ، والحال من المنصوب.

مفعول به، وتقول: مررت برجل ضعيف، فضعيف: وصف لرجل وهو منكر مثلُهُ، ولا يجوز أن يوصف المعرفة بالنكرة ولا النكرة بالمعرفة، وقد اختصر الناظم أحكام هذه التوابع جدًّا ولم يتعرض للبيان لأنه يصح أن يكون بدلاً غالبًا لكنه يكون جامدًا غير مشتق، كجاء زيد أخوك.

والعطفُ قدْ يدخُلُ في الأفعالِ كقولِهِم ثِبْ واسمُ للمَعَالي

أي وقد يعطف الفعل على الفعل كما يعطف الاسم على الاسم كقام وقعد وثب واسم للمعالي، وعما فعلا أمر من وثب يثب بالمثلثة، وسما يسمو، وأشار بهما إلى وجوب التناسب بين الفعلين بأن يكونا أمرين أو ماضيين أو مضارعين.

[بَابُ حُرُوفِ العَطْفِ] (١)

وأحــرُفُ العطــفِ جميعًــا عَشَــرَهْ محصـــورَةٌ مـــأثُورَةٌ مُسَـــطَّرَهْ

(١) قال ابن الصائع في "اللمحة في شرح الملحة": العطفُ؛ عطفُ النّسق و هو: الجمعُ بين الشّيئين أو الأشياء في الإعراب والمعنى، أو الإعراب دون المعنى.

ويُعرّف بأنّه: التّابعُ المتوسّط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف؛ وهي عشرة:

(الواو) و(الفاء) و(ثُمَّ): وهذه الثّلاثة أخوات؛ لأنّها تَجمع بين الشيئين في الإعراب والمعنى.

و(أَوْ) و(إِمَّا) و(أَمْ): وهذه أخوات؛ لأنّهنّ لأحد الشّيئين أو الأشياء.

و(بَلْ) و(لكن): أُختان؛ لأنّ الاستدراك والإضراب يتقاربان.

و(لا) و(حتَّى): منفردتان؛ لاختلاف معناهما.

وأمّا معانيها:

فـ(الواو) معناه: الجمع من غير ترتيب؛ فإنّك إذا قلتَ: (قَامَ زيدٌ وعمروٌ) احتمل ثلاثة معانٍ:

أن يكون كلّ منهما قد تقدّم قبل صاحبه، وأن يكونا فعلاه معًا، ومنه قولُه تعالى: ﴿يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [آل عمران:٤٣].

و(الواو) في كلام العرب على ستّة أضرُب:

(واوٌ جامعة عاطفة)، و(واوٌ جامعة غير عاطفة) - وهي واوُ المفعول معه - ، و(واوُ قسم)، و(واوُ رُبَّ)، و(واو حالٍ) - وهي واو الابتداء، مثل: قام زيدٌ وهو ضاحك - ، و(واوٌ تنصِبُ الفعل المستقبل) بإضمار (أَنْ).

و(الفاء) معناها: التّرتيب من غير مُهلة، خلاف (الواو)؛ لمجيئها جوابًا للشّرط، مثل: (إِنْ تَقُمْ فأنا أقوم معك)؛ فلا تقع إلّا بعد القيام الأوّل.

وتقع متبعة عاطفة؛ مثل: (أكرمتُ زيدًا فَعَمْرًا)؛ ومتبعة غير عاطفة في باب الشّرط والجزاء.

وتقع للسّبب، كقولك: (سَافَر فغنم).

وتكونُ زائدة عند الأخفش؛ لأنّه يُجيز: (زيد فمنطلق).

و (ثُمَّ) معناها كمعنى (الفاء)؛ إلّا أنّ فيها مهلة.

وقيل: خُصّت بذلك لأنّها أكثر من حرفٍ فتراخى معناها كتراخي لفظها.

الـــواوُ والفـــاءُ وثـــمَّ للمَهَـــلْ ولا وحتّـــى ثـــمَّ أوْ وأَمْ وبَـــلْ

وبعـــدَهَا لكِـــنْ وإمّـــا إنْ كُسِـــرْ وجـاءَ فـي التّخييـرِ فـاحفَظْ مـا ذُكِـرْ

أي وأحرف العطف عشرة محصورة أي معدودة مأثورة أي منقولة عن العرب مستطرة أي مكتوبة وإنما تعددت لأن لكل حرف منها معنى يخصّه، فالواو وهي أمّ الباب لا تقتضي ترتيبًا، والفاء تقتضيه بلا مهلة، وثم تقتضيه بمهلة، فإذا قلت: جاء زيد وعمرو جاز أن يكون عمرو جاء قبله أو بعده أو معه، وإن قلا: جاء زيد فعمرو أو ثم عمرو وجب أن يكون مجيئه بعد زيد، لكنه كان عقبه مع الفاء من غير مهلة وبمهلة مع ثم، وهذه الثلاثة تقتضي مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في الإعراب وفي الحكم أيضًا وهي المجيء مثلاً بخلاف لا ولكن وبل فإنها تشارك المعطوف عليه في الإعراب دون الحكم نحو: جاء زيد لا عمرو، وما جاء زيد بل عمرو. وأما حتى فشرط معطوفها أن يكون بعضًا من المعطوف عليه غايةً له في العلو أو الدنو كقاتل الناس حتى السلطان أو حتى الصبيان، وأما أو فإنها تكون للتخيير في أحد الأمرين كخذ الدينار أو الثوب، وللشك في الأخبار كجاء زيد أو عمرو، ومثلها إما المكسورة بشرط أن تتكرر كقولك: خذ إما الدينار وإما الثوب، وجاء إما زيد وإما عمرو، والعاطفة هي الثانية وخصها الناظم بالتخيير لكونه أشهرَ معانيها، وكونها عاطفة هو مذهب سيبويه والجمهور، وذهب ابن مالك وأتباعه تبعًا لجماعة أنها ليست عاطفة وإنما العاطف الواو التي قبلها، وأما أم فيعطف بها مع همزة التسوية نحو قوله تعالى: ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ [البقرة:٦] أي إنذارك وعدمه سواء، أو بعد الهمزة التي يطلب بها تعيين أحد الشيئين نحو: أجاء زيد أم عمرو بمعنى أيهما جاء.

تنبيه: يجوز عطف الاسم الظاهر على المضمر لكن إذا عطف على ضمير الرفع المتصل وجب الفصل بينه وبين المعطوف، فتقول: دخلت أنا وزيد، ودخلنا نحن وزيد، ودخلوا هم وزيد، وإذا عطف على الضمير المجرور وجب إعادة الجار مع المعطوف، فتقول: هذا لي ولزيد، ومررت بك وبعمرو، وسألت عنك وعن بكر.

بَابُ مَا لا يَنْصَرِفُ (١)

هـذا وفـي الأسـماءِ مـا لا يَنصَـرِفْ فَجَـرُّهُ كنَصـبِهِ لا يَختَلِـفْ
ولـيسَ للتّنـوينِ فيـهِ مَـدخَلُ لِشِـبْهِهِ الفِعـلَ الـذي يُسـتَقَلُ

أي أن الأصل في الأسماء أن تكون مصروفة وهو المشار إليه بقوله: "هذا" أي هذا المذكور من الإعراب حكم غالب الأسماء، ومنها ما لا ينصرف، ومعنى الصرف أن يدخله الجر والتنوين الدالان على خفة الاسم، وإنما مُنِعَ الاسم الصرف لشبهه بالفعل الثقيل فيعطى حكمَ الفعل فيجرُّ بالفتحة كما سبقت الإشارة إلى ذلك ويمنع من التنوين إذ الفعل كذلك لا يدخله الجر والتنوين، وفي نسخة: "الذي يُستقبل" أي الفعل المضارع، والأول أولى لأن على منع الصرف شَبَهُ الاسم للفعل مطلقًا.

مثالُـهُ أفعَـلُ فـي الصّـفاتِ كقـولِهِم أحمـرُ فـي الشّـيَاتِ

أي مثال ما لا ينصرف ما جاء على وزن أفعلَ من الصفات التي لا تقبل تاء التأنيث كأحمر وأبيض في الشيات أي الألوان، وكأفضل وأحسن تقول: مررت برجل أحمرَ وأحسنَ وأفضلَ من زيد، ومنه: ﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾ [النساء:٨٦] بخلاف ما يقبل تاء التأنيث كأرملٍ للفقير وأرملةٍ.

أو جـاءَ فـي الـوزنِ مثَـالَ سَـكْرَى أو وزنِ دُنيـا أو مِثـالَ ذِكـرَى

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": الاسم أصلُه الصَّرْفُ؛ وهو الجرّ والتّنوين.

وقيل: صرفه عن شبه الفعل بوجهٍ؛ لأنّ في الأسماء ما شابه الفعل بعلّتين فرعيّتين من علل تسع، فامتنع لذلك ممّا يمتنع منه الفعل؛ وذلك لأنّ في الفعل فرعيّة على الاسم في اللّفظ؛ وهي اشتقاقه من المصدر، وفرعيّة في المعنى؛ وهي احتياجه إلى الفاعل، ونسبته إليه، والفاعلُ لا يكون إلّا اسمًا؛ فالاسم حينئذ أصل الفعل، فمتى وافق الاسم الفعل في لزوم علّتين فرعيّتين امتنع من التّنوين والجرّ؛ لأنّهما لا يدخلان الفعل.

والصَّرْفُ قيل: هو مَأخوذٌ من صَرِيْفِ البَكْرَةِ، أو من صريف ناب البعير؛ لأنّ التّنوين قريب من ذلك.

أي ومثله أيضًا ما جاء مماثلاً في وزنه سكرى أو دنيا أو ذكرى، ومراده ما فيه ألف التأنيث المقصورة سواء كان مفتوح الأول أو مضمومه أو مكسوره، فلا يدخله التنوين نحو: ﴿وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى﴾ [الحشر:١٤]، ﴿فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى﴾ [الحاقة:٧]، ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى﴾ [الشورى:٣٨]، ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى﴾ [الزمر:٢١].

فائدة: قوله: "مثال سكرى" منصوب على الحال أي مماثلاً، وكذا قوله بعده: "أو وزن دنيا أو مثال ذكرى"، "أو وزن فعلان"، "أو وزن مثنى" فإنها أحوال معطوفات على مثال التقدير الأول.

أو وزنِ فَعــــلانَ الـــــذي مُؤنَّثُـــــهْ فَعْلَـى كسَـكرَانَ فخُـذْ مـا أَنفُثُـهْ

أي أو جاء في الوزن على وزن فعلان الذي مؤنثه فعلى كسكران وسكرى وغضبان وغضبى كقولك: مررت برجل سكران، بخلاف فعلان الذي مؤنثه فعلانة كندمان وندمانة من المنادمة لا من الندم، وشيطان وسرحان وسلطان فإنه منصرف، "وأنفثه": بضم الفاء وكسرها ومعناه خذ ما ألفِظه من فمي.

أو وزنِ فَعـــــــلاءَ وأفعِـــــــلاءَ كمثـــــلِ حســـــنَاءَ وأنبيـــــاءَ

أي أو ما جاء في الوزن على وزن فعلاء كحسناء، أو أفعلاء كأنبياء، ومراده ما فيه ألف التأنيث الممدودة، ومنه: ﴿لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ﴾ [المائدة:١٠١] لأن أصله أفعلاء، بخلاف: ﴿إِنْ هِيَ إِلا أَسْمَاءٌ﴾ [النجم:٢٣] لأن وزنه أفعالٌ.

أو وزنِ مَثنَـى وثُـلاثَ فـي العَـدَدْ إذ مـا رَأى صَـرْفَهُمَا قَـطُّ أَحـدْ

أي أو جاء في الوزن وزن مثنى وثلاث في العدد، وكذا رُباع وذلك خاص بالعدد كما ذكره الناظم، ومنه قوله تعالى: ﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ﴾ [فاطر:١].

فائدة: الإصغاء إمالة الأذن لاستماع القول والسَّدَد بمهملات الصواب، وإضافة قول إليه من باب إضافة الموصوف إلى صفته وأصله القول السدد، وفي نسخة: "إذ ما رأى صرفهما قط أحد" وضمير التثنية لمثنى وثلاث.

وكـــلُّ جمـــعٍ بعـــدَ ثانيـــهِ ألِـــفْ وَهْـــوَ خُمَاســـيٌّ فلـــيسَ يَنصَـــرِفْ

وهكـــذا إنْ زادَ فـــي المِثَـــالِ نحـــوُ دنَـــانيرَ بـــلا إشـــكَالِ

أي وكذا كل جمع على وزن مفاعل كمساجد ودراهم، أو مفاعيل كدنانير ومصابيح من كل جمع خماسي بعد ثانيه ألف نحو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾ [التوبة:٢٥]، وقوله تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ﴾ [سبأ:١٣] والمشدد بحرفين كدواب، وإذا دخلت هذا الجمع تاء التأنيث انصرف كملائكة.

فهـــذهِ الأوزانُ ليســـتْ تَنصـــرِفْ فـي مـوطنٍ يَعـرِفُ هـذا المُعتَـرِفْ

أي أن هذه الأوزان السابقة وهي ستة: أفعلُ في الصفات كأحمرُ في الشيات، وما فيه ألف التأنيث المقصورة كسكرى، أو الممدودة كحسناء، أو وزن فعلان كسكران، والعدد المعدول به كمثنى وثلاث، ومنتهى الجموع كمفاعل ومفاعيل لا تنصرف في موطن تعريف ولا تنكير، والموطن: المحل، ثم أشار إلى ما يمنع الصرف إذا عُرّف ويُصرف إذا نُكّر بقوله:

وكـــلُّ مـــا تأنيثُـــهُ بـــلا ألـــفْ فَهْـــوَ إذا عُـــرِّفَ غيـــرُ مُنصَـــرِفْ

تقـــولُ هـــذا طلحَـــةُ الجَـــوَادُ وهـــلْ أتَـــتْ زينـــبُ أَمْ ســـعادُ

وإن يكـــــنْ مُخفَّفًـــــا كَدَعـــــدِ فاصـرِفْهُ إنْ شـئتَ كصَـرفِ سَـعدِ

أي أن ما تأنيثه بغير ألف التأنيث السابقة مقصورة أو ممدودة إذا عُرّف بالعلمية امتنع من الصرف سواء كان مؤنثًا لفظًا أو معنًى كفاطمة وعائشة، ولفظًا فقط كطلحة وحمزة، أو معنى فقط كزينب وسعاد، فلا يدخله التنوين كما في المثال ولا الجرُّ كقولك: رضي الله عن فاطمة وعائشة، إلا إذا كان ثلاثيًا ساكنَ الوسط كدعد وهند فيجوز سرفُهُ لخفته كالمذكر ومنعُ الصرف أولى، ولهذا اتفق القراء عليه في قوله تعالى: ﴿بِمِصْرَ بُيُوتًا﴾ [يونس:٨٧]، وقوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا مِصْرَ﴾ [يوسف:٩٩]، فلو كان متحركًا كَسَقَرَ -اسم جهنم- أعاذنا الله منها امتنع صرفه، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ﴾ [المدثر:٤٢] ولو نَكَّرتَ شيئًا من ذلك كقولك: مررت بفاطمةَ وفاطمةٍ أخرى، صرفته لبقائه على علة واحدة.

وأجـرِ مـا جـاءَ بـوزنِ الفِعـلِ مُجـرَاهُ فـي الحكـمِ بغيـرِ فَصـلِ
فقـولُهُم أحمـدُ مثـلُ أذهَـبُ كقـولِهِم تَغلِـبُ مثـلُ تَضـرِبُ

أي وأجر ما جاء من الأعلام على وزن الفعل الخاص به مُجرى الفعل بغير فصل بالصاد المهملة أي بغير فرق فلا يدخله جر ولا تنوين، فأحمد وأسعد على وزن أذهب المضارع المبدوء بهمزة المتكلم، وتغلب بالمثناة فوقُ والمعجمة وهو اسم قبيلة كتضرب، وكذا يزيد ويشكر بالمثناة تحت، فتقول: مررت بأحمدَ وبتغلب، ومُجراه بضم الميم.

وإن عَـدَلْتَ فـاعلاً إلـى فُعَـلْ لـم ينصـرِفْ مُعَرَّفًـا مثـلُ زُحَـلْ

أي وإن عدلت فاعلاً إلى وزن فُعَلُ بضم الفاء لم تصرفه أيضًا إذا اقترن به التعريف بالعلمية كعمر معدولاً عن عامر، وزحل لنجم في السماء السابعة معدولاً به عن زاحل، من قولهم زحل عن مكانه بالزاي إذا بَعُدَ، وزحل: المكان أيضًا إذا كان وَعرًا كمُضَر بالضاد المعجمة اسم قبيلة من قولهم: مَضَرَ اللبنُ، ومَضِرَ ومَضُر إذا حَمَضَ كَكَرُمَ وفرِحَ ونصر فهو ماضرٌ، فإذا كان نكرة كَصُرَدٍ وجرذ انصرف.

والأعجمـيُّ مثـلُ مِيكَـائيلا كـذاكَ فـي الحُكـمِ وإسـمَاعيلا

أي والاسم الأعجمي في الوضع كميكائيل وإسرافيل وإسماعيل وإبراهيم مثل ما جاء بوزن الفعل ومثل المعدول من فاعل إلى فُعَلَ في الحكم وهو منع الصرف إذا عُرف بالعلمية نحو: ﴿وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [البقرة:١٣٦]، فلو كان نكرة كغير الأعلام من ألفاظهم انصرف.

تنبيه: أطلق الناظم منعَ الاسمِ الأعجمي الصرفَ وشرطه أن يكون رباعيًا فأكثرَ أو متحركَ الوسط، فإن كان ثلاثيًا ساكن الوسط كنوحٍ ولوطٍ انصرف لخفته.

وهكـذا الاسـمانِ حـينَ رُكِّبَـا تركيـبَ مَـزجٍ نحـوُ مَعـدِ يْكَرِبَـا

أي وهكذا يمنع الصرفَ تركيبُ الاسمين تركيبًا مزجيًا إذا اقترن به التعريف، كمعديكرب وحضرموت فيعرب آخره إعراب ما لا ينصرف وتُسكّن الياء من نحو:

مَعْدِيكرب، ويفتح الصدر من نحو: حضرموت، وأما نحو: سيبويه فيبنى آخره على الكسر ويفتح صدره.

ومنـــهُ مـــا جـــاءَ علـــى فَعلانَـــا علـــى اخـــتلافِ فَائِـــهِ أحيانَـــا
تقـــولُ مـــروانُ أتَـــى كِرمَانَـــا ورحمـــةُ الله علـــى عُثمانَـــا

أي ومما يمنع الصرفَ ما جاء على وزن فعلان إذا اقترن به التعريف سواء كان فاؤه مفتوحًا كمروان أو مكسورًا كعمران وكرمان لبلد بالعجم، أو مضمومًا كعثمان كما مثّل به.

فهـــذهِ إنْ عُرِّفَـــتْ لـــم تَنصَـــرِفْ ومـــا أتَـــى مُنَكَّـــرًا منهَـــا صُـــرِفْ

أي فهذه المذكورة وهي ستة أيضًا ما اجتمع فيه مع العلمية التأنيث بلا ألف ووزن الفعل والعدل والعجمة والتركيب وزيادة الألف والنون لا تنصرف معرفة وتنصرف نكرة كما مثلنا به.

تنبيه: الحاصل أن الممنوع من الصرف ما فيه علتان من علل تسع أو علة واحدة تقوم مقام علتين، فالعلة التي تقوم مقام علتين ما فيه ألف التأنيث مقصورة كانت كسكرى، أو ممدودة كحسناء، والجمع الذي على وزن مفاعل كمساجد، أو مفاعيل كدنانير، فما فيه ألف التأنيث نوعان والجمع نوع ثالث، وكلها من القسم الأول الذي لا ينصرف معرَّفًا ومنكرًا، وبقي منه ثلاثة أنواع وزن أفعلَ في الصفات وعلته وزن الفعل مع الوصف، ووزن فعلان الذي مؤنثه فعلى وعلته زيادة الألف والنون مع الوصف، ووزن مثنى وثلاث وعلته العدل مع الوصف فصار مدار هذه الأنواع الثلاثة على الوصفية إذا قارنتها أخرى. وأما الثاني فمداره أيضًا على العلمية إذا قارنتها على أخرى كما ذكرناه فصار مدار منع الصرف في غير ألف التأنيث والجمع على علتين وهما الوصف يقارنه ثلاث علل من الست التي تقارن العلمية كما ذكرته فليحفظ ذلك فإن هذا الباب يعسر ضبطه على المبتدي وقد قرَّبتُهُ غايةَ الجُهدِ.

وإنْ عَرَاهَـــــا ألـــــفٌ ولامُ فمـــا علـــى صَـــارِفِهَا مَـــلام
وهكـــذا تُصـــرفُ فـــي الإضَـــافَهْ نحـــوُ سَـــخَى بأطيـــبِ الضِـــيَافَهْ

أي وإذا دخلت أل على جميع معلومات ما لا ينصرف وجب صرفها، وكذلك تصرف إذا أضيفت لما سبق أن الاسم إنما يمنع الصرفَ إذا أشبه الفعل، ومعلوم أن أل والإضافةَ من خواص الأسماء فإذا دخلت إحداهما على ما لا ينصرف زال عنه شبهُ الفعل، فمثال أل قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ [البقرة:١٨٧]، ومثال الإضافة سخا أي جاء بأطيب الضيافة، وقوله تعالى: ﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين:٤].

فائدة: سخا يسخو كدعا يدعو ويقال سَخيّ يسخى كرضي يرضى، وعراه يعروه أي عرض له، واعتراه اعترضه.

ولـيسَ مصـروفًا مِـنَ البِقَـاعِ إلا بِقَـاعٌ جـئنَ فـي السَّـمَاعِ
مثـلُ حُنَـيْنٍ ومِنًـى وبَـدْرِ وواسـطٍ ودَابِـقٍ وحِجْـرِ

أي سبق أن العلمية إذا اقترنت بالتأنيث مُنع الاسمُ بهما عن الصرف، فأسماء البلدان والبقاع ممنوعة الصرف لذلك كمكة ودمشق وعدن، ويجوز الوجهان في نحو: مصر لسكون ثانيه، ويصرف نحو: المدينة وصنعاء اليمن وعدن أَبْيَنَ لدخول أل والإضافة عليها، وما جاء حينئذ مصروفًا من غير اقتران أل ولا إضافةٍ كالمواضع التي ذكرها الناظم فتحفظ ولا يقاس عليها. فحنين اسم واد بين مكة والطائف وراء عرفات بينه وبين مكة سبعة عشر ميلاً، وهو مصروف كما نطق به القرآن في قوله: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ [التوبة:٢٥]، ومنى: معروف وهو من مشاعر الحج من الحرم الشريف، وأجاز الأكثرون فيه الصرف وعدمه ومنهم من يمنع صرفه، وبدر: موضع الغزوة العظمى لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ماء معروف وقرية عامرة بين مكة والمدينة على أربع مراحلَ من المدينة، وهو مصروف كما نطق به القرآن العظيم: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران:١٢٣]، ولأنه أيضًا ثلاثي ساكن الوسط وغلب عليه التذكير، ومثله حِجر وهو اسم مواضع متعددة، وأشهرها حجرُ اليمامة اسم بلد على مرحلتين من الطائف إلى جهة اليمن وعلى أربع مراحل من مكة المشرفة وسميت اليمامة باسم جارية مشهورة زرقاء كانت تبصر الراكب من مسيرة ثلاثة أيام، وواسط مدينة مشهورة بناها الحجاج بن يوسف وسطًا بين البصرة وبغداد وهو مصروف، ودابق: بفتح الباء

الموحدة وكسرها اسم بلد من أعمال حلب، وأصله اسم نهر وهو مصروف ويجوز فيه وفي واسط منع الصرف.

وجـائزٌ فـي صَـنعَةِ الشِّـعرِ الصَّـلِفْ أنْ يَصـرِفَ الشّـاعرُ مـا لا يَنصَـرِفْ

أي أن الشاعر يجوز له إذا اضطر أن يصرف ما لا ينصرف وشواهد ذلك كثيرة كقوله [1]: [الطويل]

تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِن ظَعَائِنٍ تَحَمَّلْنَ بِالعَلْيَاءِ مِنْ فَوْقِ جُرْثُمِ

فنوّن ظغائن وكسره وهو جمع خماسي بعد ثانيه ألف.

فائدة: أصل الصلف الميل عن الاعتدال مأخوذ من صليف العنق وهو جانبه فسمي المائل عن الاستقامة صلفًا، فسمى الناظم الشعر صلفًا لأن الوزن والقافية قد لا تتأتى إلا بصرف ما لا ينصرف الذي هو خروج عن القاعدة، ويجوز أن يُقرأ صنعة بنون بعد الصاد المفتوحة وعين مهملة، وبياء وغين معجمة.

تنبيه: يجوز صرف ما لا ينصرف في الاختيار لأجل التناسب كقراءة من قرأ: ﴿سَلاسِلا وَأَغْلالا﴾ [الإنسان:٤]، و﴿قَوَارِيرَا ﴿١٥﴾ قَوَارِيرَا﴾ [الإنسان:١٥-١٦].

---

(١) هو من معلقة زهير بن أبي سلمى المشهورة، وأولها:

أَمِنْ أُمِّ أَوْفَى دِمْنَةٌ لَم تَكلّمِ بِحَوْمَانَةِ الدّرّاجِ فَالمُتَثَلَّمِ

واحد الظعائن: ظعينة، وهي امرأة في الهودج. و " تحملن ": ارتحلن. والعلياء: بلد. و " جرثم ": ماء من مياه بني أسد. يقول: تأمل يا خليلي، هل ترى الظعائن اللواتي ارتحلن عن العلياء ؟ قال الأصمعي: " من " في قوله: " من ظعائن " زائدة؛ يريد أنها زائدة للتوكيد. وسيبويه لا يرى زيادتها في الواجب؛ وهي على مذهبه على بابها للتبعيض؛ وتقديره: هل ترى ظعائن من جملة ظعائن ؟ كأنها الظعائن التي عني زهير بهن.

بَابُ الْعَدَدِ (١)

وإنْ نَطقــتَ بــالعقودِ فــي العَــددْ فـانظُرْ إلـى المَعـدودِ لُقّيـتَ الرَّشَـدْ
فأَثْبِــتِ الهَــاءَ مَــعَ المُــذكَّرِ واحــذِفْ مَــعَ المؤنَّــثِ المُشــتَهِرِ

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": العدد له أربع مراتب؛ وهي: آحادٌ، وعشرات، ومئون، وأُلوف.

والأصل: الأحاد؛ فيجب أن يقدّم الكلامُ عليها.

فالواحد والاثنان لا يُضافان، بل يُستعملان بانفرادهما؛ لقوّة دلالتهما على المعنى، إلّا في الضّرورة من الشّعر، كقوله: [الرجز]

ظَرْفُ جِرَابٍ فِيْـــهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ

وإذا صرت إلى الثّلاثة لم يكن بُدّ من ذِكْر العدد والمعدود جميعًا.

والعددُ هو: الاسم الأوّل، وينبغي أن يكون بتاء التّأنيث مع المذكّر، وبغير تاء التّأنيث مع المؤنّث، وكان كذلك؛ لأنّ الأعداد قبل تركيبها مؤنّثة، من نحو: (ثلاثة) و(أربعة).

والمعدود نوعان: مذكّر، ومؤنّث؛ فيسبِق المذكّر بحكم الأصل، والتزم العلامة، ثم جاء المؤنّث فكان تركُ العلامة علامةً له.

وقيل: كان حقّ هذه الأعداد أن تُستعمَل بالتّاء مطلَقًا؛ لأنّ مسمّاها جُموع، والجُموع غالبٌ عليها التّأنيث؛ لكن أرادوا التّفريق بين عدد المذكّر والمؤنّث فجاءوا بعدد المذكّر لكونه أصلاً بالتّاء على القياس، وبعدد المؤنّث بغير التّاء للتّفريق؛ فتقولُ مِن ذلك: (عندي ثلاثةُ أَعْبُدٍ، وخَمْسُ جَوَارٍ) بإضافته إلى جمع يُعلَم به المعدود.

وجميعُ هذا العدد يجري على هذا الحُكْم بوجوه الإعراب إلى العشرة، إلّا لفظ (ثمان) إذا أُضيف إلى مؤنّث فإنّه يجري مجرى قاضٍ لنقصانه؛ فتقول: (هذه ثمانيْ نسوة) و(رأيتُ ثمانيَ نسوة) و(مررت بثمانيْ نسوة).

وجميعُ هذا العدد لا يختلف ما قبل آخره إلّا عشرة، فإنّ شِيْنَهُ تكونُ مفتوحة مع المذكّر، ومسكّنة مع المؤنّث؛ تقولُ: (عندي عَشَرةُ رجالٍ، وعَشْرُ نِسَاءٍ).

وإذا أردتّ تعريف هذا العدد: أدخلتَ الألِف واللّام على الاسم الثّاني؛ تقولُ: (هذه ثلاثة الأثواب) و(عشرة الدّراهم) تُعرّف الثّاني بالأوّل على قياس (غلام الرّجل)

تقــولُ لــي خمســةُ أثــوابٍ جُــدُدْ وازمُــمْ لهَـا تسـعًا مِـنَ النّـوقِ وقُـدْ

أي إذا نطقت بالأعداد، وسماها عقودًا لأنهم يعقدون الأصابع عندها فانظر إلى نوع المعدود فإن كان واحدُهُ مذكرًا أثبتَّ معه الهاء، وإن كان مؤنثًا حذفتها منه كما مثّل به الناظم، ومنه قوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة:٧] وقد خالفوا في ذلك القاعدة لأن القاعدة في ذلك أن التاء للمؤنث وما ذكره خاص بلفظ ثلاثة وعشرة فما بينهما، لأنك إذا قلت: جاءني رجل ورجلان، أو امرأة وامرأتان فقد أفدت المخاطَب قدر المعدود ونوعه، بخلاف قولك: ثلاثة أو ثلاث، فإنه لا يفيد إلا قدر المعدود دون نوعِهِ حتى تقول: ثلاثة رجال أو ثلاث نسوة فتميز، ويجب أن يكون تمييز هذه المرتبة جمعًا ثم يجوز حينئذ جره إما بإضافة كخمسة أثواب أو بمن نحو: تسع من النوق، وإلى ذلك أشار بقوله:

وإنْ ذكــرتَ العــددَ المُركَّبــا فَهْـوَ الـذي استَوجَبَ أنْ لا يُعرَبَـا

فــألحقِ الهَــاءَ مــعَ المؤنَّــثِ بــآخرِ الثّــاني ولا تكتَــرِثِ

مثالُــهُ عنــدي ثــلاثَ عَشْــرَهْ جُمَانَــةً منظُومَــةً وَدُرَّهْ

وعكسُــهَا يُعمَــلُ فــي التّــذكيرِ بغيــرِ إشــكَالٍ ولا تَــأخيرِ

أي وإذا ذكرت العدد المركب من الآحاد السابقة مع العشرة وهو الذي استحق أن يبنى آخره على الفتح كما سيأتي في قوله: "وقد بنوا ما ركبوا من العدد" بقيت الآحاد على حكمها السابق من إثبات الهاء مع المذكر وحذفها مع المؤنث، وأما الجزء الثاني وهو العشرة فتلحق بها الهاء مع المؤنث جريًا على القاعدة، فتقول: عندي ثلاث عشرة امرأة وثلاثة عشر رجلاً.

فائدة: "لا تكترث" أي تبال فالاكتراث: المبالاة، والجمانة: بضم الجيم واحدة الجمان وهو حب يصنع من الفضة الخالصة على شَبَه اللؤلؤ.

تنبيه: أطلق الناظم في العدد المركب أنه لا يعرب وذلك في غير الجزء الأول من اثني عشر فإنه يعرب إعرابَ المثنى كجاءني اثنا عشر رجلاً بالألف في الرفع، ورأيت اثني عشر، ومررت باثني عشر بالياء في النصب والجر، ومثله اثنتا عشرة امرأة، وإن

شئت ثنتا عشرة بكسر الثاء، وإنما أعربوه لقوة شَبَهِهِ بالمضاف مع نون التثنية المحذوفة للإضافة، وأما ثماني عشرة امرأة فتفتح فيه الياء مطلقًا كالمركب بخلاف ثماني نسوة فإنه بسكون الياء في الرفع والجر، وبفتحها في النصب كالمنقوص.

تنبيه آخر: العدد على أربع مراتب آحاد وأعشار ومئات وألوف، هذا إذا كان بسيطًا ولم يذكر الناظم منها إلا مرتبة الآحاد لينص على مخالفتها القاعدة في إلحاق تاء التأنيث، فإن كان من مرتبتين فأكثر عطفت بعض المراتب على بعض، كقولك: ألف ومائة وخمسة وعشرون، إلا في الآحاد مع العشرة فعلى ما سبق من التركيب، ولم يذكر الناظم سواها لينص على مخالفتها القاعدة في أن ذكر الشئ مع الشئ يكون بالعطف لا بالتركيب.

وقد تَنَاهَى القولُ في الأسماءِ على اختصارٍ وعلى استيفَاءِ

أي وقد تناهى قولنا في إعراب الأسماء بذكر النكرة والمعرفة ثم بذكر مجروراتها بحرف وإضافة، ومرفوعاتها وهي سبعة: المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه واسم كان وخبر إنَّ وخبر لا التي لنفي الجنس، ومنصوباتها وهي أربعة عشر: المفعول به والمصدر والمفعول له والمفعول معه والحال والتمييز والظرف والمستثنى واسم لا التي لنفي الجنس والمتعجَّب منه واسم إن وخبر كان والمنادى المضاف والنكرة المبهمة والمُغْرى به مع ذكر ما يتصل بذلك من التوابع وما لا ينصرف والنسب والعدد مختصرًا مستوفى.

وحَقَّ أنْ نشرَحَ شرحًا يُفهِمُ ما يَنصِبُ الفعلَ وما قد يَجزِمُ

أي وإذ قد تناهى الكلام في الاسماء حق بالفتح أي وجب علينا أن نذكر إعراب الفعل المضارع لما سبق أنه ليس من الأفعال فعل يعرب سواه، وأن أنواع الإعراب أربعة: يدخله منها الرفع والنصب والجزم دون الجر، فأما رفعه فليس له عواملُ لفظية بل هو مرفوع ما لم يدخله ناصب أو جازم، فأما نصبه فأشار إلى عوامله بقوله:

بَابُ نَوَاصِبِ الْفِعْلِ (١)

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": الفعل المضارع يرتفع لتجريده من النّاصب والجازم، وحُلوله محلّ الاسم.

فإنْ كان فعل الزّمان الحاضر وهو الحال كان مرفوعًا أبدًا، ولم يدخُل عليه عوامِل النّصب، ولا عوامِل الجزْم؛ لأنّ عوامِل النّصب تدلّ على استقبال الزّمان، وفي عوامل الجزْم ما ينقل معنى المضارع إلى الماضي؛ نحو: (لم) و(لَمّا)، وفيه ما يدلّ على وُقوعِه في المستقبَل، فنافت معانيها معنى الموضوع للزّمان الحاضر.

وجُملة الحروف الّتي تَنصب تسعة؛ وهي الّتي تقدّم ذكرها.

فمنها: ما ينصب بنفسه؛ وهي: (أنْ) و(لَنْ) و(كَيْ) و(إِذَنْ).

ومنها: ما ينصب بإضمار حرف بعده مقدّر؛ وهي: (حتَّى) و(الفاء) و(الواو) و(لام تأكيد النّفي).

ومنها: ما ينصب بنفسه تارةً، وبإضمار حرفٍ تارة؛ وهي: (لام الإيجاب).

وأصلُ هذه الحروف: (أَنْ)؛ لأنّها تنصِب ظاهرة ومقدّرة، ويتّسع فيها ما لا يتّسع في غيرها.

واختصّت بعمل النّصب دون غيره؛ لأنّها أشبهت (أنّ) لفظًا وتقديرًا؛ فاللّفظ كونها على بعض حروفها، والمعنى وُقوعها وما عملت فيه موقع المصدر.

والشَّبَهُ بينها وبين أخواتها: أنّ كلّ واحدٍ من أخواتها تنقل الفعل نقلين كما تنقُله؛ فـ(لن) تنقُل الفعل إلى الاستقبال بعد أنْ كان حالاً، وإلى النّفي بعد أنْ كان موجِبًا.

و(إِذن) تنقل الفعل إلى الجواب والجزاء بعد أنْ لم يكن كذلك، وإلى الاستقبال أيضًا.

و(كي) تنقله إلى العلّة مع الاستقبال أيضًا؛ ولذلك عملت.

والفعل الواقِع قبل (أَنْ) لا يخلو من أن يكون فعلاً غير متيقّن، كالخوف، والطّمع، والرّجاء، والأمل، والتّمنّي؛ فتكون (أنْ) النّاصبة للفعل، كقولك: (أريد أَنْ تَحْفَظَ) و(أَرْجُو أَنْ تَعْلَمَ) و(أَخْشَى أَنْ تَنْدَمَ) و(أَرْجُو أَلَّا تَسْأَمَ)، ومنه قولُه تعالى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ [البقرة:٢٢٩].

وإنْ كان الفعل الّذي قبلها فعلاً ثابتًا متيقّنًا، كالعلم، والرّؤية، والإنباء، والوجدان، كانت المخفّفة من الثّقيلة، وكان الفعل المستقبل بعدها مرفوعًا؛ وذلك كقولك: (قد علمت أَلَّا تخرجُ)، و(ما علمت أَلَّا يركبُ زيد)، و(ستعلم أَلَّا يتحدث بكر)، وكقوله تعالى: ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾ [الحديد:٢٩] فأثبت النّون، وكقوله تعالى: ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ﴾ [المزمل:٢٠].

فتنصِبُ الفعلَ السّليمَ أنْ ولَنْ وكي وكَيْلا ثُمّ حتى وإذَنْ
والنّصبُ في المُعتلِّ كالسّليمِ فانصِبهُ تَشفي عِلَّةَ السّقيمِ

أي وتنصب الفعل السليم أي الصحيح، واحترَزَ به عن المعتل بالألف نحو: يخشى كما سيذكره بقول: "وإن تكن خاتمة الفعل ألف"، فتنصبه أن المفتوحة الخفيفة وهي أمّ الباب وتسمى المصدرية لأنها يصح أن تقدَّر هي والفعلُ المنصوب بها بمصدر نحو: أريد أن أعطيك أي إعطاءك، وخفت من أن تهجرني أي من هجرك، ولن وهي حرف ينفي المضارع ويخلصه للاستقبال نحو قوله تعالى: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ﴾ [البقرة:٥٥]، و﴿لَنْ نَصْبِرَ﴾ [البقرة:٦١]، وكي غالبًا حرف تعليل بمعنى لام العلة نحو: جئت كي تكرمني، أي لتكرمني في الإثبات وكيلا تهجرني في النفي، وقد يجمع بينهما وبين اللام تأكيدًا نحو: لكي تكرمني، ولكيلا تهجرني، وقد تتصل بها ما فلا تكفُّ عملها عن الفعل نحو: لكيما تكرمَني، وهو مراد الناظم بقوله في بعض النسخ: "وكي وإن شئت لكيما

=

وإنْ كان الفعل الّذي قبلها فيه طرفٌ مّن الشّكّ، وطَرَفٌ من العلم كنتَ مخيّرًا إنْ شئتَ جعلتها النّاصبة للفعل، وإنْ شئت جعلتها المخفّفة من الثّقيلة، ورفعت الفعل بعدها، كقولك: (ما أظنّ أَلَّا يخرج زيد) و(أَحْسِبُ أَلَّا تكون فتنة)، قال تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة:٧١]، وهي قراءة أبي عمرو، وحمزة، والكسائيّ، ويعقوب بالرّفع؛ وقراءة الباقين بالنّصب؛ لأنّ المشدّدة معناها التّأكيد، والمخفّفة منها بمنزلتها في العمل فجُعلت كذلك مع أفعال العلم؛ وليس كذلك النّاصبة؛ لأنّها تنقل الفعل من حالٍ إلى حالٍ، ولا يجوز أن يتقدّم معمولها عليها.

وأمّا (لَنْ) فهي عند سيبويه مفرَدة، وعند الخليل مركّبة؛ وأصلُها عنده: (لا أن) فحذفت الهمزة تخفيفًا والتقى ساكنان؛ وهما: الألِف والنّون؛ فحذفت الألِف لذلك، وبقي (لَنْ)؛ والصّحيح ما ذهب إليه سيبويه.

وهي لفظة نفي وُضِعَت لجواب الفعل المقترن بأحد حرفي التّنفيس؛ وهما: السّين وسوف، فـ(لن يخرُج زيد) جوابُ مَن قال: سوف يخرُج، أو سيخرُج.

وتختصّ (لن) دون أخواتها بأن يتقدّم عليها مفعول الفعل الّذي نصبته، كقولك: (زيدًا لن أضرب) وأجمعوا على ذلك، وعلى أنّ معناها نفي الفعل المستقبل.

وأمّا (إِذَنْ) فهي مفرَدة عند سيبويه، ومركّبة عند الخليل من (إِذْ) و(أَنْ).

وإذن"، وعلى هذه النسخة فيوجد في بعض النسخ أيضًا متأخرًا قوله: "وتنصب الفعل بأو وحتى" البيت، والتحقيق أن الناصب أن مقدرة بعدُ لظهورها في قول الشاعر [1]: [الطويل]

فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا لِسَانَكَ كَيْمَا أَن تُغَرَّ وَتُخْدَعَا

وحتى: وهي لانتهاء الغاية بمعنى إلى أن، فالناصب إنما هو "أن" المقدرة بعدها، وحتى هي الجارية السابقة نحو: ﴿حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات:٩]، وقد تكون للتعليل كاللام نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَنْفَضُّوا﴾ [المنافقون:٧] ولا تنصب إلا المستقبل في المعنى دون الحال فتقول: لأسيرنَّ حتى أدخلَ البلد بالنصب، وسرت حتى أدخلها بالرفع إذا قلت ذلك حال الدخول، وإذن: وهي حرف جواب، كما دل على ذلك كلام الناظم في الأمثلة الآتية، فإذا قال لك قائل: إني سآتيك، قلتَ له: إذن أكرمَك بالنصب.

تنبيه: أطلق الناظم النصب بأنّ وإذن ولهما شروط، أما شروط "إن" فشرط النصب بها أن لا يتقدمها فعل من أفعال الشك واليقين السابقة كما مثّلنا به، فلو سُبقت بفعل اليقين وجب رفع الفعل بعدها نحو قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾ [المزمل:٢٠]، وقوله تعالى: ﴿أَفَلا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلا﴾ [طه:٨٩]، وإن سُبقت بفعل الشك جاز في الفعل الذي بعدها الرفع والنصب، وبهما قرئ قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة:٧١] والنصب أرجح ولهذا أجمعوا على النصب في قوله تعالى: ﴿الم ﴿١﴾ أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا﴾ [العنكبوت:١-٢] وإذا ارتفع الفعل بعدها

---

(١) قاله جميل بن عبد الله ، وهو أصح مما قاله الزمخشري أنه لحسان.

(الهمزة) للاستفهام و (كل الناس) منصوب بـ (مانحا) من المنح ، وهو العطاء ، وهو خبر (أصبحت).

و (لسانك) مفعول ثان له ، والشاهد في (كيما أن) حيث ظهرت فيه (أن) للضرورة ، و ألف (تخدعا) للإطلاق .

انظر: الكتاب ٢٢٢/٤، وحروف المعاني ٨١، والخصائص ١١٠/١، والأزهيّة ٩٦، وشرح المفصّل ١٣٠/٨، والمقرّب ٩٧/١، وأوضح المسالك ١٧٣/١، والخزانة ٤٤٣/٨.

فهي المخففة من الثقيلة واسمها مضمر والتقدير: أفلا يرون أنه وحسبوا أنه، وأما إذن فشرط النصب بها أن تكون مصدّرة وأن يتصل بها الفعل كما مثّلنا به في الجواب، فلو قلت: إني إذن أكرمُكَ رفعت الفعل، وكذا لو قلت: إذن أنا أكرمُكَ.

واللامُ حينَ تَبتَدي بالكَسرِ كمثلِ ما تكسِرُ لامُ الجرِّ

أي وتنصبه أيضًا اللام المكسورة وهي نوعان: لام كي كجئت لأكرمك، ولام الجحود وهي الواقعة بعد كان المنفية نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال:٣٣] فالناصب في الحقيقة "أن" المقدرة بعدها واللام داخلة على المصدر المؤول بأن والفعلِ، فهي لام الجر السابقة، والتقدير: جئت لإكرامك كما سبق في حتى، ويجوز إظهار "أن" بعدها نحو قوله تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ﴾ [الزمر:١٢]، ويجب في نحو: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ﴾ [الحديد:٢٩] ولا يجوز في نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء:١٦٨].

والفاءُ إنْ جاءتْ جوَابَ النَّهي والأمرِ والعَرْضِ معًا والنَّفي
وفي جَوابِ ليتَ لي وهَلْ فتَى وأينَ مَغْدَاكَ وأنَّى ومتَى

أي وتنصبه الفاء الآتية في جواب النهي نحو قوله تعالى: ﴿وَلا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ﴾ [طه:٨١]، أو الأمر نحو: زرني فأكرمَك، أو العرض نحو: ألا تستغفرون الله ليغفر لكم، أو النفي نحو: ﴿لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر:٣٦]، أو التمني نحو: يا ليتني كنت كعهم فأفوزَ، أو الاستفهام بشئ من أدواته كهل وأين وأنى ومتى نحو: هل فتى فأقصدَه، وأين زيد فأرفدَه، ومتى تسير فأصحَبَك، ومن هذا فأعرِفَهُ، وما هذا فأشتريه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ﴾ [الأعراف:٥٣]، والمغدى: بغين معجمة موضع الغُدو وهو السير أول النهار.

تنبيه: لم يتعرض الناظم لحكم فاء الجواب هذه إذا حذفت من الفعل وحكمه الجزم لأنه حينئذ يكون جوابًا لشرط مقدر نحو: زرني أكرمْكَ، ومنه قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَخِّرْنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ نُجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ الرُّسُلَ﴾ [إبراهيم:٤٤]، وقس على ذلك جواب العرض والتمني والاستفهام لا النفي، فجوابه مرفوع نحو: ما جاء زيد أكرمُهُ.

وشرط الجزم بعد النهي أن يصح المعنى إذا قدرتَ "إن" الشرطية قبل لا الناهية فتقول: لا تشرك بالله تدخُل الجنةَ بالجزم، بخلاف لا تشركْ بالله تدخلُ النارَ فإنه بالرفع.

والــواوُ إنْ جــاءتْ بمعنَــى الجَمــعِ فــي طلــبِ المــأمورِ أو فــي المَنــعِ

أي وتنصبه الواو إذا جاءت بمعنى مع في جواب الأمر أو المنع وهو النهي والنفي، نحو: زرني وأكرمك، ولا تنه عن خُلُقٍ وتأتيَ مثله، ونحو ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾ [البقرة:٤٢]، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران:١٤٢].

وتَنصِــــبُ الفِعــــلَ بــــأوْ وحتَّــــى وكــــــلُّ ذَا أَدِعَ كُتُبًــــا شــــتَّى

أي وتنصب الفعل بأو إذا كانت بمعنى إلى أن أو إلا أن، والناصب في الحقيقة أن المصدرية المقدرة نحو: لأنتظرنه أو يجيءَ أي إلى أن يجيء ونحو: لأقتلن الكافر أو يسلمَ أي إلا أن يسلم، قال الشاعر[1]: [الطويل]

لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى فَمَــا انْقَــادَتِ الآمَــالُ إِلا لِصَــابِرِ

وقال امرؤ القيس[2]: [الوافر]

---

(١) لم أقف على قائله.

والشّاهدُ فيه: (أو أُدرك) حيث نصب الفعل المضارع بـ(أنْ) المُضْمَرة وُجوبًا بعد (أو) الّتي بمعنى (حتّى).

انظر: شرح الكافية الشّافية ١٥٤٠/٣، وابن النّاظم ٦٧٣، وشرح قطر النّدى ٧٨، وابن عقيل ٣١٩/٢، والمقاصد النّحويّة ٣٨٤/٤، والهمع ١١٧/٤، والأشمونيّ ٢٩٥/٣.

(٢) هو لزياد الأعجم. من قصيدة يهجو فيها المغيرة بن حبناء، والقافية مرفوعة إلا أن سيبويه سمع البيت منصوب القافية، فأثبته كما سمعه ١/ ٤٢٨ ، وتابعه المصنف.

و (غمزتُ): ليّنت. و (القناة): الرّمح. و (الكعب): هو النّاشز في أطراف الأنابيب.

والشّاهدُ فيه: (أو تستقيما) حيث نصب الفعل المضارع بـ(أن) المضمَرة وُجوبًا بعد (أو) التي بمعنى (كي).

والنُّحاة يستشهدون بها على أنّ (أو) بمعنى (إلا أَنْ)؛ وهو الصّحيح.

وكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قومٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

وقد سبق ذكر حتى على النسخة السابقة.

ثم أشار الناظم رحمه الله إلى أنه قد اختصر النواصب في هذه الأبيات، وقربها على الطالب على أنها كانت متفرقة في كتب شتى، أي متفرقة، فجزاه الله خيرًا لأنه أول من نظم في هذا الفن فيما علمت، لأن وفاته كانت على رأس الخمسمائة من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، وابن معطي على رأس الستمائة.

تنبيه: سبق أن حتى والفاء في الجواب والواوَ بمعنى الجمع، وأو بمعنى إلى أن أو إلا أن ليست هي الناصبة وإنما الناصب "أن" المقدرةُ بعدها فتحصَّل حينئذ أن نواصب الفعل أربعة فقط: لن وإذن وكي وأن ظاهرة ومقدرة، فليُعلم ذلك، ثم ذكر أمثلة النواصب السابقة مجموعة ليزيد في البيان والإيضاح كما هي طريقته رحمه الله تعالى فقال:

تقولُ أبغي يا فتَى أنْ تذهبَا ولَنْ أزَالَ قائمًا أو تركَبَا

وجئتُ كي تُولِيَني الكَرَامَهْ وسِرتُ حتى أَدخُلَ اليَمَامَهْ

واقتَبِسِ العِلمَ لكيمَا تُكْرَمَا وعاصِ أسبابَ الهَوَى لِتَسلمَا

ولا تُمارِ جاهلاً فتَتعَبَا ومَا عليكَ عَتبُهُ فَتُعْتَبَا

وهَلْ صديقٌ مُخلِصٌ فأَقْصِدَهْ وليتَ لي كَنزَ الغِنَى فَأُرفِدَهْ

وزُرْ فَتَلْتَذَّ بأصنَافِ القِرَى ولا تُحاضِرْ وتُسِيءَ المَحضَرَا

ومَنْ يَقُلْ إني سَأغشَى حَرَمَكْ فقُلْ لهُ إني إذًا أحتَرِمَكْ

وقُلْ لهُ في العَرْضِ يا هذا ألا تَنزِلُ عندي فتُصِيبَ مَأْكَلا

=

انظر: الكتاب ٤٨/٣، والمقتَضَب ٢٩/٢، والإيضاح ٢٤٧، والأزهيّة ١٢٢، والتّبصرة ٣٩٨/١، وأمالي ابن الشّجريّ ٧٨/٣، وشرح المفصّل ١٥/٥، والمقرّب ٢٦٣/١، وشرح الكافية الشّافية ١٥٤٠/٣، وابن النّاظم ٦٧٤، والدّيوان ١٠١ -وفيه (أو تستقيمْ) بدل (أو تستقيما) -.

فهـــــذهِ نَوَاصِـــــبُ الأفعـــــالِ مَثَّلتُهَـــا فَاحـــذُ علـــى تِمثَـــالِي

أي صورتها فقس على تصويري، ولا يخفى أن قوله: "أن تذهبا" مثال للنصب بأن بعد غير فعل الشك واليقين، لأن أبغي بمعنى أطلب ويجوز أن يقرأ بنون الجمع وتاء الخطاب، وقوله: "ولن أزال" مثال للنصب بلن أو تركب مثال للنصب بأو التي بمعنى إلى أن أو إلا أن، "وكي توليني" مثال للنصب بكي المجردة عن ما الزائدة، والياء التي قبل نون الوقاية مفتوحة لظهور النصب في المعتل بالياء وياء النفس ساكنة. و"حتى أدخل" مثال للنصب بحتى فقوله: "سرت" بمعنى ها أنا أسير، وقد يؤخذ من تمثيله لها بعد كي صحة النسخة الأولى أي قوله: "وكي وكيلا ثم حتى وإذن"، "ولكيما تكرما" مثال للنصب بكي مع اقترانها باللام قبلها وبما الزائدة بعدها، "ولتسلما" مثال للنصب بلام كي، وقوله: "فتتعبا" من التعب مثال للنصب بالفاء في جواب النهي، وقوله: "فتعتبا" مثال له بالفاء في جواب النفي وهو من العتب بضم حرف المضارعة مبنيًا لما لم يسم فاعله يقال: عَتَبَهُ يَعْتِبُهُ إذا لامه على قبيح، أي وما عليك لوم الجاهل فتلامَ على فعله، وقوله: "فاقصده" مثال للنصب بالفاء في جواب الاستفهام هو بكسر الصاد، وقوله: "فارفده" مثال له بالفاء في جواب التمني وهو بفتح همزة المتكلم وكسر الفاء، يقال رَفَدَهُ يرفِدُهُ كضربه يضربه إذا أعطاه، وقوله: "فتلتذ" مثال للنصب بالفاء في جواب الأمر، والأصنافُ جمع صنف بكسر الصاد المهملة وبالنون، و"القرى" بكسر القاف الضيافة، وقوله: "وتسيء المحضرا" مثال للنصب بالواو التي بمعنى مع بعد النهي، اي لا تجمع بين المحاضرة أي المجالسة وسوء الأدب مع الجلساء بل أحسن المحاضرة لا ترك المحاضرة رأسًا، ويوجد في بعض النسخ "فتسيء المحضرا" بالفاء وهو غلط أو سبق قلم، لأن مثال النصب بالفاء بعد النهي قد سبق قريبًا فيتكرر لمثال وتبقى واو الجمع بلا مثال مع ضعف المعنى أيضًا فإنه يقتضي أن محاضرة المخاطب سيئة مطلقًا، وقوله: "فقل له أنت إذا أحترمك" مثال للنصب بإذن جوابًا مع اجتماع شروطها، ويوجد في بعض النسخ: "فقل له إني إذا أحترمك" وهو أيضًا غلط أو سبق قلم لما ذكرناه أن من شرط النصب بها تصديرُها، واتفق الجمهور على أن قول الشاعر [1]: [الرجز المشطور]

(١) لم أقف على قائلهما.

لا تَتْرُكَنِّـــي فِـــيهِمُ شَـــطِيرَا إِنِّـــي إِذَنْ أَهْلِـــكَ أَوْ أَطِيـــرَا

ضرورة.

ثم أشار إلى المعتل بالألف الذي احترزَ عنه بالسليم فقال:

وإنْ تَكُـــنْ خَاتِمَـــةُ الفعـــلِ ألـــفْ فَهْـيَ علـى سُـكُونِهَا لا تَختَلِـفْ

تقـــولُ لـــنْ يَرضَـــى أبـــو السّـــعودِ حتّـــى يَـــرَى نَتَـــائجَ الوُعـــودِ

أي وإذا كان آخر الفعل المضارع ألفًا كيرضى ويخشى ويرى، فهي على سكونها لا يظهر للنصب فيها أثر كما مثّل به الناظم في قوله: "لن يرضى" و"حتى يرى"، ونتيجة الشئ ما يتولد منه.

تنبيه: إنما اقتصر الناظم على ما آخره ألفٌ دون ما آخره واو كغدا يغدو، أو ياء كرمى يرمي، لان النصب يظهر فيهما كالصحيح، كجئت كي تولينى الكرامة، وأما رفعهما فبالسكون كالمنقوص، نحو: هو يدعو ويقضي، وسيأتي أن حرفَ العلة إذا كان آخر فعلٍ فجزمه بحذفه.

=

و (الشّطير): الغريب.

والشّاهدُ فيهما: (إذن أهلك أو أطيرَا) حيث نصب الفعل المضارع الّذي هو (أهلك) بعد إذن، مع أنّ إذن ليست مصدّرة، بل هي مسبوقة بقوله: (إنّي)؛ وقد جرى جماعةٌ على أنّ ذلك ضرورة من ضرورات الشّعر، وذلك بناءً على أنّ إذن وما بعدها جملة في محلّ رفع خبر إنّ، وخرّجه جماعة على ما ذكره الشّارح؛ وهو: أنّ خبر إنّ محذوف، و إذن واقعةٌ في صدر جملةٍ مستأنفة، أو أجرى إذن مجرى لن فلم يلغها؛ لأنّهما جميعًا من نواصِب الأفعال المستقبلة؛ وأنشد الفرّاء ذلك عن العرب، وقال: الرّفع جائز، وذلك إذا تقدّمتها إنّ. معاني القرآن ١/٢٧٤، ٢/٣٣٨.

انظر: معاني الحروف للرّمّانيّ ١١٦، والإنصاف ١/١٧٧، وشرح المفصّل ٧/١٧، والمقرّب ١/٢٦١، وشرح الكافية الشّافية ٣/١٥٣٧، وابن النّاظم ٦٧٠، ورصف المباني ١٥٤، والجنى الدّاني ٣٦٢، والمقاصد النّحويّة ٤/٣٨٣، والخزانة ٨/٤٥٦.

فصلٌ في الأمثلةِ الخمسةِ [١]

وخمسةٌ تَحذِفُ منهُنَّ الطَّرَفْ ... في نَصبِهَا فألقِهِ ولا تَخَفْ

وَهْيَ لَقِيتَ الخَيرَ تَفعَلانِ ... ويَفعلانِ فاعرِفِ المَبَاني

وتفعلونَ ثمّ يَفعلونَا ... وأنتِ يا أسمَاءُ تَفعَلينَا

فهذِهِ تُحذَفُ منهَا النُّونُ ... في نَصبِهَا ليَظهَرَ السّكُونُ

تقولُ للزَّيْدَيْنِ لنْ تَنطلِقَا ... وفَرقَدَا السّماءِ لنْ يَفترِقَا

وجَاهِدوا يا قَومِ حتى تَغنَموا ... وقَاتِلوا الكُفّارَ كَيمَا يُسلِموا

ولنْ يَطيبَ العَيشُ حتى تُسعَدِي ... يا هندُ بالوَصلِ الذي يَشفي الصَّدِي

أي إن هذه الأمثلة الخمسة وهي مرادة بقوله: "فاعرف المباني" تنصب بحذف النون كما مثل به، والمراد كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين لمخاطب أو غائب كيفعلان وتفعلان، أو واو الجمع كيفعلون وتفعلون، أو ياء المخاطبة كتفعلين.

تنبيه: لعل مراده بقوله: "ليظهر السكون" أي في الألف والواو والياء التي تبقى بعد حذف النون على سكونها لأن وصل النون بها ربما أخفى سكونها، وقوله: "لن تنطلقا" بتاء الخطاب. والفرقدان: نجمان صغيران هما الأولان من بنات نعش الصغرى، "ويشفي" بفتح الياء الأولى، و"الصدي": الظمآن، وفي نسخة "يُروي" بضم الياء، وسيأتي أن جزمها كنصبها بحذف النون.

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": هذه الأفعال رفعها بثبات النّون؛ وهي ثلاثةُ أفعال:

فعلٌ لجمع المذكّر العاقل، وفعلٌ للمثّنى، وفعلٌ للمفرد المؤنّث، لكن بالحضور والغيبة اللّذين يختصّان بالجمع والمثّنى، صارت خمسة؛ فمتى دخل عليها ناصب حذف النّون

منها، تقولُ: أريد أَنْ تطيعوا، وأن تعلما، ولن يذهبوا، ولن يخرُجا، ولن تفعلي يا هِنْدُ.

بابُ الجزمِ [١]

ويُجـــزَمُ الفعـــلُ بِلَـــمْ فـــي النّفْـــي ... والـلامِ فـي الأمـرِ ولا فـي النّهـي
ومِـــنْ حُـــروفِ الجَـــزمِ أيضًـــا لمَّـــا ... ومَـــنْ يَـــزِدْ فيهـــا يَقُـــلْ ألَمَّـــا
تقـولُ لـم تَسـمَعْ كـلامَ مَـنْ عَـذَلْ ... ولا تُخَاصِـمْ مَـنْ إذا قـالَ فَعَـلْ
وخَالِـدٌ لمَّـا يَـرِدْ مَـعْ مَـنْ وَرَدْ ... ومَـنْ يَـوَدَّ فَليُوَاصِـلْ مَـنْ يَـوَدْ

أي يُجزم الفعل المضارع بهذه الأحرف الأربعة: فأما: لم ولما، فهما لنفي المضارع وقلب معناه ماضيًا، نحو: لم تسمع، وخالد لما يرد، ومنه قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:٣-٤]، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ﴾ [آل عمران:١٤٢]، وقوله تعالى: ﴿بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾ [ص:٨]، وقوله تعالى:

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": يجزم الفعل المضارع بـ(لم)، و(لَمَّا) -وهما أختان-، و(لام الأمر)، و(لا) في النّهي.

فأمّا (لَمْ) فهو حرف وضع لنفي فعل ماض، فإذا قال قائل: (فعل زيد) فنفيه: (لم يفعل)؛ وقد تحمل على (ما) فترفع الفعل بعدها.

(لَمّا) حرفُ نفيٍ لفعلٍ معه (قد)، كمن قال: (زيدٌ قد فعل) فنفيُه: لَمَّا يفعل.

وهي مركّبة من (لَمْ) و(مَا) فأُدغمت ميمُ (لَمْ) في ميم (ما).

ووجه الزّيادة: أنّهم لَمّا زادوا حرفًا في الإثبات وهو (قَدْ)، زادوا حَرْفًا في النّفي وهو(ما).

وكلاهُما يجزمان الفعل المستقبَل؛ فإنْ كان معتلًّا سقط منه حرفُ العلّة، كقولك: (لَمْ يغزُ) و(لم يرمِ) و(لم يخش) و(لم يقم) و(لَمّا يغزُ) و(لَمّا يرمِ) و(لَمّا يخش) و(لَمّا يقم)، قال الله تعالى: ﴿ كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ ﴾ [عبس:٢٣].

والفرقُ بين (لَمْ) و(لَمّا) من وجهين:

أحدُهما: أَنّ (لَمّا) تُفيد امتداد انتفاء الفعل إلى وقت حديثك، تقول: (ندم زيد ولم ينفعه النّدم) أي: عقيب ندمه؛ فإنْ قلتَ: (ولَمّا ينفعه) كان معناه أنّه لم ينفعه إلى وقته هذا، قال الله تعالى: ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ [الحجرات:١١] المعنى: إنّهم إلى وقت الإخبار عنهم كانوا غيرَ مؤمنين.

الثّاني: أنّه يوقف على (لَمّا) دون الفعل، كقولك: (خرج زيد ولَمَّا) أي: و لَمّا يخرج.

﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات:١٤]، والفرق بين لم ولما أن المنفي بلما يُتوقع ثبوته، فإذا قيل: هل ورد زيد؟ قيل: لما يرد، أي ما ورد بعد وأنا متوقع وروده، وقد تزاد عليها همزة الاستفهام كقولك: ألما يقم كما تزاد على لم نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح:١]، وأما لام الأمر فنحو: ليقم زيد، و﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾ [الطلاق:٧]، "ومن يود فليواصل من يود" أي من يُحب فيود بفتح الياء فيهما، ومَنْ الأولى شرطية والثانية موصولة بمعنى الذي، وأما لا الناهية فنحو: لا تقم، لا تشرك بالله، "لا تخاصم من إذا قال فعل"، أي إذا قال في خصامه: لأفعلن بك كذا فعل ما قاله وهم أرباب الشوكة والولاية.

تنبيه: أصل لام الأمر أن تكون مكسورة ويجوز تسكينها مع الواو والفاء وثم في العطف في نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج:٢٩]، وقوله تعالى: ﴿فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾ [الطلاق:٧]، ومنه: "فليواصل من يود".

وإنْ تَلاهَا أَلِفٌ ولامُ ... فليسَ غيرُ الكسرِ والسَّلامُ
تقولُ لا تَنتَهِرِ المِسكِينَا ... ومِثلُهُ لَمْ يَكنِ الَّذِينَا

أي وإن تلا الأفعالَ المجزومة ألفٌ ولامٌ فليس لأواخرها إلا الكسر فرارًا من التقاء الساكنين، ومثّل للمجزوم بلا الناهية بقوله: "لا تنتهر المسكين" وللمجزوم بلم بقوله: "لم يكن الذينا" وقد ذكرنا في فعل الأمر أن هذه القاعدة مطردة، وقوله: "والسلام" كمل به القافية وهو مبتدأ محذوف الخبر والتقدير والسلام عليك.

وإنْ تَرَ المُعتَلَّ فيها رِدْفَا ... أو آخِرِ الفِعلَ فَسِمْهُ الحَذْفَا
تقولُ لا تَأسَ ولا تُؤذِ وَلا ... تَقُلْ بِلا عِلمٍ ولا تَحْسُ الطِّلا
وأنتَ يا زيدُ فَلا تَزدَدْ عَنَا ... ولا تَبِعْ إلا بِنَقدٍ في مِنَى

أي وإن تجد حرفًا من حروف العلة ردفًا للفعل المجزوم أو آخرًا له فاطلب له الحذف، والمراد بالردف ما كان قبل الآخر مأخوذ من ردف الراكب، وإنما قال "ردفًا" ليدل على الوسط دون الردف الذي يكون قبل الآخر، و"سمه" بضم السين من السموم

وهو الطلب، فقوله: "لا تأس ولا تؤذ" "ولا تحس الطلا" بمهملتين مثال لما حرف العلة آخره. و"الطلا": بكسر الطاء خمر مطبوخة، وحسوها: شربها جرعًا، و"لا تهو المنى": آخر ألف، و"المنى": بضم الميم الأمانيَّ الكاذبةُ واحدها مُنْيةٌ. وقوله: "ولا تقل" "ولا تبع" مثال لما قبل آخره حرف على أصلها لا تقول ولا تبيع، ومثلهما لا تخف أصله لا تخاف، وقد سبق نظير ذلك كله في فعل الأمر في: واسعَ، واغدُ، وارمِ وخَفِ العقاب، وأجدِ الجواب، لأن الأمر مقتضبٌ من المضارع.

[فصل في الأمثلة الخمسة]

والجَـزمُ فـي الخَمسَـةِ مثـلُ النَّصْـبِ فَـاقنَعْ بإيجَـازي وقُـلْ لـي حَسـبِي

أي الجزم في الخمسة الأمثلة السابقة في قوله: "وخمسة" فاللام للعهد الخارجي وهي: يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين، مثل النصب أي بحذف النون منها نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَـمْ تَفْعَلُوا وَلَـنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة:٢٤]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَـمْ تُؤْمِنُوا﴾ [الحجرات:١٤]، ﴿وَإِنْ يَتَفَرَّقَا﴾ [النساء:١٣٠]، وقوله تعالى: ﴿فَلَـمْ يُغْنِيَا﴾ [التحريم:١٠]، ﴿فَـإِنْ لَـمْ يَسْـتَجِيبُوا﴾ [القصص:٥٠]، ﴿وَلا تَخَـافِي وَلا تَحْزَنِـي﴾ [القصص:٧]، وإيجاز الكلام تقليل لفظه مع تكثير معناه، و"حسبي" أي كافي.

بابُ الشرطِ والجزاءِ [١]

(١) قال ابن الصائع في "اللمحة في شرح الملحة": اعلم أَنّ الشّرطَ وجَوَابَه جُملتان يعتمد على استعمالهما لِمَا تقتضيه الحال.

وتعلّق الجواب بالشّرط كتعلُّق الخبر بالمبتدأ، والعامل فيه (إِنْ)؛ لأنّها تعلّق في الاستقبال جملة بجملة، تسمّى الأولى شرطًا، والثّانية جزاء.

ومن حقِّها: أنْ يكونا فعليّتين؛ فإنْ كانا مضارعين جزمتهما؛ لاقتضائهما العمل فيهما.

وأشبهها في ذلك تسع أخوات؛ وهي: (مَنْ) و(مَا) و(أيّ) و(مَهْمَا)؛ وهذه أسماءٌ صريحة؛ و(مَتَى) و(أَيْنَ) و(أَنَّى) و(حَيْثُما)؛ وهذه ظُروف؛ و(إِذْمَا) وهو حرف.

فهذه تعمل عملها لتضمُّنها معناها.

وإذا كان الشّرط وجوابُه فعلين جاز أن يكونا مضارعين؛ وهو الأصل، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ ﴾ [البقرة:٢٨٤].

والشّرطُ في اللّغة هو: العلامة؛ فكان وُجود الفعل الأوّل في هذا الباب علامة لوُجود الفعل الثّاني.

والظُّروف على ضربين: زمانيّة، ومكانيّة.

فالزّمانيّة: (مَتَى) و(أَيَّان) و(إِذْمَا).

والمكانيّة: (أَيْنَ) و(أَنَّى) و(حَيْثُمَا).

وتوجيهُ الجزم:

قيل: (إِنْ) وإن جزمت الشّرط، والشّرط جزم الجواب؛ لأنّه يقتضيه فوجب أن يكون عاملاً فيه.

وأُجيب عن ذلك بأنّ كلّ واحدٍ منهما يعمل في الآخر؛ فليس أحدهما بأولى من الآخر في العمل.

وقيل: حصل للشّرط مزيّة بالتّقدُّم.

وقيل: إنّ حرف الشّرط اقتضاهما فعمل فيهما معًا.

وفائدة الأسماء: الاختصار لِمَا فيها من العُموم لِمَا وُضعت له.

فـ(مَنْ) يعمُّ ذوي العلم، كقولك: (مَنْ يقم أقم معه).

و(مَا) تعمُّ غير ذوي العلم.

و(أَيّ) تعمّ الأبعاض من ذوي العلم وغيرهم؛ فجعلت شرطًا في تلك الأبعاض، نحو: (أيّ الرّجال يقم أقم معه) و(أيّ الدّوابّ تركب أركب).

هـذا وإنْ فـي الشّـرطِ والجَـزَاءِ تَجـزِمُ فعلـينِ بِـلا امتِـرَاءِ
وتِلوهَـا أيٌّ ومَـنْ ومَهمَـا وحيثُمَـا أيضًـا ومَـا وإذمَـا
وأيـنَ مـنهُنَّ وأَنَّـى ومَتَـى فـاحفَظْ جميـعَ الأدَوَاتِ يـا فتَـى
وزَادَ قـومٌ مـا فقـالوا إمَّـا وأينَمـا كمَـا تَلَـوْا أيَّامَّـا
تقـولُ إنْ تخـرُجْ تُصَـادِفْ رُشـدَا وأينَمـا تَـذهَبْ تُـلاقِ سَـعدَا
ومَـنْ يَـزُرْ أزُرْهُ باتّفـاقِ وهكـذا تَصـنَعُ فـي البَـوَاقي
فهـذهِ جَـوَازِمُ الأفعَـالِ جَلَوتُهَـا مَنظُومَـةَ اللآلِـي
فَـاحفَظْ وُقِيـتَ السـهوَ مـا أملَيـتُ وقِـسْ علـى المَـذكورِ مـا ألغَيـتُ

أي أن الجوازم نوعان: نوع يجزم فعلاً واحدًا وهو الأربعة الأحرف السابقة وإليه الإشارة بقوله: "هذا" أي هذا المذكور نوع من الجوازم، ونوع يجزم فعلين وهو أدوات الشرط والجزاء العشرة المذكورة، فالأول إن الشرطية المكسورة المخففة وهي أمُّ الباب نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة:٢٨٤]، ومثّل لها بقوله: "إن تخرج تصدف رشدا"، الثانية أيُّ المشددة نحو: أيّ يكرمني أكرمْه، وأيا تصحبْ أصحبْ، الثالثة من نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء:١٢٣]. ومثّل لها بقوله: "ومن يزر أزره"، الرابعة مهما وهي بمعنى ما نحو:

=

و(مَهْمَا) بمعنى (مَا)؛ فإذا قلت: (مَهْمَا تفعل أفعَل) فمعناه: لا أصغُر عن كبير فعلِك، ولا أكبر عن صغيره.

وقال الخليل: «هي (مَا) زيدت عليها (مَا) أُخرى، فكرهوا أن يوالوا بينهما في قولهم: مَا مَا تفعل أفعل، فأبدلوا الألِف الأولى ها».

وقيل: أصلُها (مَهْ) الّتي للكَفّ، ضُمَّ إليها (ما) من التّركيب؛ وهي الشّرط.

﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ﴾ [الأعراف:١٣٢] الآية، الخامسة حيثما نحو: حيثما تكن يأتك رزقك، ومنه قول الشاعر [(١)]: [الخفيف]

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّـ ـهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ

أي فيما بقي منها، السادسة ما نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البقرة:١٩٧]، السابعة إذما نحو: إذما تزرني أكرمْك، ومنه قول الشاعر [(٢)]: [الطويل]

فَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا

الثامنة أين نحو: أين تذهب أذهب معك، التاسعة أنّى نحو: أنى تقم أقم معك، العاشرة متى نحو: متى تزرني أكرمك، وقد مثّل الناظم لإن وأينما ومن، وقال اصنع في البواقي هكذا ليتمرن الطالب على استخراج التمثيل، وذكر أنه يجوز أن تزاد "ما" على أدوات الشرط نحو: ﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ﴾ [يونس:٤٦] أصله وإن ما، ونحو قوله تعالى: ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُوا﴾ [البقرة:١٤٨]، ونحو: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا﴾ [الإسراء:١١٠].

تنبيه: عبارته توهم أنه يجوز أن يزاد ما على الأدوات كلها وليس كذلك بل فيه تفصيل، فأربعة يُمنع زيادة "ما" عليها، وأربعة يجوز، واثنان يجب، فإنها لا تزاد على مَن

---

(١) لم أقف على قائله.

والشّاهدُ فيه: (حيثما تستقم يقدِّر) حيث جزم بـ(حيثُما) فعلين؛ أوّلهما: (تستقم) وهو فعلُ الشّرط، وثانيهما: (يقدِّر) وهو جواب الشّرط.

انظر: شرح عمدة الحافظ ٣٦٥/١، وابن النّاظم ٦٩٥، وتذكرة النُّحاة ٧٣٦، وشرح شذور الذّهب ٣١٧، وابن عقيل ٣٣٨/٢، والمقاصد النّحويّة ٤٢٦/٤، وشرح شواهد المغني ٣٩١/١، والأشمونيّ ١١/٤.

(٢) لم أقف على قائله.

و (تلف): تَجِدْ. و (آتِيًا): فاعِلاً.

والشّاهدُ فيه: (إذْ ما تأت تلف) حيث جزم بـ(إذْ ما) فعلين؛ أوّلهما: (تأت) وهو فعلُ الشّرط، وثانيهما: (تلف) وهو جواب الشّرط.

انظر: شرح عمدة الحافظ ٣٦٥/١، وابن النّاظم ٦٩٥، وشرح قطر النّدى ٩٩، وابن عقيل ٣٣٨/٢، والمقاصد النّحويّة ٤٢٥/٤، والأشمونيّ ١١/٤.

وما ومهما وأنّى، والجواز أيضًا إنما هو في: إنْ وأيّ وأين ومتى، وأما حيثما وإذما، فزيادة "ما" عليهما شرط لعملهما الجزم كما أوردهما الناظم.

تنبيه: اعلم أن أنْ الشرطية حرف اتفاق، وكذا إذ ما عند سيبويه وابن مالك وأتباعه، بعد أن سُكّنت إذ الدالة على الظرفية لمّا تركبت مع ما، وسائر الأدوات أسماء ضُمنت معنى الشرط مع دلالة متى وأنى وأين وحيثما على الظرفية، وتمحض أيٌّ ومن ومهما للاسمية، وكلها إنما تجزم الفعلين المضارعين لأنه الذي يظهر فيه الجزم بشرط أن لا يبنى نحو: النوقُ يسرحن ولم يسرحن، فلو كانا ماضيين أو أحدهما بقي على حاله وكان مجزوم المحل نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء:٨]، وقد يكون الجزاء جملة اسمية نحو: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق:٣]، و"جلوتها": أي أوضحتها، وشبهها باللآلئ المنظومة، وأمر الطالب بحفظ إملائه والقياس على ما ألغاه أي قياسِ ما أهمل ذكرَهُ على ما ذكره.

بابُ المبنيات (١)

ثـــمَّ تَعَلَّـــمْ أنَّ فـــي بعـــضِ الكَلِـــمْ ... مـا هُـوَ مبنـيٌّ علـى وَضـعٍ رُسِـمْ

فسَـــكَّنوا مَـــنْ إذ بَنَوْهَـــا وأجَـــلْ ... ومُـذْ ولكـنْ ونعـمْ وكَـمْ وهَـلْ

وضُـمَّ فـي الغَايَـةِ مِـن قَبـلُ ومِـنْ ... بَعـدُ وأمَّـا بعـدُ فـافهَمْ وَاسَـتبِنْ

وحيـــثُ ثُـــمَّ مُنـــذُ ثُـــمَّ نحـــنُ ... وقَـطُّ فَاحفَظْهَـا عَـدَاكَ اللَّحـنُ

والفـــتحُ فـــي أيـــنَ وأيَّـــانَ وفـــي ... كيـــفَ وشَـــتَّانَ ورُبَّ فـــاعرِفِ

وقـد بَنَـوا مـا رَكَّبـوا مِـنَ العَـدَدْ ... بِفـتحِ كـلَ منهُمـا حـينَ يُعَـدْ

وأَمـسِ مبنـيٌّ علـى الكسـرِ فـإنْ ... صُـغِّرَ صـارَ مُعرَبًـا عنـدَ الفَطِـنْ

وجَيْـــرِ أيْ حقًّـــا وهـــؤلاءِ ... كـأمسِ فـي الكسـرِ وفـي البِنَـاءِ

وقيـلَ فـي الحـربِ نَـزَالِ مثـلَ مَـا ... قـالوا حَـذَامِ وقَطَـامِ فـي الـدُّمَى

وقـد بُنِـيْ يَفعَلْـنَ فـي الأفعَـالِ ... فمـا لـهُ مُغيّـرٌ بحَـالِ

تقـولُ منـهُ النُّـوقُ يَسْـرَحْنَ وَلَـمْ ... يَسْـرَحْنَ إلا لِلّحَـاقِ بِـالنَّعَمْ

فهـذهِ أمثلـةٌ ممّـا بُنِـي ... جَائِلَـةٌ دَائِـرَةٌ فـي الألسُـنِ

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": الكلمات قسمان: معرب، ومبنيّ.

فالمعرب: ما تغيَّرَ آخرُه لتغيُّر العوامِل الدّاخلة عليه، لفظًا أو تقديرًا.

والبِنَاء: يقع في بعض الأسماء؛ لشبه الحروف، ويقع في الأفعال، وجميع الحروف.

أصلُ البناء: هو سكون آخر المبنيّ؛ فإنْ وُجِدَ متحرّكًا فالسّؤال لِمَ حُرِّكَ؛ ثمّ اختُصَّ بتلك الحركة دون غيرها.

فـ(مَنْ) و(كَمْ) اسمان، ووجهُ بنائهما وُقوعهما موقع همزة الاستفهام؛ لأنّ (مَن) يُستفهم به عمّن يعقل، كقولك: (مَنْ أخوك؟)، وتُستعمل في الشّرط، نحو: (مَنْ يكرمني أُكرمه)؛ وبمعنى الّذي مبتدأة، كقولك: (مَنْ قصدني زيدٌ)، ونكرة موصوفة.

وكـــلُّ مَبنـــيَ يكـــونُ آخِـــرَهُ علـى سَـوَاءٍ فَاسـتَمِعْ مـا أذكُـرَهُ

أي اعلمنَّ بنون التوكيد الثقيلة أن الكلمَ الذي هو اسم وفعل وحرف كما سبق بعضه معرب وهو الاسم الظاهر والفعل المضارع وقد أنهى الكلام على أحكامهما موضعَ علمِ الإعراب، وبعضه مبني على وضع رسمته العرب لا يتغير آخره باختلاف العوامل، والأصل في كل مبني من حرف أو فعل أو اسم أن يبنى على السكون، كما أن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركة، لكن قد جاء المبني بالحركة إما بضم أو فتح أو كسر فصار المبنيّ أربعة أقسام، القسم الأول الساكن وقد ذكر الناظم منه سبع كلمات، اسمين وخمسة أحرف. فالاسمان مَنْ وكم، فأما مَنْ فتكون اسمًا موصولاً بمعنى الذي نحو: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [الرعد:١٥]، واسمَ استفهام نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ﴾ [يونس:٣١] الآية، واسم شرط وجزاء كما سبق، وأما كم فقد سبق أنها تأتي خبرية فَتَجُرُّ واستفهامية فتنصب، والحروف الخمسة: أجل ونعم وهما حرفا جواب، وهل ولكن الخفيفة، وقد سبق في حروف العطف، ومذ وقد سبق في حروف الجر بما فيه القسم الثاني المضموم، وقد ذكر منه ست كلمات، حرفًا وهو: منذ وقد سبق في حروف الجر بما فيه، وخمسة أسماء وهي: قبلُ وبعدُ وقط وحيث ونحن، فأما قبل وبعد فقد سبق في الظروف أنهما ظرفان، وفي الإضافة أنهما ملازمان للإضافة وذلك مقيد بما إذا ذُكِرَ المضافُ إليه بعدهما كقولك: جئت قبل العصر وبعد الظهر، ومن قبل العصر ومن بعد الظهر، فإن قُطعا عن الإضافة أي لم يذكر المضاف إليه بعدهما ثبتا على الضم سواء كان قبلهما حرفُ جر أم لا، قال تعالى: ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم:٤]، وقال تعالى: ﴿ءَالآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ [يونس:٩١] وقال تعالى: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِالدِّينِ﴾ [التين:٧]، ومعنى "فافقه ذلك" أي افهمه و"استبن" أي اطلب بيانه ممن يعلمه. وأما "قط" المشددة المضمومة فهي ظرف لما مضى من الزمان، تقول: ما رأيته قط، أي في جميع الزمان الماضي، وضدها أبدًا بالنسبة إلى المستقبل، وأما حيث فهي ظرف مكان نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ [البقرة:١٩٩]، وأما نحو فهو ضمير رفع منفصل للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه، ومعنى: "عداك اللحن" أي جاوزك.

القسم الثالث المبني على الفتح، وقد ذكر منه سبع كلمات، حرفًا واحدًا وهو ربّ وقد سبق في حروف الجر، وستة أسماء وهي: أين وأيام وكيف وشتان والجزآن من العدد المركب، فأما أين فتكون اسم استفهام عن المكان كأين زيد، واسم شرط وجزاء كما سبق، وأما أيان فتأتي أيضًا استفهامًا لكن عن الزمان نحو: ﴿أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل:٢١] أي متى، واسم شرط وجزاء، إلا أن الناظم لم يذكرها هناك، نحو: أيان تأتني آتك، وأما كيف فهو اسم استفهام عن حال الشئ، وقد أشار إلى ذلك الناظم في قوله: "وقدم الأخبار إذ تستفهم" إلى آخره، وأما شتان فهو اسن فعل ماض يعني افترقا قال الشاعر [1]: [الطويل]

لَشَتَّانَ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى يَزِيدِ سُلَيْمٍ وَالأَغَرِّ بْنِ حَاتِمِ

وأما العدد المركب فقد سبق أنه الذي استوجب أن لا يعرب كثلاثة عشر وتسعة عشر وما بينهما، وكذلك ثلاث عشرة للمؤنث وكذا ما جاء منهما على وزن الفاعل كالثالث عشر والتاسع عشر، والكل مبني على الفتح.

القسم الرابع المبني على الكسر وقد ذكر منه ست كلمات، حرفًا واحدًا وهو جَيْرِ بفتح الجيم، وجعله الناظم رحمه الله تعالى بمعنى حقًّا، والمشهور أنه حرف جواب بمعنى نعم، وخمسة أسماء وهي: أمسِ، وهؤلاء، ونزال، وحذام بفتح الحاء وذال

---

(١) لربيعة الرقّي في الكامل ٣٧٠/١ والاقتضاب ٢٤٤/٣ وشرح المفصل ٦٩/٤ وشرح الكافية ٧٤/٢ والخزانة ٢٧٥/٦

وصدره بلا نسبة في شرح شذور الذهب ٤٠٤.

الندى: العطاء.

معنى البيت: لتفاوت كثير بين هذين الشخصين في الجود.

إعراب البيت. شتان: بمعنى الفعل أي: تباين، ما: زائدة ، بين: ظرف، قوله " يزيد " بدل عن " اليزيدين وكذا قوله " والأغر "، وابن: جر بصفة " الأغر ".

الاستشهاد: على استعمال " شتان " في أسماء الأفعال وقد أباه الأصمعي لأن " شتان " بمعنى: "شت وتباين" فينبغي أن يقع بعده فاعله وهو متعدد وها هنا أعني في البيت ليس كذلك ولم يستبعده بعض العلماء نظرًا إلى أن " ما " موصولة فهي فاعله و " ما " معناه هنا متعدد.

معجمة،ة وقطام بقاف وطاء مهملة، فأما أمس فهو مبني على الكسر إذا قصدتَ به اليومَ الذي قبلَ يومِكَ الذي أنتَ فيه، فإن قصدتَ به الزمان الماضي مطلقًا أعربته وكذا إذا صغرته كما ذكره الناظم، أو وصفته أو عرفته بأل، ومن العرب من بناها في الحالة الأولى على الفتح ومنهم من أعربه فيها إعراب ما لا ينصرف، وأما هؤلاء فهو اسم إشارة يشار به إلى الجمع مطلقًا أي مذكرًا أو مؤنثًا كهؤلاء الرجال وهؤلاء النساء، وأصله أولاء والهاء حرفُ تنبيه زائدة كما زيدت في ذا فقيل هذا، وأما نزال فهو اسمُ فعل أمر بمعنانزل، وكذا ما جاء من الأمر على فعال كحذار وتراك، فهو اسمُ أمر مبني على الكسر، وأما حذام وقطام فهما اسمان علمان لامرأتين، وكذا كل أسماء الأعلام للنساء وهو المراد بقوله في الدّمى بضم الدال المهملة جمع دمية، وهو اسم كل صورة حسنة فهو مبني على الكسر ومنه قول الشاعر [1]: [الوافر]

---

(١) هذا البيت قيل: إنه لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية، وقد جرى مجرى المثل، وصار يضرب لكل من يعتد بكلامه، ويتمسك بمقاله، ولا يلتفت إلى ما يقول غيره، وفي هذا جاء به الشارح، وهو يريد أن سيبويه هو الرجل الذي يعتد بقوله، ويعتبر نقله، لانه هو الذي شافه العرب، وعنهم أخذ، ومن ألسنتهم استمد.

اللغة: " حذام " اسم امرأة، زعم بعض أرباب الحواشي أنها الزباء، وقال: وقيل غيرها، ونقول: الذي عليه الادباء أنها زرقاء اليمامة، وهي امرأة من بنات لقمان بن عاد، وكانت ملكة اليمامة، واليمامة اسمها، فسميت البلد باسمها، زعموا أنها كانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام، وهي التي يشير إليها النابغة الذبياني في قوله: واحكم كحكم فتاة الحي إذ نظرت إلى حمام سراع وارد الثمد قالت: ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد.

الإعراب: " إذا " ظرف تضمن معنى الشرط " قالت " قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث " حذام " فاعل قال، مبني على الكسر في محل رفع " فصدقوها " الفاء واقعة في جواب إذا، وصدق: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو فاعل، وها: مفعول به " فإن " الفاء للعطف، وفيها معنى التعليل، وإن: حرف توكيد ونصب " القول " اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة " ما " اسم موصول خبر إن، مبني على السكون في محل رفع " قالت " قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث " حذام " فاعل قالت، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الاعراب صلة الموصول، والعائد محذوف، أي ما قالته حذام.

والشّاهدُ فيه: (حَذَامِ) حيث جاء هذا الاسم مبنيًّا على الكسر على لغة الحجازيّين.

إذَا قَالَـــتْ حَـــذَام فَصَـــدِّقوها فـــإنَّ القَـــوْلَ مَـــا قَالَـــتْ حَـــذَامِ

ومن العرب من يعرب حذام ونظائره إعراب ما لا ينصرف، فهذا ما ذكره الناظم من مبنيات الأسماء والحروف، وأما الأفعال فقد سبق أن الماضي حكمُهُ فتحُ الأخير منه، وأن الأمر مبني على السكون وليس في الأفعال فعل يعرب سوى المضارع، وذكر هنا أنه يُبنى إذا اتصلت به نون الإناث على السكون فلا يتغير بعامل رفع نحو: النوق يسرحن، ولا جزم نحو: لم يسرحن كما مثَّل بهما، ولا عامل نصب كما اقتضاه عموم قوله: "فما له مغير بحال" نحو: لن يسرحن.

تنبيه: اقتصاره على بناء المضارع في هذه الحالة يقتضي أنه معرب مع نون التوكيد وهو مذهب جماعة لكن الجمهور على أنه مبني مع المباشرة له نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ﴾ [الهمزة:٤] دون المفصولة نحو: ﴿ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ﴾ [التكاثر:٨]، وأشار بقوله: "فهذه أمثلة مما بني" إلى أنه لم يستوف كل المبنيات، وإنما ذكر هذه لكونها جائلة بالجيم بين الناس أي دائرة على ألسنتهم. وقوله: "وكل مبني يكون آخره على سواء" أي لا يتغير لدخول العوامل كما مثّلنا به في: ﴿مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم:٤]، و: ﴿مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ [البقرة:١٩٩]، وإذا قالت حذام، والنوق يسرحن، ولم يسرحن، ولن يسرحن، لأن البناء في اللغة وضع شئ على شئ يراد به الثبوت، وفي الاصطلاح لزوم آخر الكلمة سكونًا أو حركة لا تتغير باختلاف العامل، كما أن الإعراب بتغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها.

تنبيه آخر: الحروف كلها مستحقة للبناء والأصل في الأفعال البناء وفي الأسماء الإعراب، فلا يعرف من الأفعال إلا المضارع لشبهه بالاسم ولا يبنى من الأسماء إلا ما أشبه الحرف، إما في وضعه كالضمائر الموضوعة على حرف أو حرفين في نحو: جئتنا، وحُمل عليها ما تضمن معناها كنحن وإياي، وإما في معناه كأسماء الاستفهام والشرط المتضمنة معنى همزة الاستفهام وإنْ الشرطية.

=

انظر: الكامل ٥٩١/٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠١، والخصائص ١٧٨/٢، وأمالي ابن الشّجريّ ٣٦٠/٢، وشرح المفصّل ٦٤/٤، وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٩٢/٢، واللّسان (رقش) ٣٠٦/٦، وأوضح المسالك ١٥٣/٣، والمقاصد النّحويّة ٣٧٠/٤، والتّصريح ٢٢٥/٢.

[خاتمة]

وقَــدْ تَقَضَّــتْ مُلحَــةُ الإعــرَابِ مُودَعَــةً بَــدَائعَ الإعــرِابِ

تقضت أي انقضت شيئًا فشيئًا، والملحة [1]: الواحدة من الملح بضم الميم ما يستملح من الكلام المشار إليه بقوله في المقامات:

ولــولا الطّمــاح إلــى شُــربِ راحْ لمــا كــانَ بــاحْ فمــي بــالمُلَحْ

والبديع: الشئ الغريب الذي لم يسبق إلى مثله، ولقد صدق رحمه الله تعالى فإنها مع سهولة ألفاظها مشحونة من العلم والآداب.

أما العلم فقد اشتملت على مهمات علم النحو والتصريف، وأما الأدب فما تضمنته أمثلتها من الحكم الجامعة والأحكام النافعة التي من وفقه الله لامتثالها وفهم معانيها واستعمالها بلغ الرتبة العُليا وحاز شرف الآخرة والأولى كقوله: احذر صفقة المغبون، ولا تبع إلا بنقد في منى، واسع إلى الخيرات، وما المفخر إلا الكرم، الله الله عباد الله، يا نهمًا دع الشره، وخل المزح والمجونا، وكل لهو دنيوي موبق، واعطف على سائلك الضعيف، وثب واسم للمعالي.

وَجَاهِــدُوا يَــا قَــوْمِ حَتَّــى تَغْنَمُــوا وَقَــاتِلُوا الكُفَّــارَ كَيْمَــا يُسْــلِمُوا

ولا تنتهر المسكينا، ولا تمار جاهلاً فتتعبا، ولا تأس: أي ولا تحزن على ما فات، ولا تؤذ خلق الله، ولا تقل بلا علم، ولا تحس الطلا: أي لا تشرب الخمر، ولا تهو

---

(١) قال ابن الصائغ في "اللمحة في شرح الملحة": المُلْحَةُ: هي الشّيء اليسير، يقال: أصبنا مُلْحَةً من الرّبيع، أي: شيئًا يسيرًا.

وهذا البيتُ من أنواع البديع، تجنيس التّصحيف؛ وهو من الإغراب والإعراب.

ومعناه: أنَّ الشّيخ أبا القاسم - رحمه الله تعالى - قصد بصدر البيت تقليل ما يشتمل عليه نظمُها، لكنّه كثّر أمرها إذْ جعلها حاوية من الإعراب بدائعه.

ويُقال: هذا أبدع في فعله، عمّن يأتي بشيء لم يتّبع في وضعه إيّاه غيره.

ويقال: (أغرب في الأمر) إذا جاء بغريب.

المُنى: أي لا تحبّ الأماني الكاذبة، ففي الحديث: "الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت والأحمق من أتبع نفسه هواها وتمنى على الله الأماني" إلى غير ذلك مما يستوجب أن نفرد له شرحًا ولو لم يكن فيها إلا قوله:

وَاقْتَبِسِ الْعِلْمَ لِكَيْمَا تُكْرَمَا وَعَاصِ أَسْبَابَ الْهَوَى لِتَسْلَمَا

لكفاها فخرًا على نظائرها، إذ ليس بعد فضيلة العلم والعمل به ومخالفة الهوى فضيلة ولا رتبة أشرف من حيازة رتبة العلم والعمل الجليلة، فنسأل الله التوفيق لما يحبه ويرضاه من العلم والعمل بمنّه وكرمه.

فَانظُرْ إليها نَظَرَ المُستَحسِنِ وأحسِنِ الظَّنَّ بها وحَسِّنِ

أي فانظر إليها نظر المستحسن لها لتُقبل على حفظها نفسُكَ، فإن من أساء ظنه بشئ ولو بنبي لم ينتفع به، وحُسْنُ ظنك بها في أن تبلغ بها ما تُؤَمّلُهُ من العلم، وأحسن إلى ناظمها بالدعاء كما أحسن إليك بها، ولهذا نصح رحمه الله تعالى، فإنها مشهورة البركة قلَّ أن يبتدئ بها طالب إلا وينجحَ له مطلوبه ويُفلح، وذلك لأن ناظمها تلميذ الشيخ أبي إسحاق الشيرازي، صاحب التنبيه والمهذب، وكان مجابَ الدعوة كشيخه، وقد اشتملت هذه المنظومة على دعوات كثيرة لطالبها كقوله: "اسمع هديت الرشد ولقيت الرشد" و"قس على قولي تكن علامة" "واحذر هديت أن تزيغ عنها"، و"احفظها عداك اللحن"، و"احفظ وقيت السهو"، و"إن تخرج تصادف رشدا"، و"أينما تذهب تلاقي سعدًا"، مع قوله متضرعًا: "رب استجب دعائي"، فالرجاء في كرم الله أنه قد استجاب دعاه وبلغه من النفع ما أمَّلهُ ورجاهُ.

وإنْ تَجِدْ عَيبًا فَسُدَّ الخَلَلا فَجَلَّ مَنْ لا فيهِ عَيبٌ وَعَلا

ولما حث الطالب على التزامها لما أودعها من العلم والأدب، التمس منه إذا وجد فيها عيبًا أن يسد خلله، وأصل الخلل الفُرَجُ التي تكون بين ألواح الباب وذلك ليكون ممن ستر عورة أخيه، ولا يكون من الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا فإن الإنسان محل الخطإ والنسيان، ولا يسلم من الخطإ إلا كلام الله تعالى ورسوله المؤيد بالعصمة صلى الله عليه وسلم ولهذا قال الله تعالى: ﴿أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ

عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢]، ولحُسنِ موقع هذا البيت في القلوب والأسماع اشتهر في الآفاق وذاع حتى صار بتمثّل به الخاصُّ والعامُّ ويُستشهد به في كل حال ومقام، ثم ختمها بما بدأها به فقال:

والحمدُ لله على ما أوْلَى ... فَنِعمَ مَا أوْلَى وَنِعمَ المَولَى

ثُمَّ الصَّلاةُ بعدَ حَمدِ الصَّمَدِ ... على النَّبيِّ المُصطَفَى مُحمَّدِ

وآلِهِ وصَحبِهِ الأطهارِ ... القائِمينَ في دُجى الأسحارِ

ثُمَّ على أصحَابِهِ وعِترَتِهْ ... وتَابِعِي مَقَالِهِ وسُنَّتِهْ

أي فالحمد لله على ما أولى أي ملك ووهب من النعم التي هي نعمة الإسلام، ثم نعمة العلم، ولهذا أثنى على النعم بقوله: "فنعم ما أولى" شكرًا لها لأن من استخف بالنعمة فقد كفر بها، وأثنى على المنعم بقوله: "ونعم المولى" لأن الثناء شكر والشكر يوجب المزيد، والمولى هنا المالك، ثم عقب الحمد بالصلاة على من أوصل الله تعالى إلينا هذه النعم كلها على يديه وهو النبي الهاشمي المنسوب إلى جد أبيه هاشم المسمى محمدًا صلى الله عليه وسلم لكثرة خصاله المحمودة، وعلى آله وأصحابه الذين جاهدوا في الله حق جهاده، وصدقوا ما عاهدوا الله عليه، ومهدوا قواعد هذا الدين ونقلوه كما سمعوه إلى من بعدهم، فجزاهم الله تعالى أفضل الجزاء. ووصفهم بالأطهار جمع طاهر، وأما الآل فلمنطوق قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب:٣٣] وأما الأصحاب فلمفهوم قوله تعالى في اليهود: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ﴾ [المائدة:٤١] وفي المشركين: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة:٢٨]، والدجى: جمع دُجْيةٍ وهي ظلمة الليل.

تنبيه: يكره إفراد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عن السلام وعكسه، فينبغي الجمع بينهما للتأكيد في قوله تعالى: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب:٥٦]، لكن ليس المراد بالجمع بينهما أن يكونا مقرونين بل لا يخلو الكلام والمجلس عنهما معًا كما في التشهد، ومعلوم أن هذه المنظومة كلام واحد بل يقال إنه نظمها في مجلس واحد واشتهر أنها بنت ليلة، وحينئذ فالشيخ قد جمع بينهما بحسب ما وافاه النظم فقال في أولها: "وبعده فأفضل السلام" وفي آخرها "ثم الصلاة بعد حمد

الصمد" ووصفه صلى الله عليه وسلم في أولها بأنه سيد الأنام، وباسمه العلم في آخرها، فانتظم بهذه المنظومة عِقْد جواهرها، وجمعت بين طرفي الكمال بأولها وآخرها، ومع ذلك فلو قال: ثم الصلاة والسلام الأبدي لكان أحسن خاتمة.

تنبيه: ولما كانت هذه المنظومة العجيبة والملحة الغريبة كما وصف ناظمها بفيه وصاحب البيت أدرى بالذي فيه، وكما وصفناها أيضًا من اشتهار عموم بركتها نثرًا، وكان الدين النصيحة، أحببت أن أختم هذا الشرح بمضمون ذلك شعرًا، فنظمت في حث الطالب للعربية عمومًا، وعلى الاعتناء بهذه المنظومة خصوصًا فقلت:

إن شئتَ نيلَ العلمِ والآدابِ ... وبراعةً في فهم كل كتابِ
وتلاوةَ القرآن حقَّ تلاوةٍ ... لفظًا وتفسيرًا وفصْلَ خِطابِ
وقراءةِ السنن المنيرة تابعا ... آثارها متوخيًا لصوابِ
وبلوغِ غايات البلاغةِ عارفًا ... بمواقع الإيجازِ والإطناب
فابدأ بعلم النحو فهو أساسها ... لا يمتري في ذا أولو الألباب
ومتى أردتَ النُّجح فيه باديًا ... فاشدد يديك بملحة الإعراب
رحم الإله إمامَها من ناظم ... محضَ النصيحة معشرَ الطلاب
حاز الفضيلة سابقًا في نظمها ... مَنْ قبلهُ وأتى بكل عُجاب
وأجاد في إيضاحها وبيانها ... والضرب للأمثال في الأعقاب
فجزاه رب الناس خير جزائه ... عنا وآتاه جزيل ثواب
وأحله دار الكرامة عنده ... بالفوز والزلفى وحسن مآب
وكذا مشايخنا وأبنانا معًا ... والوالدين وسائر الأحباب
ثم الصلاة مع السلام على ... النبي محمد والآل والأصحاب

(رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ). (سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ، وَسَلامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ).

تم الكتاب بحمد الله الملك الوهاب

فهرس

مقدمة التحقيق	٥
ذو البلاغتين أَبُو مُحَمَد القَاسِم بن عَلِي الحَرِيرِيّ	٨
ملحة الإعراب للعلامة جمال الدين أبي محمد القاسم بن علي الحريري	١١
الإمام بحرق الحضرمي	٣٥
وصف النسخة الخطية	٤٠
عملنا في الكتاب	٤٠
المقدمة	٤٩
بَابُ الكَلَامِ	٥١
باب معرفة الاسمِ	٥٣
بَابُ الْفِعْلِ	٥٤
باب معرفةِ الحَرفِ	٥٦
بابُ المعرفةِ والنكرةِ	٥٧
بابُ التعريفِ	٥٩
بَابُ قِسْمَةِ الأَفْعَالِ	٦٠
بابُ الفعلِ الماضي	٦٢
بَابُ الأَمْرِ	٦٣

obeikandl.com

بابُ فعل المضارعِ	٦٦
بَابُ الإِعْرَابِ	٦٩
بابُ تنوينِ الاسمِ الفريدِ المنصرفِ	٧١
بَابُ الأَسْمَاءِ المُعْتلَّةِ المُضَافَةِ	٧٣
بَابُ حُرُوفِ الْعِلَّةِ	٧٤
بابُ المنقوصِ	٧٥
بَابُ الاِسْمِ الْمَقْصُورِ	٧٧
بَابُ التَّثْنِيَةِ	٧٩
بابُ الجمع المذكرِ السالمِ	٨١
بابُ جمع المؤنثِ السالمِ	٨٣
بَابُ جَمْعِ التَّكْسِيْرِ	٨٦
بَابُ حُرُوفِ الْجَرِّ	٨٨
[بَابُ (رُبَّ)]	٩٠
بابُ حروفِ القَسَمِ	٩٢
بَابُ الإِضَافَةِ	٩٣
بابُ الأسماءِ التي تجرُّ بمعنى الإضافةِ	٩٥
بَابُ كَمِ الْخَبَرِيَّةِ	٩٧

obeikandl.com

بابُ المبتدأ والخبرِ	٩٩
[فصل تقديم الخبر]	١٠٢
بابُ اشتغالِ الفعلِ عنِ المفعولِ بضميرٍ	١٠٤
بَابُ الفَاعِلِ	١٠٥
[فصل في توحيد الفعل]	١٠٧
بَابُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ	١٠٩
بَابُ المَفْعُولِ بِهِ	١١١
بابُ ظننتُ وأخواتِها	١١٢
بَابُ اسْمِ الفَاعِلِ	١١٥
بَابُ الْمَصْدَرِ	١١٧
بَابُ الْمَفْعُولِ لَهُ	١٢٠
بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ	١٢٢
بابُ الحالِ والتمييزِ	١٢٣
بَابُ التَّمْيِيزِ	١٢٥
بابُ نِعْمَ وبِئْسَ وحبَّذا	١٢٧
بَابُ كَمِ الاسْتِفْهَامِيَّةِ	١٢٩
بابُ الظُّروفِ	١٣٠

obeikandl.com

بَابُ الاسْتِثْنَاءِ ١٣٣
بابُ لا التي لنفي الجنسِ ١٣٨
بَابُ التَّعَجُّبِ ١٤٢
بَابُ الإِغْرَاءِ ١٤٤
باب التحذير ١٤٥
بَابُ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا ١٤٦
بَابُ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا ١٥٠
بَابُ (مَا) النافية الحِجازيةِ ١٥٣
بَابُ النِّدَاءِ ١٥٤
بَابُ التَّرْخِيمِ ١٥٨
بَابُ التَّصْغِيرِ ١٦٠
بابُ حروفِ الزيادةِ ١٦٤
بَابُ النَّسَبِ ١٦٧
بَابُ التَّوَابِعِ ١٧١
[بَابُ حُرُوفِ العَطْفِ] ١٧٣
بَابُ مَا لا يَنْصَرِفُ ١٧٥
بَابُ الْعَدَدِ ١٨٢

obeikandl.com

بَابُ نَوَاصِبِ الْفِعْلِ	١٨٥
فصلٌ في الأمثلةِ الخمسةِ	١٩٣
بابُ الجزمِ	١٩٤
[فصل في الأمثلة الخمسة]	١٩٦
بابُ الشرطِ والجزاءِ	١٩٧
بابُ المبنياتِ	٢٠١
[خاتمة]	٢٠٦
الفهرس	٢١٠

obeikandl.com